الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : اقتصاد

النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تحدياته على التكامل العربي، حالة التكامل المغاربي

إعداد الطالب:

بديار أحمد

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور طاولي مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:

• كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
• طاولي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
• بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
• صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
• سحنون سمير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
• زقاي دياب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

الآية(19)/سورةالنمل

صدق الله العظيم

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور المشرف على الدراسة السيد طاولي مصطفى، و كذا الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد عميد كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، كما أشكر الأساتذة السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بشكري الخالص للأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق على كل المساعدات التي أعانني بها.

و شكري الخاص للأخ معلاش عبد الرزاق.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين اللذين كانا منارة

لي طوال حياتي،

و إلى زوجتي الغالية و ابني العزيز جواد.

إلى إخوتي اللذين كانوا مصدر قوتي،

إلى كل عائلتي مصدر اعتزازي

و إلى كل أصدقائي اللذين تقاسمت معهم أحلى أوقاتي.

بديار أحمد.

محتويات البحث	الصفحة
كلمة شكر و تقدير	I
إهداء	II
محتويات البحث	IV
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XV
قائمة الملاحق	XV
الفصل التمهيدي:الإطار العام للدراسة	
المقدمة العامة.	أ
1- الإشكالية العامة.	ث
2- الإشكاليات الفرعية.	ث
3- الفرضيات.	ج
4- أسباب اختيار الموضوع.	ج
5- أهمية الدراسة.	ج
6- أهداف الدراسة.	ح
7- منهج البحث.	ح
8- الدراسات السابقة.	خ
9- خطة البحث.	خ
10- صعوبات البحث.	د
الفصل الأول:النظام الاقتصادي العالمي الجديد ماهيته و تحدياته.	
مقدمة الفصل	10
المبحث الأول: المتغيرات الدولية و الإقليمية.	11
المطلب الأول: المتغيرات الدولية المعاصرة.	11
1- نهاية النظام العالمي القديم و بداية نظام عالمي جديد.	11
2- ظاهرة العولمة.	14
المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية.	14
1- حرب الخليج الثانية.	15
2- عمليات التسوية بين العرب و إسرائيل.	16
3- الدعوة لتكتلات بديلة في الدول في المنطقة العربية.	17

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية، مفهومها، نشأتها و مجالاتها.	**18**
1- مفهوم العولمة.	**19**
2- نشأة العولمة.	**21**
3- مجالات العولمة.	**24**
المبحث الثاني: آليات و مظاهر العولمة الاقتصادية.	**26**
المطلب الأول: تعاظم دور المؤسسات الدولية.	**26**
1- صندوق النقد الدولي.	**27**
2- البنك الدولي.	**30**
3- منظمة التجارة العالمية.	**33**
المطلب الثاني: مظاهر العولمة.	**36**
1- الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية.	**36**
2- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.	**38**
3- المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية.	**40**
المطلب الثالث: أهداف العولمة و تأثيرها على الوطن العربي.	**41**
1- أهداف العولمة.	**42**
2- آثار العولمة على الوطن العربي.	**43**
3- الإجراءات المتخذة لمواجهة العولمة في الوطن العربي.	**47**
المبحث الثالث: العولمة و تحدياتها على الوطن العربي.	**50**
المطلب الأول: فرص و تحديات العولمة.	**50**
1- فرص و مزايا العولمة الاقتصادية.	**51**
2- التحديات المرافقة للعولمة و سلبياتها.	**52**
المطلب الثاني: التكتل الشرق أوسطي و تحدياته.	**55**
1- نظرة تاريخية للتكتل الشرق أوسطي.	**55**
2- تحديات المشروع شرق أوسطي.	**61**
المطلب الثالث: التكتل الاورو متوسطي و تحدياته.	**63**
1- نظرة تاريخية للتكتل الاورو متوسطي.	**63**
2- تحديات المشروع الاورو متوسطي.	**68**
3- تصورات الشراكة الاورو متوسطية.	**71**
خاتمة الفصل.	**76**

الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي العربي.	
مقدمة الفصل.	**79**
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.	**80**
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي و مفاهيمه.	**80**
1- تعريف التكامل الاقتصادي.	**80**
المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي، أشكاله و مزاياه.	**85**
1- شروط نجاح التكامل الاقتصادي.	**85**
2- أشكال التكامل الاقتصادي.	**87**
3- مزايا التكامل الاقتصادي.	**90**
المطلب الثالث: خصائص و آثار التكتلات الاقتصادية القائمة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	**92**
1- خصائص التكتلات الاقتصادية القائمة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	**92**
2- أثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	**92**
المبحث الثاني: واقع التكامل الاقتصادي العربي	**94**
المطلب الأول: مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي.	**95**
1- مقومات التكامل الاقتصادي العربي.	**95**
2- معوقات التكامل الاقتصادي العربي.	**97**
المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.	**102**
1- التعاون العربي من خلال الجامعة العربية.	**102**
2- العمل الاقتصادي العربي المشترك في قمة عمان.	**104**
3- المشروعات العربية المشتركة.	**106**
المطلب الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي.	**109**
1- الاتفاقيات و المعاهدات.	**109**
2- المشاريع التكاملية العربية.	**112**
المبحث الثالث: آفاق التنمية و التكامل الاقتصادي العربي.	**121**
المطلب الأول: أسس تحقيق التنمية الاقتصادية العربية.	**121**
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.	**126**
خاتمة الفصل	**133**

الفصل الثالث: اقتصاديات الوطن العربي.	
مقدمة الفصل.	**136**
المبحث الأول: الواقع التاريخي و الاقتصادي للوطن العربي.	**137**
المطلب الأول: الواقع التاريخي و الجغرافي للوطن العربي.	**138**
1- الواقع التاريخي و أهم مراحله للوطن العربي.	**138**
2- الواقع الجغرافي.	**143**
المطلب الثاني: الموارد البشرية في الوطن العربي.	**146**
1- حجم السكان و تطوره في الوطن العربي.	**146**
2- القوى العربية العاملة و تركيبها.	**153**
المطلب الثالث: الموارد الاقتصادية في الوطن العربي.	**157**
1- الموارد المعدنية العربية.	**157**
2- القطاع الزراعي في الدول العربية.	**164**
3- القطاع الصناعي في الدول العربية.	**173**
المبحث الثاني:التجارة الخارجية العربية و الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.	**178**
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.	**179**
1- أداء الناتج المحلي الإجمالي.	**179**
2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	**182**
3- الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.	**184**
4- الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق.	**186**
المطلب الثاني: خصائص وسمات التجارة الخارجية العربية.	**192**
المطلب الثالث: الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية.	**197**
1- الهيكل السلعي للتجارة العربية الخارجية.	**197**
2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية.	**201**
المبحث الثالث: التجارة العربية البينية.	**202**
المطلب الأول: واقع و اتجاهات التجارة العربية البينية.	**203**
1- قيمة التجارة العربية البينية.	**203**
2- حجم التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية.	**206**
3- اتجاهات التجارة العربية البينية.	**208**
المطلب الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية.	**210**

1- اتفاقيات انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.	**210**
2- الاستثمارات العربية البينية.	**212**
المطلب الثالث: دوافع و معوقات التجارة العربية البينية.	**220**
1- مبررات و دوافع تنمية التجارة العربية البينية.	**220**
2- معوقات التجارة العربية البينية.	**222**
خاتمة الفصل.	**226**
الفصل الرابع: التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.	
مقدمة الفصل	**228**
المبحث الأول: الخلفية التاريخية و الإطار التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.	**229**
المطلب الأول: السياق التاريخي و نشأة الاتحاد المغاربي.	**230**
1- السياق التاريخي.	**230**
2- مبررات قيام اتحاد المغرب العربي.	**233**
3- تأسيس اتحاد المغرب العربي.	**234**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي.	**237**
1- أهداف الاتحاد.	**238**
2- أجهزة الاتحاد.	**239**
3- المؤسسات الاتحادية.	**242**
المطلب الثالث: ضرورة التكامل و التعاون الاقتصادي المغاربي.	**245**
1- ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي.	**245**
2- التعاون الاقتصادي و التجاري للاتحاد.	**248**
المبحث الثاني: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي.	**251**
المطلب الأول: البنية الاقتصادية لدول الاتحاد المغربي.	**252**
1- المؤشرات الاقتصادية للبلدان المغاربية.	**252**
2- الموارد المتاحة و الثروات الطبيعية لبلدان المغرب العربي.	**261**
المطلب الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي.	**268**
1- الصادرات و الواردات البينية لبلدان المغرب العربي.	**268**
2- تنافسية الصادرات لدول المغرب العربي.	**269**
3- أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي.	**274**
4-	

المطلب الثالث: تصنيف دول الاتحاد المغاربي حسب بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية.	**274**
1- مؤشر الحرية الاقتصادية.	
2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	**275**
3- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول المغرب العربي و مقرنتها بالتكتلات العربية.	**278**
المبحث الثالث: التكامل المغاربي، دوافعه و معوقاته.	**280**
المطلب الأول: مسيرة و مقومات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.	
1- مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي.	**283**
2- فوائد التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.	**283**
3- مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي.	**284**
المطلب الثاني: دوافع و أولويات تحقيق التكامل المغاربي.	**286**
1- دوافع التكامل المغاربي.	**289**
2- أولويات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.	**290**
3- أسس التكامل الاقتصادي المغاربي.	**290**
المطلب الثالث: معوقات التكامل المغاربي و آثاره الاقتصادية.	**294**
1- معوقات التكامل المغاربي.	**295**
2- الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي المغاربي.	**296**
خاتمة الفصل.	**296**
الخاتمة العامة.	**302**
قائمة المراجع.	**305**
الملاحق.	**307**
الملخص.	**315**

قائمةالجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم01	توزيع المساحة على دول الوطن العربي.	**145**
الجدول رقم 02	عدد السكان في الدول العربية (1990-1995-200-2009-2013)	**148**
الجدول رقم03	المساحة و الكثافة السكانية و سكان الحضر و الريف في الدول العربية (1990، 2000، 2013)	**151**
الجدول رقم 04	العمالة في الدول العربية (2000، 2005، 2012)	**155**
الجدول رقم 05	بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية(2005، 2011، 2012).	**156**
الجدول رقم 06	احتياطي النفط عربيا و عالميا (2009-2013)	**159**
الجدول رقم 07	إنتاج النفط الخام عربيا و عالميا (2009-2013).	**161**
الجدول رقم 08	احتياطي الغاز الطبيعي عربيا و عالميا (2009-2012)	**163**
الجدول رقم 09	الاراضي الزراعية و استخداماتها في الدول العربية (2002، 2005و 2010-2012)	**166**
الجدول رقم 10	تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (2000 و 2005 و 2010 و2012و2013)	**168**
الجدول رقم 11	الصادرات و الواردات الزراعية العربية (2000، 2005، 2010 و 2012).	**170**
الجدول رقم 12	الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (2000، 2005، 2010-2012).	**172**
الجدول رقم 13	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية 1995و 2000و 2005و 2009-2013.	**175-174**
الجدول رقم 14	القيمة المضافة للقطاع الصناعي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية 2013).	**176**
الجدول رقم 15	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية 2012و 2013.	**181**

الجدول رقم 16	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي1995و 2000و 2005و 2009-2013.	**183**
الجدول رقم 17	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية 2000، 2005، 2012و 2013.	**185**
الجدول رقم 18	الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (2000و 2005و 2012و 2013).	**188**
الجدول رقم 19	الصادرات و الواردات العربية الاجمالية (2009-2013)	**195**
الجدول رقم 20	التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2009-2013)	**196**
الجدول رقم 21	الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الإجمالية (2009-2013)	**200**
الجدول رقم 22	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية لسنة 2005	**202**
الجدول رقم 23	الصادرات و الواردات البينية العربية (2009-2013)	**205**
الجدول رقم 24	التدفقات الخارجية لإجمالي التجارة العربية الخارجية و التجارة العربية البينية في الفترة (1994-2000و 2005)	**206**
الجدول رقم 25	الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة 1995-2002.	**213**
الجدول رقم 26	الاستثمارات العربية البينية المرخص لها عامي 2001و2002	**216**
الجدول رقم 27	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عامي 1998 و 2000.	**217**
الجدول رقم 28	المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر 2012- 2015.	**254**
الجدول رقم 29	المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس 2012-2015.	**256**
الجدول رقم 30	المؤشرات الاقتصادية الكلية للمغرب 2012-2015.	**258**
الجدول رقم 31	المؤشرات الاقتصادية الكلية لليبيا 2012-2015.	**259**
الجدول رقم 32	المؤشرات الاقتصادية الكلية لموريتانيا 2012-2015.	**261**
الجدول رقم 33	الناتج الزراعي في البلدان المغاربية 2000و 2005- 2010-2013.	**262**
الجدول رقم 34	نصيب الفرد من الناتج الزراعي و مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغاربية (2010،2005،2000)	**263**

الجدول رقم 35	الاحتياطي و الإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية للدول المغاربية لسنة (2013).	**264**
الجدول رقم 36	عدد السكان في البلدان المغاربية (اتحاد المغرب العربي 2010-2013).	**265**
الجدول رقم 37	العمالة في دول المغرب العربي 2000-2012.	**266**
الجدول رقم 38	المؤشرات المالية و التجارية في دول المغرب العربي 2013.	**267**
الجدول رقم 39	اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2013.	**269**
الجدول رقم 40	تنافسية الصادرات المغاربية.مؤشر التركز و التنوع السلعي لصادرات دول المغرب العربي (2005، 2012).	**271**
الجدول رقم 41	مؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي 2012.	**273-272**
الجدول رقم 42	مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي 1995- 2004.	**278**
الجدول رقم 43	المؤشر المركب للمخاطر القطرية 2009.	**280**
الجدول رقم 44	المتغيرات الاساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة 2014.	**282**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2000 -2005	**179**
الشكل رقم 02	توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (2013)	**187**
الشكل رقم 03	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام 2005.	**189**
الشكل رقم 04	الادخار في الدول العربية عام 2005	**191**

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق الأول	معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.	**342**

المقدمة العامة

شهدت الساحة الدولية تغيرات و تطورات هامة و حساسة توجب على الدول مراجعة مساراتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، فعالم اليوم يتميز بخصائص و صفات غير مسبوقة متمثلة في الثورة العلمية التي أسهمت في تحرير الطاقات البشرية و استغلال مصادر الطبيعة إلى أبعد حد ممكن. إضافة إلى الانجازات التقنية غير المسبوقة و التي ساهمت في زيادة الإنتاج و تحسين الكفاءة و الفعالية في مختلف العمليات الإنتاجية و التي حققت للإنسان قدرات غير محدودة لابتكار و تطوير أساليبإنتاجية متفوقة كما و كيفا، و ذلك نتيجة الثورة الهائلة في مجالات الإعلام و الاتصالات و ما حققته من ربط و تواصل بين مختلف مناطق و أجزاء العالم مكرسة في ذلك مفهوم القرية الكونية. و هذا ما يطلق عليه العولمة الاقتصادية أو تسارع العلاقات فيما بين البلدان في عدة مجالات، و في إطار هذه العولمة يظهر الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الدولية و الإقليمية و التي تجمع بين دولتين أوأكثر داخل إطار سياسي و اقتصادي معين.

و قد كان للحرب العالمية الثانية و ما تمخضت عنه من تقسيم العالم إلى معسكرين بعد هزيمة دول المحور اكبر الأثر في صياغة الإيديولوجية التي سادت النصف الثاني من القرن العشرين على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، حيث تشكلت مجموعة من الدول في معسكر تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية متبعة النظام الرأسمالي في إدارة اقتصادياتها، بينما تحالفت مجموعة دول أخرى في معسكر يتزعمه الاتحاد السوفيتي ينتهج النظام الاشتراكي القائم على نظريات الاقتصاد الشمولي و التي تتولى الدولة إدارة كافة شؤونه.

كما تتميز هذه الفترة بالاستقرار و الارتباط الوثيق للتوجهات الاقتصادية و السياسية، و كذا عدم حدوث أي تغير جذري في منظومة الاقتصاد الدولي إلا عند انهيار المعسكر الشرقي المتمثل في الاتحاد السوفيتي و ذلك سنة

1989 و تساقطت نظمه القائمة في الدول المنتهجة للنظام الاشتراكي، و كنتيجة لذلك أصبح هذا التحول الجوهري بمثابة حجر أساس للتوجه نحو نظام اقتصادي عالمي جديد.

حيث بانهيار المعسكر الاشتراكي انهار التوازن الدولي الذي كان قائما في القرن العشرين بين المعسكرين الاشتراكي و الرأسمالي و تلاشى ما كان ينتجه هذا التوازن من فرص للمناورة أمام دول العالم الثالث كما أسفر انهيار المعسكر الاشتراكي على وجود قوة عالمية جديدة متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية بدءا من تسعينيات القرن العشرين.

و من جهة أخرى تراجعت احتمالات الحروب العالمية الكبرى و حلت مكانها آليات المنافسة الاقتصادية إلى حد كبير. و قد كان من نتائج هذه التحولات العالمية تقلص و تلاشي دور غالبية الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد و زاد تهميش العالم الثالث نتيجة لوجود بدائل كثيرة للمواد التي تنتجها البلدان النامية و هذا ما يفسر تراجع العالم الثالث في التجارة الدولية و نجاح المشروع الرأسمالي الاحتكاري في السيطرة الكاملة على إرادات بلدان العالم الثالث.

و لعل من أبرز المتغيرات العالمية ظهور اقتصاد عالمي يعيش مرحلة تحول جذري تتخللها عولمة متنامية و مطالبة ملحة من دول العالم الثالث لأخذ مكانة في هذه العولمة بعد بقائها مهمشة.

و بذلك فإن العولمة تتيح الفرص للانتشار و استخدام طاقات تتجاوز الحيز المحلي لأي منظمة تتعامل في مجالات الإنتاج و الخدمات في العصر الحالي، و تحقق الوصول إلى مساحات و شرائح في الأسواق العالمية و مصادر للموارد على اختلاف أشكالها في مختلف أجزاء العالم كان الوصول إليها من قبل اقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن.

فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات السائدة مسالة لا يحمد عقباها و لا تؤمن عواقبها حيث عظم المخاطر و ثقلها أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد

منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل و تقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر و المخاوف و لا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل أن المخاطر تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول. لذا نجد التوجه الدولي نحو الإقليمية يتزايد يوما بعد يوم، و أصبحت الدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي و توسعه.

حيث أنشأت الولايات المتحدة منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية، و تتطلع لإنشاء منطقة تجارة حرة تجمع كل دول القارة الأمريكية بشمالها و جنوبها، و تجعل من المحيط الباسيفيكي امتدادا إقليميا لها من اجل الدخول في تكتل مع بعض الدول الآسيوية و استراليا، و في أوروبا تحقق الحلم الأوروبي الكبير و العمل على ضم كل الدول الأوروبية شرقية و غربية، و لم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على هاتين القارتين بل تعدى إلى آسيا و أخيرا إلى إفريقيا.

و بالإضافة لهذه التكتلات هناك التكتل الاقتصادي العربي الذي يواجه اخطر أزماته و أحرج مساراته بعد عقود عديدة من محاولات التكتل الاقتصادي العربي في وقت تتعاظم فيه المخاطر و التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، لذلك يتوجب على الأقطار العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي و الوحدة الاقتصادية التي بدونهما لن يستطيع الوطن العربي بناء اقتصاد قادر على البقاء و المنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.

أمام كل هذه التحديات المفروضة من قبل الدول المتقدمة و رغبتها المستمرة في الاستحواذ على خيرات الدول العربية و جعل هذه الأخيرة تتخبط في تبعية اقتصادية و سياسية و ثقافية رغم امتلاكها لثروات و موارد هائلة في جميع المجالات، لا يسع الدول العربية إلاأن تبحث عن مخرج من هذا التقوقع و الانغلاق، يمهد لها الطريق لتحقيق الإنماء الاقتصادي و التحرر من التبعية الخارجية، و هذا لن يتأتى لها إلا بتحقيق الوحدة الاقتصادية، و قبل

الوصول إلى هذه المرحلة يجب عليها أن تمر بمرحلة التكتلات الإقليمية تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي،وأهم هذه التكتلات التي تنصب عليها الدراسة كعينة من العينات القائمة في العالم العربي تجربة اتحاد المغرب العربي.

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية بهذا الشكل، و ما تفرضه العولمة من تحديات إضافة إلى الوضع الصعب الذي تعيشه البلدان العربية، يبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

1- الإشكالية العامة:

في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية متمثلة أساسا في العولمة بكل مظاهرها، هل يعتبر التكتل الاقتصادي للبلدان العربية بصفة عامة و البلدان المغاربية بصفة خاصة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية،أمأن الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد كاف.

كما تندرج تحت هذه الإشكالية العامة للدراسة إشكاليات فرعية متمثلة فيما يلي:

2- الإشكاليات الفرعية:

1- فيما يتمثل النظام الاقتصادي العالمي الجديد و ما هي آلياته و تحدياته على الوطن العربي؟

2- ما هو التكامل الاقتصادي و ما أشكاله و دوافعه؟

3- ما هو واقع الاقتصاد المغاربي و ما مدى نجاح تجربة التكامل المغاربية؟

3- الفرضيات:

منأجل بلوغ الأهداف المسطرة في هذه الدراسة و معالجة إشكالية البحث تم اعتماد الفرضيات التالية:

1- يتجلى أساسا النظام الاقتصادي الجديد في العولمة و مظاهرها و آلياتها و التي تعتبر تخطي للحدود الجغرافية و دمج العالم سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا.

2- التكامل الاقتصادي عملية إرادية بين مجموعة من الدول لتوحيد سياساتها من اجل بلوغ أهداف اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية.

3- إن وجود التباينات بين الدول العربية عموما و المغاربية خصوصا في عدة مجالات لا يعتبر عائق أمام إقامة تكامل اقتصادي بينها.

4- يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ضرورة حتمية لمواجهة مخاطر النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

4- أسباب اختيار الموضوع:

هناك دوافع موضوعية و أخرى ذاتية تجعل الباحث متمسكا بموضوع بحثه، فالأسباب الموضوعية تتمثل أساسا في حداثة الموضوع و الذي يشغل بال الباحثين و السياسيين على الساحتين العربية و الدولية. و المعرفة الجدية لحقائق التكامل الاقتصادي كظاهرة لها انعكاساتها على الدول العربية عموما و المغاربية خصوصا، و معرفة الواقع الاقتصادي العربي و التحديات المفروضة عليه من طرف التكتلات الإقليمية الأخرى.

5- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولاتها الإجابة على مجموعة من التساؤلات المطروحة على الساحة العربية و الدولية، و بالرغم من أن تجارب التكامل الاقتصادي العربي لم تكتمل بعد ميدانيا إلاأن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على الجوانب و الأبعاد المختلفة للظاهرة و مدى انعكاساتها السلبية و الايجابية في ظروف المرحلة الراهنة و المستقبلية.

6- أهداف الدراسة:

إن الدافع الأساسي لدراسة أي موضوع هو حتما الوصول إلى أهداف مسطرة مسبقا من طرف الباحث و لهذا فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من أهمها:

- معرفة ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد و ما مدى تأثيره على اقتصاديات العالم العربي عموما و المغاربي خصوصا.
- محاولة التعرف على ماهية التكامل الاقتصادي، أشكاله، دوافعه، آثاره و أهدافه.
- عرض أهم المميزات الاقتصادية و الاجتماعية للدول المغاربية و التطرق إلى العراقيل و الحوافز لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.
- طرح أهم تحديات النظام العالمي الجديد لإقامة تكامل مغاربي.

7- منهج البحث:

لقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض واقع التجارب التكاملية العربية و المغاربية، و المنهج الوصفي التحليلي حتى تتمكن من الكشف على العوامل المتحكمة فيه و استعراض و مناقشة الأفكار والدراسات مع التركيز على أدوات التحليل الاقتصادي العددي و البياني التي تمكن القارئ من تفسير العديد من العلاقات و الظواهر و المشكلات الاقتصادية المختلفة لدى البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة.

8- الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشكل عام و تحدياته على التكامل الاقتصادي العربي و الإلمام بجوانبه و من بين تلك الدراسات نجد ما يلي:

- أطروحة دكتوراه بعنوان نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي من إعداد محمد عباس محزري.
- أطروحة دكتوراه بعنوان نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي من إعداد عوار عائشة.
- مذكرة ماجستير بعنوان الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة من إعداد الشيخ فتيحة.
- مذكرة ماجستير بعنوان واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي من إعداد رشام كهينة.

9- خطة البحث:

تم اعتماد خطة بحث متكون من أربعة فصول و ذلك قصد إعطاء حل للإشكالية العامة للبحث و حيث يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث، و كل مبحث بدوره يحتوي على ثلاثة مطالب.

- يتناول الفصل الأولالإطار التاريخي و النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد و ما هي أهمآلياته و مظاهره و المتمثلة أساسا في ظاهرة العولمة الاقتصادية و تحدياتها على الوطن العربي.
- أما الفصل الثاني من الدراسة فيتطرق إلى عرض الأساس النظري للتكامل الاقتصادي، تعاريفه و أشكاله و مزاياه و كذا آثاره و أهدافه، كما نستعرض في هذا الفصل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.
- و قد تطرقنا في الفصل الثالث إلى عرض اقتصاديات الوطن العربي، و الواقع التاريخي و الجغرافي للمنطقة العربية و كذا المميزات الاجتماعية و الاقتصادية، كما تناولنا في هذا الفصل أهمية التجارة العربية البينية و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي و أهم معوقاتها.
- و أخيرا تناول الفصل الرابع تحليلا لاقتصاديات لبلدان الاتحاد المغاربي، واقعه، دوافعه و معوقاته، كما تم التطرق إلى معرفة حجم الموارد المتاحة للبلدان المغاربية من أجل الإلمام بكل الشروط المحققة لإقامة تكامل مغاربي و المعوقات تحول دون ذلك.

10- صعوبات البحث:

منأهم الصعوبات التي واجهت الباحث في إعداد هذا العمل نذكر منها قلة المراجع المتخصصة في هذا الإطار، و كذا المؤشرات و الإحصائيات الاقتصادية الدقيقة و الحديثة للدراسة.

مقدمة الفصل:

إن أبرز ما يميز العصر الحالي ليس الثوابت المستقرة عبر التاريخ و إنما التحولات و المتغيرات التي افرزها حيث تتميز هذه المتغيرات بخصائص لم يشهدها العالم، إذ تتصف هذه المتغيرات بسرعة الحركة و تصاعد إيقاعها و عمق تأثيرها على نواح تتماشى مع ما يحدث من متغيرات دولية و إقليمية.[1]

كما شهدت الساحة الدولية تطورات هامة جدا أهمها: سقوط و فشل التجربة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي و أوروبا الشرقية و التوجه نحو تدويل الحياة الاقتصادية لكل بلد على حدة. مما يوجب على الدول توسيع رقعة إنتاجها و ذلك من خلال تخطي الحدود الوطنية من اجل نمو القوى الإنتاجية نموا متسارعا. و لا يحدث ذلك إلا في إطار التدويل الكامل للحياة الاقتصادية[2] ، و هذا ما يطلق عليه العولمة الاقتصادية و تسارع العلاقات فيما بين البلدان في مجالات التجارة و السياحة و التكنولوجيا و التمويل و الاستثمار في الفرص التي تتيحها العولمة.

و في إطار هذه العولمة يظهر جليا الاتجاه المتزايد نحو إقامة تكتلات دولية و إقليمية تجمع بين دولتين أوأكثر داخل إطار سياسي و اقتصادي معين.

المبحث الأول: المتغيرات الدولية و الإقليمية

[1] محمد سيد احمد، **التكامل و التنابذ حول البحر الأبيض المتوسط.السياسة الدولية**، القاهرة، العدد(24) أبريل 1996 ص89.

[2] فؤاد مرسي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**، الطبعة الأولى،الإسكندرية،1980 ص18.

لقد نتج عن الهيمنة الدولية نهاية الحرب الباردة و تغير الواقع المستقر الذي ساد قرابة نصف قرن، و تداعيات هذه الفترة التي تراوحت من دواعي توحيد التوجيه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة إلى تنافي النزاعات الوطنية و الإقليمية، و تزايد التكتلات التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

و بعد انهيار البناء البيولوجي المستقر شهد العالم حركة متسعة النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليميأوإقليمي.

و منه جاء هذا المبحث ليستعرض أهم المتغيرات الدولية و الإقليمية التي سادت العالم، و التي تتمثل فيما يلي:

- المتغيرات الدولية المعاصرة.
- المتغيرات الإقليمية.

المطلب الأول: المتغيرات الدولية المعاصرة

يجب التطرق إلى النقاط التي يشير إليها موضوع المتغيرات الدولية المعاصرة في جوانبه النظرية و التاريخية و هو ما سنحاول الكشف عنه باختصار في الطرح التالي:

1-نهاية النظام العالمي القديم و بداية نظام عالمي جديد:

لقد كان الارتباط وثيقا بين التوجهات السياسية و الاقتصادية خاصة بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية و ما تمخض عنه من تقسيم العالم إلى معسكرين بعد هزيمة دول المحور و التي كان لها الأثر الأكبر في صناعة

الإيديولوجية التي سادت النصف الثاني من القرن العشرين[1].

حيث تكتلت مجموعة من الدول في معسكر تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية متتبعا النظام الرأسمالي الحر في اقتصادياتها بينما تخالفه مجموعة دول أخرى في معسكر يتزعمه الاتحاد السوفيتي في منتهى النظام الاشتراكي الشيوعي و القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

و بعد انهيار إحدى ركائز الهيكل السياسي و الإيديولوجي المستقر و المتمثل في الاتحاد السوفيتي و ذلك سنة 1989 و تساقط النظم القائمة في دوله الواحد تلو الآخر، فأطلقت الدول الاشتراكية –سابقا- العنان لليد الخفية لترتيب الأوضاع الاقتصادية بها، حيث لا يقتصر هذا فقط على الدول، و إنما تجاوز حدود عالم الستار الحديدي المنهار إلى دول أخرى في إفريقيا و أسيا و أمريكا الجنوبية [2]، و قد كان هذا التحول الجوهري نقطة انطلاق للتوجه نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، و لكن قبل أن نتحدث عن التطورات التي طرأت على توجهات النظام الاقتصادي العالمي في أواخر الثمانينات و استمرت خلال التسعينيات، فالتطورات التي حدثت ليست فروعا بلا جذور و لم تحدث فقط من جراء انهيار النظام الشيوعي الاشتراكي و لكنها أيضا نتاج التغيرات التي سادت الوضع الاقتصادي العالمي في التسعينيات على وجه الخصوص، و التي تمثلت في انهيار نظام (بريتن وودز) أسعار الصرف الثابتة و التحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة تحت الضغط التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينيات[3].

[1] عبد الخالق عبد الله، **النظام العالمي الجديد، الحقائق و الأوهام**، السياسة الدولية العدد(124)، ابريل 1996، ص19

[2] أسامة المجذوب، **أبحاث مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947–1994**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996 ص20.

[3] أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية** ، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جانفي 2000، ص49

أثرت السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي بشكل كبير و بنهاية عام 1971 تحولت أمريكا بسبب حرب الفيتنام من دائن إلى مدين، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تسببت في هذا الدين، مثل الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة ، و التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية التي أدت إلى تقليص قدرة الدول المتقدمة على الإبقاء على معدل نمو اقتصادي كاف لاستمرار توليد فرص العمل، و تنفيذ البرامج الاجتماعية التي بدأت في الخمسينيات و الستينيات.وكان لازمة البترول في السبعينيات أثرها في تفشي حالة التضخم في الدول المتقدمة و تدهور الإنتاجية و الكفاءة.

و نتيجة لهذه المتغيرات و غيرها شهد العقد الأخير تغييرا يكاد شاملا و يشير إلى ظهور نمط جديد في النظام الدولي الذي سيسود القرن الحادي و العشرين[1].

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرا يكاد يكون شاملا في البيئة الدولية و من ضمن هذه التغيرات التي حدثت هي انهيار الاتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة بانهياره، و لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) مجرد سقوطه و تفككه كنظام و كقوة عظمى و انسحابه من المسرح الدولي المنافس للقوة العظمى الأخرى، و إنما كان في نفس الوقت نهاية النظام الدولي بقواعده و نظمه و علاقاته و الذي ظل يحكم الحياة الدولية لمدة نصف قرن[2].حيث بانهيار المعسكر الاشتراكي انهار التوازن الدولي الذي كان قائما في القرن العشرين بين معسكر اشتراكي و معسكر رأسمالي، و تلاشي ما كان ينتجه هذا التوازن من فرص للمناورة أمام دول العالم الثالث. و من هنا بدا العالم بكل دوله، القوية و الضعيفة يعترف بان الولايات المتحدة الأمريكية بكل المعايير الاقتصادية و العسكرية و السياسية، القوة الحاكمة و المسيرة لشؤون العالم المعاصر و أنها تمارس سيطرة شاملة على النظام العالمي الجديد[3].

[1] نظام العباسي، د. احمد ظاهر، **الموقف العربي و التغيرات الراهنة في البيئة الدولية**، شؤون عربية، العدد(91)، سبتمبر1997، ص 118

[2] سيد أمين شلبي، **ما بعد الحرب الباردة**،الأهرام الاقتصادي، العدد(1489)،21 جوان 1997، ص65.

[3] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 42.

2- ظاهرة العولمة:

تعتبر ظاهرة العولمة من أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي تمر بها الدول متمثلة في اقتصاد عالمي يعيش مرحلة تحول جذري، و من اجل مواكبة هذه التغيرات كان من الضروري على الدول النامية اخذ مكانها في هذه العولمة تفاديا للتهميش[1].

و الحقبة المعاصرة تقدم نموذج العولمة كتعبير عن المحاولة الأمريكية لفرض النموذج الأمريكي اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا، و الجديد في هذا النموذج انه يقوم على رؤية للعالم تتطلب إطارا منظما وفقا لقواعد معينة تشمل جهود حكومية و غير حكومية من اجل الوصول إلى إستراتيجية عالمية متناسقة تكفل الحفاظ على استمرار الحياة الاقتصادية.

و مع أن حركة تخطي الحدود الجغرافية و دمج العالم سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا كانت موجودة على مر العصور و لكن هذه الحركة من خلال العولمة الجديدة تتسارع خلال العقد الأخير من القرن العشرين بفضل الثورة التقنية و العلمية و ثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و ساعد على ذلك أيضا انتهاء ازدواجية مناهج استغلال الموارد و تنميتها و الذي جاء بانهيار الاتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة[2].

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية.

إن ما شهده العالم من أحداث جسام و متغيرات هامة ليس فقط في إطار الإقليمية بل تعدى ذلك إلى العالمية، نذكر من أهمها ما يلي:

[1] غسان الغربي، **النظام التجاري العالمي الجديد**، مجلة شؤون الأوسط، العدد(26)، فيفري 1994، ص (65).

[2] ماجد عبد الله المنيف، **النفط و العولمة الاقتصادية**، السياسية الدولية، العدد(142)، أكتوبر 2000،ص 32.

1- حرب الخليج الثانية.

2- عمليات التسوية بين الدول العربية و إسرائيل.

3- الدعوة لتكتلات بديلة في الدول في المنطقة العربية.

1- حرب الخليج الثانية:

لم يكن لعرب الخليج تأثير عالمي فقط بل إن تأثيرها الإقليمي على منطقة الشرق الأوسط عامة والكيان الصهيوني و المنطقة العربية خاصة تأثيرا ذو أبعاد متعددة فكان لها الأثر الايجابي على بعض الدول أهمها إسرائيل و تركيا و إيران في الإطار الإقليمي، أما في الإطار الدولي فكانت أمريكا من أكثر المستفيدين من تدمير العراق و الكويت[1].

و يمكننا القول أن في سياق حرب الخليج الثانية لم تغير من قواعد اللعبة السياسية، إنما الطرف الذي ساهم بشكل كبير في تغيير الاستراتيجيات السياسية في المنطقة هو الغرب الذي اتحد في ظل قيادة دولة عظمى واحدة و هي الولايات المتحدة الأمريكية و استكمالا لتأثير هذه الحرب على المنطقة يذكر منها التأثير السلبي و هو ما قادت إليه حرب الخليج الثانية من نتائج مدمرة على النظام القومي العربي، و على الجامعة العربية و الاتجاهات الفكرية و السياسية في الوطن العربي[2].

و في النهاية أدت هذه الحرب إلى فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية و ثروتها وقراراتها و مواقفها السياسية. و ستكون الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القرار في ترتيب أوضاع المنطقة بالشكل الذي خططت له حليفتها

[1] غازي حسين، **النظام الإقليمي**، السوق الشرق أوسطية، الطبعة(1)، دمشق، 1994، ص 13.

[2] غازي حسين، المرجع السابق، ص 08.

الإستراتيجية(إسرائيل). فهذه الحرب بكل ما نتج عنها من تداعيات أعلنت عن عجز النظام العربي و انكساره و تهيئة المنطقة لتقبل المشروع شرق أوسطي الذي تتبناه أمريكا و إسرائيل[1].

2- عمليات التسوية بين العرب و إسرائيل:

تمحورت العلاقة بين البلدان العربية و إسرائيل أساسا في العلاقة المصرية-الإسرائيلية و التي نتج عنها عدة اتفاقيات منها وثيقتين تم الاتفاق عليهما في كامب ديفيد سنة 1978م:

- **الوثيقة الأولى:** سميت بإطار السلام في الشرق الوسط.
- **الوثيقة الثانية:** سميت بإطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر و إسرائيل.

و تلا هاتين الوثيقتين إبرام معاهدة سلام مصرية إسرائيلية سنة 1979م و بهذه المعاهدة عزلت مصر عن الأمة الإسلامية و الوطن العربي[2].

و لكن بعد فترة لا تتجاوز عشرة سنوات بدأت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، و ذلك بعد أن سنحت الفرصة و تهيأت الظروف الدولية و الإقليمية لعقد هذا المؤتمر في مدريد سنة 1991 برعاية أمريكية سوفيتية(سابقا).

لم يحقق هذا المؤتمر النتائج و الأهداف المسطرة حيث تشدد كل طرف في طرح مطالبه، و قد تم التوصل في نهاية المؤتمر إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي في سبتمبر 1993م بين الإسرائيليين و منظمة التحرير الفلسطينية[3].شكل هذا الاتفاق تحولا نوعيا في الصراع العربي الإسرائيلي و الذي لاقى لأول مرة موافقة غالبية

[1] علاء عبد الوهاب، **الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية**، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة،1995، ص 84.

[2] الشافعي محمد بشير، **التنظيم الدولي**، الطبعة(1)، سيناء للنشر، القاهرة، 1995، ص 84.

[3] علي الدين هلال، **سيناريوهات المستقبل**، السياسة الدولية، العدد(133)، جويلية1998، ص 145.

الحكومات العربية، كما اعتبر الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي بداية الطرح العملي للنظام الشرق الأوسطي و جانبه الاقتصادي ، و الذي من خلاله تم طرح مشاريع التعاون و سوق على المستوى الثنائي المصغر(الفلسطيني-الإسرائيلي) و المستوى الثلاثي(الفلسطيني-الأردني-الإسرائيلي). و هذا ما كانت تسعى لتحقيقه كل من أمريكا و حليفتها إسرائيل في المنطقة العربية[1].

3- الدعوة لتكتلات بديلة في الدول في المنطقة العربية:

إن الدعوة لإقامة تكتلات بديلة في المنطقة العربية ليست حديثة، تعود جذورها إلى العهدة الاستعمارية التي حاولت بشتى الطرق تجزئة الوطن العربي، و لقد ازدادت هذه الدعوة أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أنشأت بريطانيا مركز تموين الشرق الأوسط و كان هدفه تحقيق أكثر قدر من الاكتفاء الذاتي في الدول الواقعة شرق و جنوب المتوسط، و لكن هذا المشروع ألتكتلي لم يستمر حيث رفضت أمريكا هذا المشروع، حتى لا تغلق الأسواق العربية أمامها[2]. و بعد هذا المشروع مرت المنطقة العربية بمحاولات متعددة و استمرت هذه المحاولات بإقامة تكتلات تابعة للغرب و لكن طوال العقود الثلاثة الماضية أدت حالات الحرب مع إسرائيل إلى تعطيل مشاريع التكتل العربية في المنطقة، فالعالم العربي رفض الاشتراك في أي تكتلات إقليمية تشمل إسرائيل.

و في ظل هذه الظروف التي يعيشها الوطن العربي و في ظل غياب تصور عربي مشترك للمستقبل سارع الآخرون إلى رسم تصوراتهم المستقبلية للمنطقة العربية و محاولة فرضها على العرب، منها المشروع الشرق الأوسطي الذي تتبناه إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية من اجل خلق واقع تندمج فيه إسرائيل في المنطقة العربية[3].

[1] احمد صدقي الدجاني، **في مواجهة النظام الشرق أوسطي**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، بيروت1994،ص 31.

[2] محمد محمود الإمام، **بازار عبر الشرق الأوسط، تهافت الأسس**، أوراق الشرق الأوسط، العدد(2)، القاهرة، جويلية1994، ص 42.

[3] أمين اسكندر، **البديل القومي في مواجهة النظام الشرق أوسطي**، الأهرام الاقتصادي، العدد(1487)، جويلية1997، ص 33.

و من جهة أخرى حاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى

-الشراكة العربية الأوروبية -، و هذه الشراكة هي الفكرة السياسية التي عبر عنها مؤتمر برشلونة و يشمل مشروع الشراكة جميع الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط باستثناء ليبيا، و تشمل هذه الرؤيا إسرائيل، و هي تبدو كرد على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاستحواذ على منطقة الشرق الأوسط.

و يتضح من هنا أن هناك مخاطر عديدة على الأمة العربية من المشاريع الغربية المطروحة فالمشروعان سواء الشراكة الشرق أوسطية أو الشراكة الاورو متوسطية تقومان على تجزئة الوطن العربي[1].

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية ، مفهومها، نشأتها و مجالاتها.

تعتبر العولمة من أهم الظواهر التي أصبحت تفرض وجودها بقوة في المجتمعات، حيث ألغيت الحدود الجغرافية للدول و انفتحت اقتصاديات البلدان على العالم الخارجي و أصبح هناك تداخل واضح في الأمور السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

1- مفهوم العولمة، 2- نشأة العولمة، 3- مجالات العولمة.

1- مفهوم العولمة:

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في ظل العولمة**، الطبعة(1)، مكتبة مديولي1999، ص 187.

من المفيد قبل الدخول في موضوع العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول العربية و التكتلات الراهنة، إظهار المفهوم المعرفي للعولمة اصطلاحا، حيث شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة و خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

إن مفهوم العولمة (Mondialisation)يرتكز على النطاق الجغرافي الإقليمي أو ما يسمى بالبعد الفضائي المادي، بينما كلمة (Globalisation) تعبيرا استراتيجيا عن وجهة نظر جغرافية اقتصادية(Geo-economic) للعالم ككل قابل للتنظيم من اجل الوصول إلى تكوين توجيهي شامل، و بعبارة أخرى العالم كإطار موحد، و انطلاقا من هذا فان تعبير (Globalisation) أوسع و اشمل من تعبير (Mondialisation)[1].

و بناء على هذا، ليس هناك تعريف موحد للعولمة و هذا خير دليل على عدم تبلورها نهائيا في ذهن المفكرين المنقسمين إلى اتجاهين في مفهومها.

الاتجاه الأول: يتبنى فكرة العولمة و يرى أنها حتمية يجب على العالم التسليم بها و التفاعل معها و الاعتراف بالقوة الأمريكية الوحيدة عسكريا، سياسيا و اقتصاديا، و من أنصار هذا الاتجاه "جيسي هيلمز" رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي، و "فوكوياما" صاحب كتاب "نهاية التاريخ" و " صامويل هيشتون" صاحب كتاب " الإسلام و الغرب آفاق الصدام"[2].

[1] جلال أمين، **العولمة و الدولة**، مجلة المستقبل العربي، العدد(228)، فيفري 1998، ص 20.
[2] جلال أمين، المرجع السابق، ص23

الاتجاه الثاني: يؤكد أن العولمة نتيجة حتمية للتطور الإنساني في الميادين المعرفية كلها، و هي ليست بالضرورة ذات آثار ايجابية لأنها تعبير عن حقيقة التحول الاستعماري العميق للإنسانية جمعاء، كما يرون أن ظاهرة العولمة هي عبارة عن هيمنة دول المركز و سيادة نظام عالمي لتبادل غير متكافئ، سواء من حيث التبادل السلعي أو في مجال انتشار المعلومات و الأفكار أو في تأثر بلد بعادات غيره من البلدان.

و مع أن هذا الرأي يذهب إلى القول بانتصار نمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج في ظل العولمة. فان العولمة في رأي الآخرين فهي نفي للآخر و إحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي و هي إرادة للهيمنة و بالتالي قمع و إقصاء للخصوصية كما هي احتواء للعالم[1].

و هناك عدة تعار يف لظاهرة العولمة و التعريف الدقيق هو الذي يربط العولمة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة الخارجية و الاستثمارات المباشرة ضمن إطار حرية الأسواق و الحدود القومية إضافة إلى الانحصار الكبير لسيادة الدولة.

كما تعرف العولمة بأنها التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التي أدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول فعلا إلى قرية كونية صغيرة.

و هناك من يعرفها بأنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل مثل الدول النامية التي حاولت انتهاج خطط معينة للتنمية، إضافة إلى تراجع دور الدولة في التحكم و السيطرة على الأسواق تنظيم تدفقات السلع و الأشخاص و المعلومات و الأنماط الثقافية المختلفة و التحول عن نظام الدولة القومية فان انتشار الثقافة الكونية يعد من ملامح العالمية و الشمولية، كما تتميز هذه الظاهرة(العولمة)باتساع

[1] إسماعيل صبري عبد الله، **الكوكبة و الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية**، المستقبل العربي، العدد(222)، أوت 1997،ص13.

نطاق مجتمع المستهلكين و ذلك بدخول أطراف جديدة فيه اختيارات لا متناهية من السلع و الخدمات[1].

و تعرف كذلك باعتبارها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني و الثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة و الحضارات و القيم و الحدود الجغرافية و السياسية، كما تعرف أيضا باعتبارها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية و الشركات العابرة للقارات و التي ليس لها ولاء لأي بلد معين[2].

و قد عرفت بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية.

كما تعرف العولمة باعتبارها الخيار أمام الشعوب التي تريد تجنب الصدام الحضاري مع أمريكا، و هذا الاختيار بين الترهيب(صدام الحضارات) أو الترغيب من خلال الانضمام إلى الحضارة الواحدة هو تماما كالتمييز بين الحرب و السلم[3].

و مما سبق من تعار يف يمكن القول بان العولمة هي استحداث نظام عالمي جديد أحادي القطب و يدور في فلكه العالم و يسيطر عليه اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا و عسكريا، و تلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه الدور القيادي و الموجه المهيمن.

3- **نشأة العولمة**:إذا أردنا أن نتحدث عن السياق الفكري العام لظهور المفهوم فنقول أن أول من أطلق مصطلح العولمة السوسيولوجي الكندي " مارشال ماك لوهان" أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة " تورينتو" عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية من خلال كتابه " الحرب و السلام في القرية الكونية". أن الحديث

[1] السيد ياسين، **في مفهوم العولمة**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(228)، فيفري1998،ص09.

[2] محمد محمود الإمام، **الظاهرة الاستعمارية الجديدة و مغزاها في الوطن العربي**، في العولمة و التحولات الاجتماعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة1999، ص12.

[3] د.محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص 15.

عن الظاهرة من الزاوية التاريخية يجعلنا نؤكد بأنها ليست وليدة الساعة، و لا حتى نتيجة من نتائج انهيار القطب الاشتراكي بل هي نتاج تراكمي لأحداث في التاريخ و لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية المصاحبة لتطور المجتمع البشري، هناك إجماع على أن مشروع العولمة بدا يتشكل نسيجه الاقتصادي و السياسي منذ القرن الخامس عشر و هو ما يعني أن العولمة تاريخيا لها قرابة خمسة قرون أي بدأت مع الرأسمالية[1].و إذا سلمنا أن العولمة ولدت مع الرأسمالية كما يذهب الكثير من الكتاب و صاحبة الاكتشافات الكبرى في التاريخ فإنها قد مرت بعدة مراحل و تطورات إلى أن بلغت الصورة التي هي عليها الآن.

و قد ذكر الأستاذ " محمد القفاص" أربعة مراحل تاريخية مرت بها العولمة في تطورها و هي كالآتي[2]:

- **المرحلة الأولى**: بدأت منذ بداية الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية التي تمثل الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و فيها احتدم الصراع بين الكتلتين، هذا الصراع كان في الأساس صراعا إيديولوجيا و أخذت كل منهما في نشر و تعميق مفاهيم النظام التي تؤمن به. و في هذه المرحة كان هناك توازن في القوى السياسية العالمية.
- **المرحلة الثانية**: بدأت منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين و فيها انهارت واحدة من اكبر قوتين كانتا تحكمان العالم و هي الاتحاد السوفيتي معقل الاشتراكية، و قد استخدم مصطلح العولمة عندما ذكره

الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب في خطاب له عام 1992م، و بدأت العولمة تنمو و تزداد وضوحا، و عكف المفكرون بجميع أنحاء العالم على محاولة تعريفها و تحديد مظاهرها و آثارها و القوى الفاعلة فيها. و

[1] سيار الجميل، **الحرب و العولمة**، تحرير أسامة الخولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(228)، سبتمبر 1998،ص 06.

[2] محمد القفاص، فتحي أبو الفضل، عز الدين حسني، **دور المؤسسات و الدولة في ظل العولمة**، دار سيناء للنشر، القاهرة 1998، ص 19.

استمرت القوة الغربية متمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية في التنظيم لها و الإعداد للهيمنة على مقدرات الدول باستخدام كافة الطرق على جميع المستويات، سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا[1].

- **المرحلة الثالثة**:و بدأت منذ عام (1999) بفشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في مدينة "سياتل" الأمريكية و قيام مظاهرات ضد العولمة في معظم بلدان العالم و التي عبرت عن رد فعل شعوب العالم تجاه العولمة الشرسة و المهيمنة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.
- **المرحلة الرابعة**: و بدأت منذ الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد (2001) عندما تم توجيه سلسلة ضربات مدمرة لمركز التجارة العالمية في نيويورك، و ميناء البنتاغون في واشنطن حيث تعتبر هذه الهجمات أول ضربة عنيفة تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية طوال تاريخها.

و مما سبق نستخلص أن العولمة ظاهرة حديثة النشأة في مصطلحها و لكن ملامح مضمونها بدا يتشكل قبل منتصف القرن الماضي، أما العوامل التي ساهمت في بروز العولمة بالصورة التي هي عليها الآن فهي كثيرة نذكر أهمها ما يلي[2]:

- انهيار الاتحاد السوفيتي و الأنظمة الاشتراكية لدول أوروبا الشرقية.
- تغيير مراكز قوى الاقتصاد العالمي.
- هيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي.
- اندماج الأسواق المالية.
- تغير هيكل الاقتصاد العالمي.
- تطور وسائل النقل و المواصلات.

[1] محمد القفاص، فتحي أبو الفضل، عز الدين حسني، المرجع السابق ص 20.

[2] محمود خالد المسافر، **العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال و تداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة للنشر، بغداد، الطبعة(1)، 2002، ص23.

- حرية الإعلام و القضاء على الإعلام الموجه.
- ثورة المعلوماتية و الانترنيت.
- تزايد دور و أهمية المنظمات الدولية المؤثرة في الاقتصاد مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة.

2- مجالات العولمة:

من أهم المجالات و أكثرها وضوحا و أبرزها هدفا هو المجال الاقتصادي حيث يأتي البعد الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية في مقدمة الأبعاد الأكثر وضوحا و اكتمالا، و هي تشير إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية، فيه يجري النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي و الانتقال الحر لرأسا لمال و السلع و الخدمات عبر شركات عابرة للقارات لا تخضع نشاطاتها لسيطرة و تدخل الدول و للرقابة الحدودية التقليدية إلا بالقدر القليل.و من هنا نلاحظ أن العولمة تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من الأموال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الربح. بينما حاليا هو الاعتماد على توظيف رأس المال و هم الملامح المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية ما يلي[1]:

- الاتجاه العالمي المتزايد نحو التكتل و التكامل.
- تنامي دور المؤسسات الاقتصادية.
- تنسيق السياسات على المستوى الكلي.
- تعظيم دور الثورة التقنية و أثرها على الاقتصاد العالمي و ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

[1] سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، سيناء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 70.

و أخيرا فان العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق أي سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و البضائع.

و في سياق هذا النظام العالمي الجديد الذي ظهر بظهور العولمة حمل معه منطقا خاصا من الناحية الاقتصادية تحكمه قواعد خاصة غير تلك القواعد التقليدية القديمة، مما نتج عنه عدة تداعيات و تجليات مختلفة لا بد من مواجهتها كانفتاح الأسواق و التكتلات الاقتصادية و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال[1].

إن كل هذه التغيرات نقلت الاقتصاد العالمي إلى المرحلة الراهنة الجديدة و هي تتسم باختلاف القوانين و المبادئ في نوعية الإنتاج و كيفيته، كل ذلك أدى إلى ظهور اقتصاد جديد في عصر العولمة يسمى باقتصاد المعرفة و هو اقتصاد ذو طابع خاص مرتبط بكل هذه التحولات و التبعيات، و قد أضاف عنصر جديد إلى العناصر التقليدية للإنتاج المتمثلة في العمل و رأس المال و الموارد الطبيعية ، و هذا العنصر الجديد هو المعلومات حيث ظهر كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة و أصبحت ثورة المعلومات و تقنياتها عنوانا للاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي و الذي يتسم بأنه:

- اقتصاد لا حدودي في ظل تعاظم دور المعلومات و أصبحت هي مفتاح عولمة الاقتصاد و دليل شموليته.
- اقتصاد قائم على المعرفة و من هنا ظهرت بوادر ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تشكل فيه المعلومات مصدرا اقتصاديا في حد ذاتها و ليس مجرد وسيلة[2].

[1] إبراهيم محمد الفار، **اتفاقية منظمة التجارة العالمية و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1999، ص 56.
[2] نبيل حشاء،**أبحاث و مستقبل الاقتصاد العالمي العربي**، دار النهضة العربية ، القاهرة 1995، ص 113.

المبحث الثاني: آليات و مظاهر العولمة الاقتصادية

تظهر العولمة في مجالات عديدة من مجالات الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث لها آليات و تجليات متعددة اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية. و للتعرف على العولمة الاقتصادية من الضروري إدراك ما يدور في الساحة الاقتصادية العالمية سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية التطور التكنولوجي، فلم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول بل إننا في عصر الاقتصاد العالمي،و تعني العولمة في هذا الإطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات التبادل السلعي و مدى انتشار التكنولوجيا[1].

و من خلال هذا المبحث يتم إبراز العناصر التالية:

- المؤسسات الدولية و تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي الجديد.
- العولمة و مظاهرها.
- أهداف العولمة و تأثيرها على الوطن العربي.

المطلب الأول: تعاظم دور المؤسسات الدولية.

إن للمؤسسات الدولية دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، إذ يقتضي الوضع الراهن الاتجاه المتزايد للحرية الاقتصادية التي يعيشها العالم كما يلاحظ اتساع اختصاصات كل من هذه المؤسسات الدولية بشكل لم يكن معهودا في السابق، فنجد منه المؤسسات الدولية السياسية ممثلة في مؤسسة الأمم المتحدة التي توسعت اختصاصاتها و مجلس الأمن الدولي، و أخرى اقتصادية دولية بارزة تلمح تعاظم مهامها و أدوارها بشكل يجعلها

[1] حازم الببلاوي، **على أبواب عصر جديد**، دار الشروق، العدد(3)، القاهرة، 1997 ص10.

تدير الاقتصاد العالمي أو بالأحرى تدير الاقتصاديات النامية بصورة تتوافق و مصالح الدول الكبرى و المتقدمة، و هذه المؤسسات تتمثل في:

1- **صندوق النقد الدولي**: يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة و استقرار الاقتصاد العالمي، كما يقع مقره في العاصمة الأمريكية "واشنطن".

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية "بروتنوودز" "بنيو هامشير" بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ الثاني و العشرين من شهر جويلية سنة 1944، بحضور (45) دولة من أعضاء منظمة الجات (GATT) و تجسد بصورة كلية في السابع و العشرين من شهر ديسمبر سنة 1945م بحضور (29) دولة أمضت قرار إنشاءه[1].

و تضم هذه المنظمة المالية 184 دولة عضو تكمن وظيفتها الأساسية في دعم استقرار أسعار الصرف و المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء و إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعيق التجارة الدولية.

كما يعمل الصندوق على:

- معالجة الأزمات و المشكلات المالية بتقديم الإعانات للدول الأعضاء.
- تقديم برامج تدريبية في مجالات التحليل المالي و السياسات النقدية و الاقتصادية و سياسة الصندوق و نشاطاته.

[1] Margaret Garisten de Uries,The IFM 'w a changing World 1945-1985, international monetary fund Washington DC 1986,library of congress cataloguing in publication DATA, p:03.

- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق و نشاط البنك الدولي بغرض خدمة الاقتصاد العالمي[1].

2- **نشأة صندوق النقد الدولي**: تبلورت فكرة نشأة صندوق الدولي في جويلية (1944م) أثناء مؤتمر للأمم المتحدة، عقد في "بروتنوودز" بولاية "نيو هامشير" الأمريكية عند اجتماع ممثلو خمسة و أربعين حكومة على إطار التعاون الاقتصادي، يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث أزمة الكساد العالمي سنة (1929م)، فخلال هذا العقد و مع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت الدول الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات و لم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية ، و مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة من اجل إنقاذ و حماية اقتصادياتها، وولد صندوق النقد الدولي من خلال وضع ممثلو البلدان الأعضاء الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي و تعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة الدولية للسلع و الخدمات و تحقيق استقرار في أسعار الصرف الأجنبي.

و في ديسمبر من سنة 1945 دخل صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ عند توقيع 29دولة على اتفاقية تأسيسه[2].

1-1- **أهداف صندوق النقد الدولي**: تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على أسعار صرف منتظمة و مرنة بين البلدان الأعضاء.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء.
- إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و التي تعرف نحو التجارة العالمية.

[1] غسان العربي، **النظام التجاري العالمي الجديد**، شؤون الأوسط، العدد(26)، مارس 1994، ص 46.

[2] فؤاد مرسي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**، منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة(1)، 1980، ص 22.

1- تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي بواسطة هيئة دائمة تعمل على إرساء سبل الحوار و التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

- الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليه[1].

1-3-الخدمات المقدمة من طرف الصندوق لأعضائه:

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه من خلال تقديمه للخدمات التالية:

- إقراض الأعضاء العملات الصعبة لدعم سياساتهم الاقتصادية.
- عرض التطورات المالية و الاقتصادية للدول و تقديم المشورة و النصح لأعضائه قصد تصحيح سياساتهم الاقتصادية.
- تقديم مجموعة كبيرة و متنوعة من أشكال المساعدات الفنية و توفير التدريب للعاملين في الحكومات و البنوك المركزية.

1-4-الدور الإشرافي للصندوق: يمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث[2]:

- **الرقابة القطرية:** تتمثل في المشاورات الفردية لكل دولة على حدى مع الصندوق قصد معالجة سياساتها الاقتصادية.
- **الرقابة الإقليمية:** و بموجبها يدرس الصندوق السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية.
- **الرقابة العالمية:** يتم من خلالها تتبع كل التطورات الاقتصادية و المالية عبر العالم استنادا إلى التقارير التي يقدمها خبراء الصندوق.

[1] ناظم محمد، **النقود و المصارف**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الطبعة (2)، 1999، ص 103.
[2] جميل سالم، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 1995، ص 14.

1-5- **أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي:** يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، و تختلف المدة و شروط السداد و الإقراض في كل من هذه التسهيلات حيث أنواع الأزمات الاقتصادية التي تواجهها البلدان و الظروف التي يتعامل معها السهيل المعين، كما يقدم الصندوق منذ أواخر التسعينات قروضا ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تامين سلامة مراكزها الخارجية و تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار[1]. و في أواخر التسعينات استحدث الصندوق تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق، و منع عدوى الأزمات أي امتداد الأزمات المالية إلى البلدان ذات السياسات الاقتصادية السليمة.

2- البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية و متعامل مصرفي أنشئ سنة (1945م) و دخل حيز التنفيذ سنة 1946م، و كانت الحاجة الماسة لإنشائه هي توفير رأس المال لإعادة اعمار و بناء مخلفات الحرب العالمية الثانية و ما دمرته في الدول الأوروبية المعنية بالحرب. يؤدي البنك الدولي وظيفة أساسية يستند عليها الاقتصاد الدولي تتمثل في تحرير النظام المالي و تعتبر هذه الوظيفة أهم وظائف البنك الدولي الذي يقوم فيها بمساعدة الدول الأعضاء و خاصة تلك التي تعاني عجزا ماليا في موازناتها، و يتم ذلك من خلال قروض طويلة الأجل[2].

و يتوفر البنك الدولي على خمسة مؤسسات وثيقة الترابط و هي[3]:

[1] اسكندر مصطفى النجار، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، وكالة المطبوعات الكويتية، الطبعة(3)، الكويت، 1983، ص 36.

[2] كامل البحري، **الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:27.

[3] كامل البحري، المرجع السابق، ص: 32.

- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير**: الذي يقرض البلدان النامية التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها عال نسبيا.
- **المؤسسة الإنمائية الدولية**: تقدم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية.
- **هيئة التمويل الدولية**: تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص.
- **وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف**: توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية.
- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار**: يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق و التحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشا بين المستثمرين الأجانب و البلدان المضيفة.

2-1- وظائف البنك الدولي:

تتلخص وظائف البنك الدولي فيما يلي[1]:

- حل المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.
- تقديم القروض و ضماناتها إلى الدول الأعضاء لغرض الاستثمار.
- تشجيع الاستثمار الخاص الذي يضمن نمو و توسيع القطاع الخاص.
- تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية و مراقبة الإصلاح الاقتصادي.
- العمل على حماية البيئة.

و قد كان من ابرز أهداف البنك الدولي تنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء و ذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال،و تشجيع الاستثمارات فيها و كذا تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن

[1] سليمان حميد المنذري، **انجازات التكامل الاقتصادي العربي**، معهد البحوث و الدراسات العربية، العدد(12)، القاهرة، 1993، ص: 47-48.

موازين المدفوعات للدول الأعضاء و رسم الخطط و الاستراتيجيات الفنية في إعداد و تنفيذ برامج القروض، كما استحوذت الدول الصناعية الكبرى على حصة الأسد من حصص البنك الدولي مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على البنك و في المقابل ظهرت حصة الدول النامية متواضعة جدا، حيث أصرت الدول المتقدمة و باستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء، و خلال فترة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها، و برزت أزمة ديون العالم الثالث مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت رحمة الدول الدائنة مباشرة، و بفرض شروط المؤسسات المالية الدولية أي البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتجنب كارثة إفلاس هذه الدول من خلال إعادة جدولة ديونها، و جاء من أهم هذه الشروط [1]:

- رفع الحماية عن المنتج المحلي.
- رفع القيود على التجارة الخارجية و اعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي.
- التركيز على التصدير للخارج.
- الاعتماد على الاقتصاد الحر و ظهور ما يسمى بالخوصصة.
- فتح المجال للاستثمارات الخارجية و الشركات الأجنبية دون قيود أو شروط.
- إتباع سياسة التقشف و رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.

و من خلال هذه الشروط سهل البنك الدولي عملية اندماج اقتصاديات دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي بصفة تابعة، حيث يعمل البنك الدولي على تسهيل انتقال الشركات العملاقة الدولية النشاط إلى العالم الثالث

و ذلك عن طريق المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية و تفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، ص: 55-56.

و كنتيجة طبيعية لهذه الشروط المحتمة على دول العالم الثالث أخذت معاناة هذه الدول الاقتصادية في التفاقم بسبب تراكم حجم الديون و الاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية و ارتفاع معدلات التضخم و العجز في موازين مدفوعاتها و تفشي الطبقية فيها.

3- منظمة التجارة العالمية:

هي منظمة يقع مقرها بجنيف السويسرية أنشئت سنة 1995م و حلت محل اتفاقية الجات (GATT)[1] ، لتعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة على الاقتصاد العالمي، و هي فكرة قديمة تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث طرح الرئيس الأمريكي "روزفلت"و رئيس الوزراء البريطاني " تشرشل" عام 1941م مفكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية من اجل تمكين الولايات المتحدة و بريطانيا من الوصول إلى المواد الخام الأولية، و لكن لم يتم تجسيدها لعدم أهلية اقتصاديات الدول للدخول إلى السوق العالمية الواحدة. و لم يبدأ تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية في أوجانفي من سنة (1995م) إلا بعد مفاوضات دامت قرابة نصف قرن، حيث بلغ عدد هذه المفاوضات ثمانية جولات نذكرها بالتسلسل كما يلي[2]:

1- جولة (جنيف) انعقدت سنة 1947م شاركت فيها ثلاثة و عشرون دولة.

2- جولة (أسني) انعقدت سنة 1949م شاركت فيها ثلاثة و ثلاثون دولة.

3- جولة (توركاي) انعقدت سنة 1950 شاركت فيها أربعة و ثلاثون دولة.

2- جولة (جنيف) انعقدت سنة 1956 شاركت فيها اثنان و أربعون دولة.

[1] GATT: General Agreement of Tariffs and Trade.

[2] عاطف السيد، **الجات و العالم الثالث**، الدار اللبنانية المصرية للنشر، العدد(3)، 1999، ص: 51.

4- جولة (ديلون) انعقدت سنة 1961م شاركت فيها خمسة و أربعون دولة.

5- جولة (كينيدي) انعقدت سنة 1962 شاركت فيها ثمانية و أربعون دولة.

6- جولة (طوكيو) انعقدت سنة 1973 شاركت فيها تسعة و تسعون دولة.

7- جولة (أوروجواي) انعقدت سنة 1986 شاركت فيها مئة و أربعة و عشرون دولة.

3-1- أهداف منظمة التجارة العالمية:

تتلخص أهداف منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

- تخفيض التعريفة الجمركية و إزالة القيود التي تحد من التجارة العالمية.
- حماية الصناعات المحلية من خلال التعريفة الجمركية.
- معاملة الدول الأولى في العضوية بالرعاية و الأولوية.
- مبدأ المعاملة الوطنية.

كما جاءت منظمة التجارة العالمية لضبط قواعد التجارة الخارجية بين الدول بهدف رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء و الحقيقة أنها جاءت أيضا لكي تخدم المصالح الكبرى للدول العظمى.

3-2- وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

تتلخص هذه الوظائف فيما يلي[1]:

- تنفيذ و إدارة اتفاقية (GATT) و جميع نتائج جولة (الاوروغواي).

[1] إبراهيم العيسوي، **الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة(2)، بيروت، 1998، ص: 103.

- توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف.
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.
- التعاون مع البنك و الصندوق الدوليين لتحقيق سياسات اقتصادية فعالة.
- تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية و غيرها من الحواجز التجارية.
- إلغاء المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.
- تنفيذ و إدارة أعمال اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف.
- توفير إطار تفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية و الذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- التعاون مع كل من الصندوق و البنك الدوليين لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية و النقدية و التجارية.

3-3- دور منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي:

إن نظام عمل المنظمة يكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء و متابعة التزامها بأحكام و مبادئ اتفاقية الجات (GATT)، فللمنظمة سلطات واسعة في مراقبة تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية إضافة إلى جانب كل من الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي سواء كان على الصعيد المحلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي أو على الصعيد الدولي من خلال مراقبة التجارة الدولية . و تتخذ المنظمة قراراتها بالإجماع و إذا تعثر ذلك فتتخذ القرارات بالتصويت و بالأغلبية.

فطبيعة عمل المنظمة تكفل لها رسم السياسات العامة و التوجيهات بعيدة الأمد المتعلقة بالتجارة العالمية و الإشراف على تطبيقها بوصفها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن المنظمات الأخرى[1].

إن قيام منظمة التجارة العالمية قد أنهى نهائيا آثار تعددية الأقطاب و الإيديولوجيات التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و أصبحت هذه المنظمة آلية من آليات النظام العالمي الجديد تعمل إلى جانب صندوق النقد و البنك الدوليين في تحقيق أهداف أصحاب النفوذ و القوة و القرار من دول العالم، كما دعت المنظمة إلى التحرير الكامل و الشامل للتجارة الدولية على أساس أن هذه العملية تعود بالنفع على كل دول العالم، غير أنها تجاوزت هذه المطالب لتشمل الحواجز غير الجمركية مثل المعايير و المواصفات الخاصة بالمنتجات و السياسات الحكومية بشان الواردات، و مما تجدر الإشارة إليه هو أن الدول النامية لم تحقق اندماجها الكامل في هذا الاقتصاد العالمي، فنظرا للخلل في موازين القوى بينها و بين الدول العظمى وجدت نفسها على الهامش[2].

المطلب الثاني:مظاهر العولمة.

للتعرف على العولمة الاقتصادية بعمق هناك ضرورة لإدراك ما يدور في الساحة الاقتصادية العالمية، من ناحية التطور التكنولوجي و متطلبات العصر، فلم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول بل يتم الاندماج في عصر الاقتصاد العالمي، و تعني العولمة في هذا الإطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم.

1- **الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية**: أن المتغيرات الدولية العديدة التي يعيشها العالم أوجبت على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها و سياساتها الاقتصادية. فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات التي

[1] محمد مرعشلي، **واقع السياسات الاقتصادية المعاصرة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة (3)، القاهرة، 1988، ص: 76.
[2] محمد مرعشلي، المرجع السابق، ص: 78-79.

لا يؤمن من عواقبها حيث المخاطر المستجدة اكبر من أن تتحملها دولة واحدة، و لذا نجد التوجه المتزايد نحو الإقليمية، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، على حد سواء و لهذا يشهد العالم اليوم توجها نحو الإقليمية التي أمست العلاج الوحيد للمشكلات الاقتصادية الحرجة على الصعيد الدولي، و الملاذ الوحيد لخروج النظام الاقتصادي الرأسمالي من أزماته المتفاقمة، و التي يعاني منها منذ السبعينات[1].

و أصبحت النزعة نحو الإقليمية واضحة و منتشرة في ربوع الأرض، و لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة العالمية، و ذلك بإزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية على حركة التجارة العالمية، و قد اكتسحت الإقليمية ليس فقط أمريكا و أوروبا، و لكن أيضا إفريقيا و أسيا و العالم العربي.

فمؤخرا شهد العالم نشاطا متسعا على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي، أوإقليمي، و هو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي[2].

كما توجد تجمعات اقتصادية لا تكتسي صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات السياسات الاقتصادية المتشابهة عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، و التي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنافي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة، و هي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية، مثل منطقة التجارة الحرة التي تجمع بين أمريكا و كندا و المكسيك، أي دولتين متقدمتين و دولة نامية، و أيضا محاولات الاتحاد الأوروبي في توسيع نطاقه، كما لوحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات و التكتلات الاقتصادية و التي لم تعد تقتصر على الدول

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية و الإقليمية و التحديات المستقبلية**، مصر المعاصرة، العدد(443)، جويليا1996، ص: 49-50.

[2] أسامة المجذوب، **العولمة و الإقليمية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جوان 2000، ص: 49-50.

المتجاورة جغرافيا، بل تنطلق خارج إقليمها و ذلك من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الدول الأطراف دون اعتبار لأي إطار جغرافي أوإيديولوجي[1]. و من أمثلة التكتلات الاقتصادية في الدول النامية نجد رابطة الدول الصناعية في شرق أسيا و على رأسها اليابان، و السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، و السوق المشتركة الجنوبية بين الأرجنتين البرازيل و الاوروجواي و الباراجواي، كما نجد في الوطن العربي منطقة التجارة الحرة العربية و التي بدا العمل بها في أوجانفي من سنة 1998م.

و مما سبق ذكره نلاحظ أن المناطق الإقليمية في العالم تسعى جاهدة لإقامة تكتلات اقتصادية بشكل أوبآخر، و هذا ما يؤكد انه لا يمكن للدول البقاء فرادى منعزلة عن العالم.

و تجدر الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة تشكل نظام التجارة العالمية في المستقبل، فرغم جهود تحرير التجارة على الصعيد الدولي في إطار منظمة التجارة العالمية ستظل هذه الجهود أسيرة القدرة التفاوضية للنزاعات التجارية[2].

2- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

لقد كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيل و تشجيع الحركة الاقتصادية المؤدية إلى تحقيق أرباح و منافع هائلة، و تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية هي البترول، السيارات، التكنولوجيا العالية و البنوك، جلها من الدول المصنعة المتقدمة، و لكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج امتدادا لها و تتضمن تلك الشركات العظمى اكبر حصص المبادلات العالمية و تحقق (70%) من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها ممثلة للنشاط الأساسي لتوسعها، و هذا ما يؤكد

[1] أسامة المجذوب، المرجع السابق، ص 53.

[2] عادل احمد موسى، **الجات و بداية نظام تجاري عالمي جديد**، الشرق للتامين، العدد (22)، افريل 1995، ص: 62.

دور الشركات دولية النشاط المتزايد في بنية الاقتصاد العالمي بوصفها شركات عابرة للحدود الجغرافية تقوم بتنظيم الإنتاج و العمليات الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمي[1].

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات المنظم الأساسي لجزء كبير من النشاطات الاقتصادية على مستوى العالم كله، هذا العالم الذي يتجه إلى الحرية الاقتصادية ، و التي لا تتدخل فيها الدول إلا بالقدر اليسير، فالدولة ينبغي لها أن تكون مجرد مراقب على نشاط القطاع الخاص، و في إطار هذا الجو من الحرية الاقتصادية و انتعاش القطاع الخاص تقوم الشركات دولية النشاط بدورها حيث تسيطر على قرابة (80%) من تجارة السلع الأولية.

و تقدم هذه الشركات قدرات فائقة في التسيير و مهارة جيدة في مجال التحكم التكنولوجي و إيجاد طرق النفوذ إلى الأسواق العالمية، و لكن يمكن أن تعتمد في المقابل على الأسواق المحلية، لذا فهي تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل[2].

تحتل الشركات متعددة الجنسيات اليوم محل الدولة القومية حيث انه هناك أكثر من 40 ألف شركة تقريبا متعددة الجنسيات لها أكثر من ربع مليون فرع في العالم، و تبلغ إيراداتها أكثر من نصف الناتج المحلي العالمي، و تضم مجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم و من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا، بريطانيا، ايطاليا و كندا، و الدور الذي تلعبه هذه الشركات إنما هو نتيجة تفاعلات اقتصادية متشابكة تمثلت في الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، و التغيرات التكنولوجية السريعة و المتلاحقة و الذي انعكس على طبيعة الإنتاج العالمي.

[1] سمير كرم، **الشركات متعددة الجنسية**، معهد الاتحاد العربي، العدد (05)، لبنان، 1985، ص: 83.

[2] سمير كرم، المرجع السابق، ص: 88-89.

كما تملك الشركات المتعددة الجنسيات القدرة التفاوضية التي تؤهلها لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة. تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي في اتجاه العولمة الاقتصادية للأسباب التالية[1]:

- الانتشار الواسع و السريع لهذه الشركات، حيث وصل عددها إلى حوالي 40 ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القارات الخمسة، كما تسيطر هذه الشركات على حوالي(35%) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أكثر من (65%) من التجارة الدولية في مجال السلع و الخدمات.
- الدور الأساسي الذي لعبته الشركات المتعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار و الإنتاج و الخدمات و التجارة و الذي أدى إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج و شكل ملكية وسائل الإنتاج.
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي بتحكمها في الإنتاج و توزيعه و تسعيره.

3- المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية:

يمكن تلخيص المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية في النقاط التالية [2]:

- الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي بهدف الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، و تدعيم القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها، و من أهم الأمثلة نجد تكتل الاتحاد الأوروبي، و تكتل دول منظمة الأوبيك، و تكتل دول النافتا، و تكتل دول الآسيان، و ينظر البعض إلى هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية على أنها خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم.
- سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات بعد تنامي دورها و تزايد أرباحها و اتساع أسواقها و تعاظم نفوذها.

[1] بول سالم، **الولايات المتحدة و العولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي و العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (229)، بيروت، 1997، ص 103.
[2] علي حبيش، **العولمة و البحث العلمي**، مطابع الاهرام التجارية، العدد (3)، القاهرة، 1997، ص: 37.

- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر و التنمية المستدامة و التلوث و حماية البيئة.
- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي و سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي في الدول النامية.
- تعاظم دور التقنية و تأثيرها في إدارة الاقتصاد العالمي.
- عولمة النشاط المالي و اندماج الأسواق المالية عن طريق إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل و التي يطلق عليها الأموال الساخنة.
- بروز ظاهرة القرية العالمية بفضل تطور وسائل النقل و المواصلات.
- التوجه نحو اقتصاد السوق و خضوع الاقتصاد العالمي إلى آليات واحدة قائمة على التنافسية و التوسع.

المطلب الثالث:أهداف العولمة و تأثيرها على الوطن العربي.

لقد أصبحت العولمة واقعا في الوطن العربي ذلك أن القوى الاقتصادية الكبرى أخذت تخنق معظم دول العالم و تدفعها دفعا إلى الاندماج في تكتلات و أسواق إقليمية كبرى خدمة لمصالحها، لا سيما أن العولمة بمفهومها الذي تبلوره يقوم على انفتاح النشاط الاقتصادي و اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة، و انتقال رؤوس الأموال و التقنيات ضمن إطار الرأسمالية العالمية.

و سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية[1]:

1- أهداف العولمة:

[1] محمد الأطرش، **العرب و العولمة**، ندوة العرب و العالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص: 102-103.

في ظل الضغط الذي تمارسه العولمة على الوطن العربي تقلصت مهام الدولة لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري لبرامج و سياسات مفروضة من مؤسسات العولمة الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و كذا المنظمة العالمية للتجارة، و مؤسسات مالية دولية أخرى، و طبقا لشروط و متطلبات الشركات متعددة الجنسيات حتى تستثمر في الدول العربية، و بعبارة أخرى فإن مهمة الدولة في البلدان العربية و غيرها من البلدان النامية أصبحت مجرد إدارة للأزمة أو سياسة إدارة الأزمات.

و يمكن تحديد أهم الأهداف و النتائج التي تحصلت عليها الدول العربية في ظل العولمة فيما يلي:

- تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المؤجر، لجعل دخولهم على السوق فقط مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية و القانونية و المعرفية، و التي كانت تضمن للفرد دخل معين بمعزل عن قوى و اعتبارات السوق.
- تهدف العولمة إلى تصفية الأنماط الإنتاجية غير الرأسمالية و تصفية شروطها لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية.
- في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي يجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتلة البشرية يعمل و ينتج و يستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية.
- تؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها و أنواعها لان التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى انخفاض من الطلب على اليد العاملة مقابل زيادة العرض منها.
- من المتوقع أن العولمة ستؤدي إلى تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان العربية و فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد العربي و هذا يعني أن تصبح كل الاقتصاديات العربية تابعة إلى مراكز القوة العالمية دون أن ترتبط مع

بعضها في الاقتصاد نفسه أي ترتبط و تخضع إلى قوى السوق العالمية المفروض من طرف النظام الاقتصادي العالمي الجديد و الذي يمكن الإشارة إليه بالعولمة الاقتصادية[1].

- من بين أهم نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز أي من البلدان المصنعة و المتقدمة إلى البلدان العربية و دول العالم الثالث، و تصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة أكثر من تلك التي تتطلب كثافة رأسمالية.
- إبقاء اقتصاديات البلدان العربية غير منافسة و ذلك راجع لكبر حجم الفجوة التكنولوجية و الثقافية بينها و بين دول المركز، و هذا ما يؤدي إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها التنافسية، و كذا اعتمادها على السياسات الجماعية لفترة طويلة من الزمن.
- تحرير التجارة في المواد الغذائية و إلغاء سياسة دعم الصادرات في الدول المصنعة الكبرى و المصدرة للمواد الغذائية، مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد من طرف الدول العربية.
- السعي لاكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع و الهائل في الدول الصناعية الكبرى و هو ما تسعى إلى تحقيقه دول المركز الرأسمالية حتى تقلص من حاجتها و تبعيتها النفطية للدول العربية و الدول النفطية الأخرى من العالم الثالث مما يؤدي إلى تراجع أهمية النفط العربي.
- انتشار النمط الاستهلاكي الغربي في البلدان العربية مما أدى إلى استنفاذ مواردها المالية و تشويه بنية الطلب في الاقتصادية العربية و خاصة الفعال و الكبير للشرائح الفنية و التي تتميز بشراهتها للاقتناء التفاخري.

2- آثار العولمة على الوطن العربي:

إن الأرض العربية تعد من أغنى أراضي العالم بالموارد البشرية و الطبيعية و الاقتصادية و لكن كثيرا ما نتساءل إلىأي مدى استطاع العرب أن يؤثر بهذا الغنى المتنوع في مجريات الأحداث العالمية، أوان يمسكوا بزمام المبادرة في

[1] سليمان ألمنذري، **السوق العربية المشتركة في ظل العولمة**، مكتبة مدبولي، العدد (2)، القاهرة، 199، ص: 66.

بعض تلك الأحداث، و السؤال المطروح في هذا الإطارإلىأي مدى استطاع العرب أن يحدثوا حركة توازن داخلية ذاتية حقيقة بين أفراد مجتمعهم على صعيد الإبداع الفردي و الجماعي قادرة على أن تحلل واقعها و تستشرف آفاق مستقبلها من خلال تعاملها الايجابي مع محيطها العالمي، و بصورة مختصرة ما هو موقع العرب في تفاعلهم و تأثرهم بالأحداث العالمية في زمن العولمة[1].

إن المتتبع المدقق لوضع الأمة العربية تنكشف أمامه سلبيات العولمة بصورة أساسية في الغزو الثقافي و تراجع الإنتاج الوطني لحساب الشركات متعددة الجنسيات و كذا إغراق السوق بالإنتاج العلمي و التقني و الاقتصادي للدول المتقدمة و الغنية و تهميش الإنتاج و الإبداع المحلي و الوطني للدول النامية، و خلاصة القول أن العولمة بأبعادها المختلفة ليست كلها ايجابية و إنما لها أثارها السلبية الكثيرة التي تمس جميع المجتمعات في بنيتها المختلفة[2].

و يتضح من خلال واقع الاقتصاد العربي في إطار العولمة انه سوف يجني العديد من الآثار الايجابية منها و السلبية متمثلة فيما يلي:

2-1- **الآثار السلبية:** من بين أهم الآثار السلبية التي قد تجنيها الدول العربية من العولمة يمكن ذكر ما يلي[3]:

ارتفاع أسعار الواردات العربية بسبب رفع الدعم عن التصدير و إلغاء الرسوم الجمركية و تقليص كل العوائق للتجارة الخارجية و هذا من بنود و شروط منظمة التجارة العالمية، و هدا يعني امتصاص جزء كبير من موارد

الدول العربية، خاصة أسعار السلع و الغذاء، هاته السلع التي تمثل الجزء الأكبر من واردات الدول العربية.

[1] بن يمني باريس،**المواجهة بين التأقلم و العولمة**، ترجمة احمد محمود، إصدارات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،1998،ص:260.

[2] صلاح عباس، **العولمة و أثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004، ص: 41.

[3] السيد ياسين، **العولمة و الطريق الثالث**، القاهرة، 1999، ص: 29.

- المنافسة الدولية العالية الدرجة التي تواجهها اقتصاديات الدول العربية خاصة في مجال السلع الصناعية، و هذا لان معظم صادرات الدول العربية عبارة عن مواد أولية و مواد خام تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة إلى مصاعب ستواجه الصناعات البتر وكيميائية العربية و التي ما تزال في بدايتها و ذلك بسبب المنافسة الدولية الشديدة.
- كما ستتأثر الدول العربية في مجال تحرير قطاع الخدمات عالميا، و المتمثل في قطاع البنوك و التامين و النقل و السياحة و التعليم و الاتصالات و الصحة، و هذا لان الدول العربية مستورد صافي للخدمات و تعاني من عجز في ميزان خدماتها.
- و أيضا قد ينتج عن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة آثار سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة الدولية في هذا المجال، و تتمثل تلك الآثار في ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية، نتيجة الغزو الثقافي خاصة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية غير الدول العربية.

نلاحظ مما سبق أن منظمة التجارة العالمية و التي تعبر عن العولمة الاقتصادية في المجالات الاقتصادية المختلفة، أوضحت أن القطاعات الاقتصادية العربية سوف تتأثر سلبا، و على الرغم من ذلك فان هناك العديد من المزايا سوف تجنيها الدول العربية إذا عرفت كيف تستفيد من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية، و يمكن سرد هذه المزايا الايجابية فيما يلي[1].

2-2- **الآثار الايجابية**: على الرغم من الآثار السلبية التي يحصدها الاقتصاد العربي من جراء العولمة الاقتصادية، كما تمت الإشارة إليه، إلا انه هناك العديد من المزايا التي تنعكس إيجابا على اقتصاديات الدول العربية، و يمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

[1] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2004، ص: 56-57.

- عند انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فإنها سوف تستفيد من المزايا التي تمنحها هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية و هي معاملة الدولة الأولى بالرعاية مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة.
- إمكانية استفادة الدول العربية الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية، و من إزالة القيود غير الجمركية و الدعم مما يؤدي إلى تقوية القدرة التنافسية لهذه الدول خاصة في المنتوجات الزراعية التصديرية.
- إمكانية استفادة الدول العربية من بنود المنظمة العالمية للتجارة و المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقاييس و المواصفات لخلق حواجز غير تعريفية إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة الدولية.

من خلال هذا العرض يتضح جليا أن الآثار السلبية اقوي من الآثار الايجابية للعولمة على اقتصاديات الدول العربية، و هذا يزيد من الأعباء التي تعانيها اقتصاديات الدول العربية، و هو ما يتطلب اللجوء إلى القيام بعمل جماعي مشترك للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تترتب عن منظمة التجارة العالمية، و تعظيم الاستفادة منها، و منه فان تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية يتوقف على مدى قدرة كل دولة عربية في التكيف مع إحكام المنظمة العالمية للتجارة و قواعدها، و ما تفرضه من تحديات، و كيفية مواجهة هذه التحديات فعلا بالاستراتيجيات و السياسات و التي من شانها أن تحد من هذه الآثار التي قد تثقل كاهل الاقتصاد العربي، و لهذا سوف نحاول أن نطرح بعض الإجراءات و التي من شانها مواجهة العولمة الاقتصادية في الوطن العربي.

3- الإجراءات المتخذة لمواجهة العولمة في الوطن العربي:

ينظر العالم إلينا اليوم كأمة عربية واحدة لها تاريخ عريق و حضارة راسخة في ذاكرة الزمن، و رغبة في بناء مستقبل أجيالها، و لا بد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، الأمريكية و الإفريقية،

الأسيوية و الأوروبية، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة، و لا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد أو بما يسمى العولمة [1]، و يمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات و التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة.

- حرية انتقال عوامل الإنتاج من قوة العمل و رأس المال و الإنتاج فيما بين الدول العربية، إضافة إلى حرية الملكية و الإرث.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، و تأهيل الاقتصاد العربي للدخول لحلية المنافسة ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.
- قيام سوق عربية لرأس المال و حرية حركته في إطار الوطن العربي، إضافة إلى وضع إطار قانوني و تشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحالية الحاصلة في الأسواق العالمية.
- إنشاء سياسات نقدية و مالية موحدة تغطي كامل الوطن العربي و ذلك من اجل ضبط وحصر المتغيرات الكلية للاقتصاد العربي ككل.
- خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي، مهمته تقييم و اقتراح السياسات الاقتصادية العربية، و تحديد المشاكل و محاولة معالجتها، و هذا يتطلب خلية استشارية تضم خبراء اقتصاديين عرب تتكلف بالتفكير في إنشاء السياسات الاقتصادية المناسبة و التي تتماشى و المتغيرات الاقتصادية الدولية، و يمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورا هاما في انجاز مثل هذا الآمر.
- العمل على تعديل قوانين و قرارات النشاط الاقتصادي على حسب المتغيرات الدولية و المحلية الراهنة، و أهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي.

[1] محمد الأطرش، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و أثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1999، ص: 26.

- تحقيق الوحدة التجارية و التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية في جميع القطاعات، و أهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية و تعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات خاصة القطاع الزراعي و ذلك من حيث الجودة و المواصفات، و تخفيض تكاليف الإنتاج و التسويق لمواجهة المنافسة في الداخل، و للقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج.
- الإسراع في بناء إطار اقتصادي عربي مشترك لتعبئة كل القدرات نحو البناء و الاستثمار و التنمية، على أساس سوق واحد قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة و استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.
- لابد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي للوطن العربي و موقعه في المحيط الإقليمي و الدولي، و تصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، و توقع مدى إمكانية قيام سوق عربية مشتركة، و ما يرتبط بها من قضايا الحماية و الدعم و المنافسة و الحرية الاقتصادية.
- يمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورا مهما في دعم العمل العربي المشترك، و الذي يتمثل في إقامة منطقة تجارة حرة عربية من اجل تشجيع التجارة البينية العربية.
- وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية، و التي تعد من أهم عناصر الإستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.
- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

و يمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درسا هاما بالنسبة لجميع الدول النامية و الدول العربية خاصة، إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي و الاجتماعي فنجح، و اعتمد على إمكاناته و طاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح بنى اقتصاده الاشتراكي من

دون أن يدمرها، فأصلح و أراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح و من موقع قوة الاقتصاد الصيني، فأضحى سوقه جاذبا للاستثمارات الخارجية الخاصة و العامة[1].

لذلك يتوجب على الدول العربية أن تخطو خطوة حاسمة لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي، و الوحدة الاقتصادية العربية و التي من دونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء و الاستمرارية، و المنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر و المتمثل في العولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث:العولمة و تحدياتها على الوطن العربي.

شهد القرن العشرين تذبذبات حادة و متغيرات جذرية في الوضع الاقتصادي للوطن العربي و وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي و قدرتها على التأثير في البيئة الدولية، و في الوقت نفسه شهد العالم المتقدم تطورا متسارعا في

[1] جلال أمين، **العولمة و التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص: 51.

كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، إذ يعود السبب في ذلك إلى الاستفادة من منجزات العلم و التكنولوجيا، و كذلك التوجه نحو التكامل الإقليمي الاقتصادي الذي فرضته العولمة بأبعادها المختلفة، حيث مازال الجدل قائما بين ثلاث تيارات فكرية متقابلة ظاهرة العولمة و أثرها الاقتصادي على البلدان العربية، فيرى التيار الأول أن البلدان العربية تستفيد من التقدم التكنولوجي الذي تفرضه العولمة، أما التيار الثاني فيرى أن العولمة نتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية، أما التيار الأخير فيرى أن العولمة نقمة على البلدان العربية فرضها النظام الرأسمالي العالمي[1].

و فيما يلي يتم عرض اكبر تحديات العولمة على الوطن العربي.

المطلب الأول: فرص و تحديات العولمة

تشير العولمة الاقتصادية إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية يجري فيه النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي و انتقال حر لرأس المال و السلع و الخدمات عبر شركات عابرة للقارات لا تخضع نشاطاتها لسيطرة و تدخل الدول و للرقابة الحدودية التقليدية، فالعولمة الاقتصادية تعتبر مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، و التي تفرض فرصا و تحديات على اقتصاديات الدول ككل، نلخصها فيما يلي:

1- فرص و مزايا العولمة الاقتصادية:

إنّ التساؤل عن مظهر العولمة الاقتصادية ايجابيا و سلبيا يدفعنا إلى الإحاطة بالامتيازات التي وفرتها العولمة و

[1] علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت، فيفري 1983، ص: 18-19.

السلبيات التي أفرزتها، لا شك أن هناك امتيازات كثيرة للعولمة الاقتصادية كتنوع مجالات الاستثمار و تحرير الأسواق و توحيدها، و تسهيل انتقال الخدمات و رؤوس الأموال و العنصر البشري و توفير السلع التجارية، و قد تحدث رواد العولمة الاقتصادية عن هذه الامتيازات و الايجابيات فهي تساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد و المؤسسات إضافة إلى أن حرية التبادل تساهم في تخفيض الأسعار أمام المستهلك و توفر له تنوع و تعدد المنتجات[1].

كما تخلق العولمة فرصا ظاهرية كثيرة للبلدان و تقدم فرصا جديدة للاقتصاديات الناشئة، أهم هذه الفرص ما يلي:

- إقامة أسواق جديدة للتجارة.
- الحصول على سوق من اكبر الأسواق و من ثم إيجاد مجموعة عريضة من السلع و الخدمات.
- تدفقات كبرى إلى الداخل من رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحسين إمكانيات الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي القائم على التصدير.
- الحد من اتباع الحكومات لسياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي طويل الأجل.
- زيادة على أن البلدان عند قيامها بإصلاحات اقتصادية تجعلها فاعلة و مستفيدة في نفس الوقت من العولمة.

كما أن العولمة تفتح الباب أمام النمو القائم على التصدير بسبب ما يتبعها من إزالة العوائق أمام التجارة الدولية، كما أن الاندماج في السوق العالمية يؤدي إلى زيادة التخصيص في الإنتاج و نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن العولمة تسمح بنقل الأفكار و الثقافات و أفضل الممارسات العالمية في مختلف المجالات[2].

[1] سعاد خيري، **العولمة وحدة وصراع النقيضين**، عولمة الرأسمال و العولمة الإنسانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص: 13-14

[2] KivenWatkius, MakingGlobalizationwork for the poor, finance and developement, march 2001, version 39 I1, pp : 24-25.

2- التحديات المرافقة للعولمة و سلبياتها:

على الرغم من الفرص و المزايا التي تقدمها العولمة للبلدان النامية من اندماج اكبر في السوق العالمية يمكن القول بان هذه الظاهرة ترافقها تحديات صعبة و كبيرة للإرادة الاقتصادية للبلدان متمثلة فيما يلي:

- زيادة نسبة البطالة.
- زيادة مستوى الفقر في العالم خاصة في دول العالم الثالث.
- زيادة احتمالات التعرض للازمات الاقتصادية.
- النمو غير المتكافئ للثروة و ازدياد التفاوت في توزيع الدخل.
- التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمال.
- عدم استقرار العملات.

لقد أفرزت العولمة الاقتصادية عدة نجاحات و عدة إخفاقات فمن ناحية حققت البشرية مكاسب جبارة في التقدم العلمي و التكنولوجي و ثورة المعلومات و الاتصالات، و هي تؤسس لعولمة إنسانية متطورة تمكن من التمتع من كل الانجازات العصرية للبشرية، و عولمة الرأسمال التي ترمي إلى استغلال كل تلك الانجازات لمصلحتها و زيادة أرباحها و حرمان البشرية منها من خلال هيمنة الرأسمالية على العالم و إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة و تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي تبتلع حصة هائلة من دخل البلدان الفقيرة، بالإضافة إلى السيطرة الشاملة على صناعة الإعلام ووسائله و كذا انتشار الجريمة المنظمة و تجارة السلاح و المخدرات، و الإيغال في استغلال اليد العاملة مما أدى إلى بطالة شاملة و تزايد حالات الفقر المدقع و انتشار الأمراض و تكاثر الحروب الإقليمية و المحلية و تفكك العلاقات بين الدول و أصبحت الكوارث التي تسببها عولمة الرأسمالية عالمية شاملة[1].

[1] عبد الحي زلوم، **نذر العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الثالثة، لبنان، 2000، ص: 13.

إن الرؤية التي يطرحها أنصار العولمة و المتمثلة في أنها ستحقق الرفاهية و العدالة و توزع المنافع على الأفراد و الشعوب بصورة متساوية تحمل في ثناياها مغالطة كبرى، إذ ازدادت الهوة اتساعا بين عالم الشمال و الجنوب و بالضبط بين الذين يملكون و الذين لا يملكون.

و هذه النتيجة يعززها التقرير السنوي عن حالة التنمية البشرية في العالم لعام1999م الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و قد أشار هذا التقرير إلى أن الفارق في الدخل بين من يعيشون في أغنى الدول و من يعيشون في أفقر البلدان كان بقيمة واحد إلى ثلاثة (3/1) و هذا سنة (1820م)، أما في مطلع القرن العشرين اتسع الفارق ليصبح واحد إلى الحادي عشر (11/1) سنة (1903م)، وواحد إلى الخامس و الثلاثون (35/1) سنة (1950م)، ثم بلغ واحد إلى أربعة و أربعون (44/1) سنة (1973م)، ليرتفع بصورة مذهلة سنة 1993م ليبلغ واحد إلى اثنان و سبعون (72/1)[1].

تتضح تأثيرات العولمة في الدول الغنية من خلال زيادة الإنتاج في التجارة و الاستثمار، بينما في الدول الفقيرة زادت العولمة من أخطار عدم الاستقرار و التهميش و يذهب التقرير السابق إلى الكشف عن أرقام مرعبة للفجوة بين الأفراد الذين يملكون و الذين لا يملكون، و هذا يرجع إلى انحصار التنمية عند الشركات المتعددة الجنسيات و بالتالي لا يستفيد منها الفقراء.

لقد أوجدت العولمة الرأسمالية حالما ثالثا في كل بلدان العالم حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الصناعية الكبرى، و أوجدت الرأسمالية تفاوتا هائلا في الثروة في اغلب البلدان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يمتلك (1%) واحد بالمائة من سكانها حوالي خمسين بالمائة (50%) من مجموع الثروة، بينما يمتلك ثمانين بالمائة

[1] محسن احمد الخضيري، **العولمة: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص: 149.

(80%) من السكان اقل من عشرة بالمائة (10%) من تلك الثروة، و هذا النمط الاقتصادي السائد يتم تصديره عبر العولمة[1].

إن هذا التفاوت المرعب لا شك انه يهدد البشرية و يزيد من سخط الضعفاء في الأرض و ينمي العداء و العنف بين الأفراد و يضعف من دعائم المجتمع السليم، و هكذا يتعاظم دور الرأسمالية العالمية ليخلق نظاما اقتصاديا لا مكان فيه إلا للأقوياء، و تحول فيه المال من مقياس للتبادل و وسيلة للدفع ليصبح سلعة كأي سلعة أخرى، و تشير الدراسات أن (50%) من الاقتصاد العالمي تمثله شركات عملاقة و الباقي من النسبة تمثله اقتصاديات الدول.

و في الأخير يمكن القول أن هناك جهة واحدة هي التي تتحمل الوجه المظلم من العولمة، بمعنى آخر إن الدول الضعيفة هي وحدها التي تتحمل مشقة هذا النظام و باستمرار مادامت تعمل على خدمة الديون حيث كان مجموع الديون طويلة الأجل على الدول النامية سنة (1970م) حوالي (62) مليار دولار و زادت سنة (1980م) سبعة مرات لتصل إلى (480) مليار دولار، ثم ازدادت (32) مرة لتصل سنة (1996م) إلى (2000) مليار دولار، و لأن الدول الضعيفة كانت تنوء من ثقل ديونها فقد مكن ذلك البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية من إجبار تلك الدول على إعادة تشكيل اقتصادها و قبول

الشروط التي تتوافق مع مصالح أصحاب المال العالمي[2].

المطلب الثاني: التكتل الشرق أوسطي و تحدياته.

[1] Darly Delauo, Global Economic Grouth Markes came back, building design and constriction, june 2002, version 43, I6, p : 36.

[2] محمد نبيل جامع، **اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الأمن القومي**، دار غريب للطباعة و النشر، العدد (2)، 2000، ص: 106

يعتبر مشروع التكتل الشرق أوسطي من بين أهم تحديات العولمة على التكامل الاقتصادي العربي، إذ يبرز مدى مطامع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل في ثروات منطقة الشرق الأوسط العربية، كما يحمل في مغزاه محاولة جديدة لصياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي و ذلك عن طريق السيطرة الاقتصادية و العسكرية على المنطقة العربية التي إذا ما تم السيطرة عليها تحققت منافع كثيرة.

و هكذا جاء هذا المطلب ليعرض تاريخ مشروع التكتل الشرق أوسطي و أهم تحدياته على المنطقة العربية.

1- نظرة تاريخية للتكتل الشرق أوسطي

إن النظام الشرق أوسطي، نظام تحمل في مغزاه محاولة جديدة لصياغة المنطقة العربية، و هذه المحاولة لم تكن المحاولة الأولى من نوعها لصياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي بل هي محاولة من المحاولات العديدة في العصر الحديث بدأت بالتدخل الاستعماري في المنطقة العربية، و السيطرة الاقتصادية و العسكرية على تلك المنطقة، التي رآها الاستعمار أن من يسيطر عليها يتحكم في مصير العالم، و أنها مهمة لدرجة انه لا يمكن تركها لرغبة و أمراء سكانها الأصليين.

فبدأ التخطيط و التنظير الفكري للسيطرة على تلك المنطقة و كانت أولى المحاولات التنظيرية في العصر الحديث، على وثيقة (كامبل بزمان)- رئيس وزراء بريطانيا الصادرة سنة 1980م، و التي اشتملت على تحديد المفاصل الاستعمارية في العالم و في مقدمتها البحر المتوسط لاعتبارات إستراتيجية فائقة، و لذا يقترح التقرير ثلاث نقاط بالنسبة إلى المنطقة العربية هي:

- العمل على تجزئة هذه المنطقة و إبقاء شعبها متخلفا.ضرورة فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الأسيوي حاجز بشري قوي و غريب؛

- يقوم هذا الحاجز على مقربة من قناة السويس، و بشكل جسر بري يربط أوروبا بالعالم القديم و تنشا فيه دولة صديقة للاستعمار عدوة لسكان المنطقة و بالفل تحولت هذه الوثيقة إلى برنامج عمل بدأ تنفيذه عندما حانت الفرصة الملائمة في الحرب العالمية الأولى فكانت هذه هي أولى المحاولات التي طبقت فيها هذه الوثيقة بحذافيرها حيث تم تطبيق نظام الانتداب الاستعماري و الذي أدى إلى تجزئة الوطن العربي، و إبقاء شعب المنطقة في حالة تخلف، كما تم منح وعد بلفور– للورد روتشيلد الصهيوني البريطاني الذي وعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، و سهل لهم تحقيق هذه الغاية، فكان هذا الوعد نواة لإنشاء تلك الدولة التي فصلت الجزء الإفريقي عن الجزء الأسيوي للوطن العربي، و أصبحت هذه الدولة صديقة للاستعمار و عدوة لسكان المنطقة[1].

أما الجزء الثاني من المحاولة فظهرت بوادر طرحت أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت بريطانيا ما يسمى (مركز تموين الشرق الأوسط)، و كان هدفه تحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في الدول الواقعة شرق و جنوب البحر المتوسط، جيش لا يهدد استقرار المنطقة بسبب نقص الغذاء، و قد أرادت بريطانيا إبقاء هذا التكتل الاقتصادي كجهاز تخطيطي إقليمي يربط المنطقة بالمركز البريطاني، و لكن هذا المشروع التكتلي لم يستمر،

حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب حتى لا يغلق سوق المنطقة أمامها[2].

في عام 1955 ظهر (حلف بغداد) حيث اجتمع المرقعون لوضع معاهدة رسمية تضمنت الهيكل التنظيمي للحلف، و الذي يتكون من: إيران، تركيا، العراق، باكستان و لكنه فشل بسبب رفض العرب له.

و بعدها طرح حلف (السنتو) لكنه فشل، غير أن الحرب مع إسرائيل فرضت واقعا بتعطيل الخطط القريبة في طرح

[1] ياسين سويد، **المستقبل العربي**، السنة السادسة عشر، العدد 191، ماي 1993، ص: 154.

[2] محمد محمود الإمام، **بازار عبد الشرق الأوسط تهافت الأسس**، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثاني، القاهرة، جويلية 1994، ص: 42.

مشاريعهم الشرق أوسطية، فالعالم العربي كان رافض الاشتراك في أي ترتيبات إقليمية تشمل إسرائيل، و لكن

بعدما زار السادات القدس في 1977 بدأت مشاريع التعاون الشرق أوسطي تطرح نفسها مرة أخرى، حيث مشروع " مارشال للشرق الأوسط" في 1982، حيث اقترح " بيريرم" أن تقوم هذه السوق وفق برنامج مشترك، يرصد له 30 مليار دولار على أن تديره الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية و العربية، من خلال بنك للتنمية و إعمار الشرق الأوسط، و يؤكد " شيمون بيريز" أن بناء سوق إقليمية مشتركة من شانه أن يضمن الظروف الدولية و الإقليمية مهيأة لطرح هذا المشروع، و لكن بعد فترة وجيزة من طرح مشروع مارشال للشرق الأوسط تميزت الظروف الدولية و الإقليمية، الأمر الذي سمح بطرح الصياغة الثالثة لوطننا العربي.

أما الجزء الثالث فقد ظهر بشكل ملفت للانتباه بعد حرب الخليج الثانية ، و نهاية الحرب الباردة التي كانت من نتائجها انهيار التوازن الدولي، فقد أدى هذا إلى إضعاف الوطن العربي بدرجة كبيرة، حيث دمر التوازن العسكري في المنطقة بتدمير العراق الذي كان يعد الجيش الرابع على مستوى العالم، كما فقد معظم الأصول المالية البترولية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول في أواخر الثمانينات و التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية التي تقدر بنحو 120 مليار دولار- بالإضافة إلى الابتسامات، التي تبلورت بعد ذلك خسارة منظمة التحرير الفلسطينية للدعم المالي بعد حرب الخليج، و الدعم السياسي، كل هذا و غيره طرح المشروع الشرق أوسطي بقوة على الواقع العربي القليل الذي لم يظهر أي قدرة على المقاومة[1].

و في غضون أربع سنوات أو خمسة على انتهاء حرب الخليج، أفرزت سلسلة من الاتفاقيات و هنا بدأت أولى الخطوات العملية و الإجرائية نحو نقل هذا المشروع من حيز الرؤى و الأفكار، إلى حيز الواقع مع اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر 1993، فقد نصت بعض نصوص هذا الاتفاق بوضوح أول خطوة على طريق تخليق الجنين، أو خلق بذوره الأولى في التربة العربية، و جاءت معاهدة

[1] علي الدين هلال، **الجامعة العربية و السلام العربي الإسرائيلي**، افريل 1998، ص:65.

السلام على المسار الأردني- الإسرائيلي (معاهدة سلام 1955) و عدد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون في مجالات مختلفة[1].

كما عقدت أربع قمم اقتصادية في الدار البيضاء بالمغرب (نوفمبر 1994) و عمان بالأردن (أكتوبر 1995م)، و القاهرة (نوفمبر 1996م) و آخر هذه المؤثرات مؤتمر الدوحة (نوفمبر 1997م) الذي لاقى معارضة كبيرة حول انعقاده و قاطعته كل من مصر و السعودية، و أعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بان توقف مسيرة السلام و التعنت الإسرائيلي سيؤثر على التعاون الاقتصادي.

و فيإطار عرضنا لمشروع الشرق أوسطي يمكن عرض بعض التصورات الأساسية لهذا المشروع.

1-1- التصور الإسرائيلي للمشروع شرق أوسطي

و هو ذلك التصور الذي طرحه شيمون بيريز حيث طرح تصويره الكامل في كتاب أصدره باللغة الانجليزية عام 1993 بعنوان (الشرق الأوسط الجديد) الذي بلور فيه أفكاره بشان مستقبل المنطقة وصولا إلى التكامل الاقتصادي بين دولها، كما عبر ذلك الفكر في العديد من الحوارات و اللقاءات الفكرية.

و يقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي بحسب المخططات الإسرائيلية على أساس تسوية التنمية بين إسرائيل و البلدان العربية، و على أساس التعاون يتم عن طريق عدة أطر[2]:

[1] حسين نافعة، **الجامعة العربية في ظل التسوية سيناريوهات المستقبل و علم المعرفة**، المجلد 25، افريل 1998، ص: 51.

[2] حسن أبو طالب، **الفكر العربي و الشرق أوسطية**، عالم الفكر، المجلد الخامس و العشرون، العدد (04)، افريل 1997، ص: 89.

- إقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية المادية و الاجتماعية؛
- إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة ثنائية و متعددة الأطراف؛
- إنشاء مؤسسات إقليمية تحويلية و تجارية و تنسيقية.

1-2 - التصور الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي

يعد هذا التصور مكمل للتصور الإسرائيلي، حيث أن كلا منهما له نفس المصلحة في إقامة نظام شرق أوسطي، و يتضح هذا زلزال الخليج و نهاية الحرب الباردة أن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة ماسة إلى إجراء شبكة كلية في النظم الإقليمية في العالم من زاوية إعادة التركيب و التنظيم، أو من زاوية إعادة الهندسة السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية خاصة لبعض هذه النظم الإقليمية، و أهمها النظام العربي و إعادةالتركيب هذه تريدها الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، حيث أنها تبغي ما من شانه الوصول إلى الأمن الجماعي في إطار نظام دولي، و أن يقوم هذا النظام على أنظمة إقليمية قوية تتوصل إلى حلول للمنازعات الإقليمية و إلى إيجاد صيغ للتكامل على المستوى الإقليمي، و في إطار هذا تتصور الولايات المتحدة نظاما إقليميا شرق أوسطيا جديدا يكون فاعلا في ذاته، فيعبر تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل تدخل دول الخليج العربي و تركيا، ثم يتم إدخال دول عربية رئيسية إلى النظام مثل مصر و لاحقا دول فاعلة رئيسية مثل سوريا و لبنان. فالنظام الشرق أوسطي للتصورات الإسرائيلية الأمريكية يقوم على دعامتين تحددت في النتيجة طبيعية و خصائصه العامة.

- **الدعامة الأولى**: الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم بعامة و على منطقة الشرق الأوسط خاصة، شاملة الدول العربية و غير العربية و إسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام السوق و التجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف.

- **الدعامة الثانية:** التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف الذي يسند إلى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة تجاريا، و يستهدف إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن تجمع إقليمي عربي تشغل فيه إسرائيل مركزا متفوقا و متميزا اقتصاديا و سياسيا و عسكريا و تقوم فيه بدور القوى الإقليمية المهيمنة العظمى.

1-3 التصور العربي للمشروع الشرق أوسطي

الرؤية التي تتصورها معظم الحكومات العربية تتلخص في رؤية الحكومة المصرية، التي ترى انه يجب أن يكون هناك ربط إقليمي بين السلام من ناحية و بين التنمية من ناحية أخرى، و انه لا بد و أن يتحقق السلام العربي الإسرائيلي، و لا بد من وضع حد لسباق التسلح و لا بد من زيادة القدرة التنافسية، و تعظيم المزايا النسبة في الإقليم، و تحديد أرضية التعاون على تحديد آلية للصراع، و تقوم الرؤية المصرية على أربع أسس[1]:

- التسوية السلمية للصراع العربي الصهيوني بناء على قرارات مجلس الأمن؛
- الأمن الإقليمي و ضبط التسليح و ينبغي في الإطار أن يكون هناك ضبط متكافئ للسلاح؛
- التنمية الإقليمية حيث يجب أن تقوم التنمية على أساس التوازن المتكافئ لمعدلات النمو، و يجب أن ترتبط التنمية بزيادة التجارة البيئية، الاستثمار و التكنولوجيا و القدرة الإنتاجية؛
- التعاون الإقليمي و الذي يجب أن يمتد إلى التعاون بين مختلف الأطراف، و يجب أن يسهم القطاع الخاص فيما يتعلق بالرؤية المصرية، من انه لا يتمكن عزل دول بعينها عن التطورات الإقليمية الخاصة بالدول المجاورة لها و انه لا يمكن أن يتحول مركز الثقل إلى إسرائيل بحكم طبيعة الأمور و بحكم التفاعلات و العلاقات الخاصة بين مصر و الوطن العربي.

2- تحديات المشروع شرق أوسطي

[1] محمد محمود الإمام، **مشروعات التكامل البديلة**، الأهرام الاقتصادي، العدد (1505)، نوفمبر 1997، ص: 67.

تقف في المشروع شرق أوسطي عدة تحديات و رهانات عرقلت مسار تطبيقه و نذكر منها ثلاثة رئيسية:

2-1- التحديات السياسية

من اخطر التحديات التي يطرحها المشروع الشرق أوسطي هو فرض خارطة جديدة على الوطن العربي تمحى فيها الهوية العربية، و تفرض هوية أخرى هي الهوية الشرق أوسطية، و هذه الخارطة الجديدة ستكون اخطر من خارطة سايكس بيكو القديمة و مصدر الخطورة يأتي من كون الخارطة القديمة هي توزيع ارث رجل مريض و مات أما الخارطة الجيو-اقتصادية الجديدة، فهي شهادة ميلاد جديدة تجرى إصدارها لرجل على قيد الحياة له شهادة ميلاد أصلية، بمعنى أن الهوية العربية تتعرض لأكبر عملية تفويض في مقابل إصدارها بعربية جديدة هي الهوية الشرق أوسطية و ذلك عن طريق تذويب الهوية العربية في كيان اكبر يجمع كل عوامل الفرقة العربية[1].

2-2- التحديات الاقتصادية

و يمكن إبرازها فيما يلي[2]:

2-2-1- إعادة توزيع موارد المنطقة و فرض الشراكة الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد عبر صيغ آليات التعاون الإقليمي المفتوح؛

2-2-2- دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها و في ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب فتعني السوق الشرق أوسطية لإسرائيل أن تمكن من استقطاب اكبر قدر من الموارد العربية الطبيعية و المالية من مياه و نفط و رأس مال؛

[1] أمين اسكندر، **البديل القومي في مواجهة النظام الشرق أوسطي**، المنابر، ص: 61.

[2] جميل هلال، **إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، الطبعة (02)، بيروت 1996، ص: 207.

2-2-3- فرض إسرائيل في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها و بين الدول العربية و أسهمت الدول الصناعية في تحقيقه، فما تزال تنفرد بضمانه عبر انفراد إسرائيل بإمكانية الحصول على احدث التكنولوجيا الغربية المتطورة، و تمنحها بمواد إضافية و بتسهيلات استثنائية غير متاحة الأطراف للأقاليم الأخرى.

2-2-4- انه في حالة زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية على المنطقة، فان إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأعظم من هذه الاستثمارات، نتيجة لامتداداتها الصهيونية و السياسية في الأسواق العالمية.

التحديات المؤسسة

إن قمة الدار البيضاء أنشأت مؤسسات لتكون إطارا للتعاون الإقليمي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و مخاوف كثيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها، و بنى المؤسسة القائمة للتعاون الإقليمي كجامعة الدول العربية، بحقيقة كون صيغة التعاون الإقليمي التي تروج لها المؤتمرات الشرق أوسطية ذات طبيعة احلالية تهدف إلى إعادة تشكيل طريقة المنطقة كما تم بيانه سابقا مما يشكل تهديدا لجامعة الدول العربية و مؤسساتها كدور و إطار قومي.

المطلب الثالث:التكتل الاورو متوسطي و تحدياته.

لقد استحوذ موضوع الشراكة الاورو متوسطية اهتمام الكثير من السياسيين و الباحثين و الاقتصاديين و خاصة في وقتنا الحالي و مرد ذلك البحث عن مجال مناسب للتعاون البناء في شتى المجالات التجارية و الاقتصادية و المالية و التكنولوجية، و غيرها من المجالات من اجل التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة المتجهة نحو المزيد من الاندماج و التكامل الاقتصادي، و عليه يأتي هذا المطلب لمحاولة فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الاورو متوسطية و تحديات هذا المشروع.

1- نظرة تاريخية للتكتل الاورو متوسطي

في العصر الحديث كانت منطقة شمال المتوسط تشكل دائما للوطن العربي مصدر للتهديد و الأطماع و الحملات العسكرية، فضلا عن أوروبا كانت مصدر تهديد طموحات الوطن العربي في الاستقلال و التطور طوال القرن التاسع عشر، و حتى منتصف القرن العشرين على اقل تقدير.

كما أن دول شمال المتوسط كانت طرفا له مصلحة كبيرة و دور هام في إنشاء إسرائيل على ارض فلسطين العربية كحل للمشكلة اليهودية في أوروبا و كتهديد رئيس لطموحات توحيد المنطقة العربية، و إنشاء قوة عربية كبيرة و مؤثرة[1].

فرغم السياسات العدائية التي اتبعتها أوروبا اتجاه الوطن العربي، إلا انه لا يذكر أن دول أوروبا شمال المتوسط تبقى طرفا دوليا شديد التأثير في مجريات الأمور جنوب المتوسط، سواء عبر العلاقات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و التكنولوجية و العلاقات الثقافية، حيث أن دول شمال المتوسط و هي قوة حضارية ثقافية كبرى كانت لها علاقتها الفاعلة مع الدول العربية جنوب المتوسط.

فقد بدأت معظم خبرة الحداثة لدى مصر و سوريا الكبرى و بلدان المغرب منذ بداية القرن التاسع عشر، مع إعادة الاكتشاف المتبادل لدول و شعوب شاطئ المتوسط.

فقد تبادلتا الحضارتين على ما بين المتوسط التأثير بشكل كبير عبر تاريخها الممتد فللفكرة المتوسطة أنصارها المعاصرين في الوطن العربي في مقدمتهم مثقفون مصريون بارزون مثل طه حسين و توفيق الحكيم و لويس عوض[2].

[1] احمد النجار، **المشروع المتوسطي الأبعاد الاقتصادية و التكنولوجية**، مركز بحوث الدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، 7-9- ديسمبر، ص: 05.

[2] إبراهيم كروان، **المعضلات العربية في التسعينيات**، السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994، ص: 14

و في ظل حقائق العلاقات القوية صراعا و تعاونا بين ضفتي المتوسط فان الفكرة المتوسطية، قد بدأت تتحول إلى مقترحات بمشروعات لتأطيرها، حيث بدأت تظهر محاولات التجمع، مصلحة أوروبا في المقام الأول- الذي يربط الشعوب على شاطئ المتوسط و هو ما نسميه المشروع المتوسطي، و على غرار مشروع الشرق الأوسط فان المشروع المتوسطي شهد محاولات جزئية منذ إنشاء الاتحاد الأوروبي.

فقد توصلت المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينات لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل اتفاقيات انتساب مع تركيا 1963م، و اتفاقية معاملة تفضيلية مع لبنان 1965، ثم المعاهدة مع دول المغرب العربي في عام 1969م، و اتفاقية انتساب كل من مالطة 1970 و قبرص حتى 1972 ، إلا انه حتى عام 1972، لم تكن هناك سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجماعة و دول المتوسط.

فقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة (1957-1972) بمحدودية الرؤية و جزئية الحركة ذلك رغم وجود دوافع مصلحته تحدوا الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، و من تلك الدوافع المصلحية الموضوعية[1]:

- الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين و خصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية؛
- الكم الهائل من الأيدي العاملة البشرية المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا؛
- الروابط التاريخية و الثقافية العتيقة بين الجانبين، إلاأن هذه القوة الدافعة للتقارب الأوروبي-المتوسطي، واجهتها عقبات موضوعية تحول دون إرساء أسس سياسية متوسطية فعالة للاتحاد الأوروبي-أو ما كان يسمى الجماعة الأوروبية في تلك المرحلة – و أهم هذه العقبات هي:
- العقبات ذات الطابع السياسي و اختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و ممارساتهم؛[1]

[1] إبراهيم كروان، **المعضلات العربية في التسعينيات**، السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994، ص: 14

- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوروبا و البحر الأبيض المتوسط.

و مع بداية الثمانينات و انضمام كل من اليونان 1981 و اسبانيا و البرتغال 1982 لعضوية المجموعة الأوروبية، تصاعد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية، و كان دليل ذلك انه في مارس 1985 أعلن المجلس الوزاري تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، مع التركيز على ثلاثة مجالات أساسية هي:

- دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية؛
- توسيع مجال التعاون الفني و العلمي و الصناعي؛
- دعم التعاون الإقليمي.

و في أوائل التسعينات أدت التطورات التي شاهدتها الساحة الدولية بعد انهيار النظام العالمي، ثنائي القطبية و حرب الخليج، إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون له دور سياسي مع قدراته كقوة اقتصادية عالمية، خاصة بعد تطور التكامل بإقامة السوق الموحدة في بداية 1993، و سريان اتفاقية ماسترفيتفي نوفمبر من نفس العام، و كانت منطقة المتوسط بحكم الارتباط التاريخي و الجغرافي و الأمني من أوائل المناطق، التي ينشط بها الاتحاد الأوروبي من خلال إقراره للسياسة المتوسطية المحددة للاتحاد التي أعدها المفوض الأوروبي (مانويل مارين)، و التي أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في أسني بألمانيا سنة 1994 الخطوط العريضة لتصورها حول مستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط[2].

و قد لعبت عدة عوامل دورا مميزا في جذب الاهتمام الأوروبي تجاه الدول المتوسطية في هذه المرحلة و منها:

[1] محمد سلمان، **السياسة الموسطة للاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، السنة الخامسة و الثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999، ص: 242.

[2] وفاء نسيم، **التعاون الاورو متوسطي (عملية برشلونة)**، السياسة الدولية، السنة الخامسة و الثلاثون، العدد (138)، أكتوبر 1999، ص: 247.

- القرب الجغرافي و مشاركة الهجرة؛
- دول شمال المتوسط استنتجت إلىأن التنمية الحقيقة على نطاق واسع في الجنوب هي المطلب الرئيسي ليس فقط لمصلحة الشعوب، و لكن أيضا لأمن شمال المتوسط؛

- تمثل دول المتوسط شريكا جوهريا لأوروبا ذكرنا مصدرا أساسيا للبترول و إرادات الغاز الطبيعي؛
- تمثل اقتصاديات الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أسواقا هامة لأوروبا؛
- إن الاتحاد الأوروبي يشترك مع دول الجنوب في نفس البحر و بذلك فهو معرض لنفس المخاطر البيئية.

هذه العوامل و غيرها جذبت الاهتمام الأوروبي تجاه الدول المتوسطية ، و يمكن القول انه بفضل خمس دول متوسطية (ايطاليا–فرنسا–البرتغال–اسبانيا–اليونان)، بقى موضوع علاقة الاتحاد ببلدان المتوسط نقطة على جدول أعمال القمم المختلفة فمن قمة لشبونة عام 1991، إلى قمة كور فور أسس عام 1994، إلى قمة كان عام 1995، و إلى القمة المخصصة لموضوع المتوسط في السياسة الأوروبية، و إبرازه و إعطاءه قوة الدفع اللازمة لضبط القوى داخل الاتحاد الأوروبي بين ألمانيا التي تطالب بالتوجه نحو أوروبا الشرقية أكثر، و فرنسا و ايطاليا ذات التوجه المتوسطي، و قد أدى ذلك على زيادة حجم المساعدات الاقتصاديات إلى دول جنوب المتوسط، حيث خصص مبلغ 4.7 مليار وحدة نقدية أوروبية كمنح للدول المتوسطة في الفترة من 1995 و حتى العام 2005[1].

و لقد أكد إعلان برشلونة في مقدمته على عدة أمور[2]:

- التشديد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط؛

[1] احمد النجار، **المشروع المتوسطي، الأبعاد الاقتصادية و التكنولوجية**، مركز البحوث للدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، ديسمبر 1996، ص: 71.

[2] وفاء نسيم، **التعاون الاورو متوسطي (عملية برشلونة)**، السياسة الدولية، العدد (138)، أكتوبر 1999، ص: 246.

- التأكيد على إدراك تلك الأطراف بان الرهانات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة على جانب المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا؛
- الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف، و دعم لعلاقات تلك الدول ترتكز على روح المشاركة؛ مع احترام ممارسات و قيم كل المشاركين؛
- التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية؛
- التشديد على أن المشروع الاورو- متوسطي لا يهدف إلى أن يحل المبادرات و المشروعات الأخرى المطروحة في تلك المنطقة؛

و قد تضمن إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- المشاركة السياسية و الأمنية؛
- المشاركة الاقتصادية و المالية؛
- المشاركة الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية.

2- تحديات المشروع الاورو متوسطي

إن مشروع التكتل الاورو متوسطي يفرض عدة تحديات على التكامل الاقتصادي العربي و من بين أهم هاته التحديات نذكر:

2-1- تحاول الدول الأوروبية فرض تصور خاص للتعاون الإقليمي في المنطقة و ذلك من خلال ما يسمى بالشراكة العربية- الأوروبية، أو التعاون المتوسطي.

و هي شراكة غير متكافئة القوى الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية، إذ تشكل هاته الشراكة الأوروبية العربية بعض المخاطر على الرغم من أن هذه المخاطر اقل ضررا من المخاطر التي يفرضها مشروع التكتل الشرق أوسطي، و تتمثل هذه

المخاطر في أن هذه المشروعات إنما تهدف إلى تجزئة المنطقة العربية إلى أجزاء جغرافية منفصلة و متشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي، جزء كبير هو التكتل أو الإقليم الشرق أوسطي و المبنى على أساس السيطرة الإسرائيلية كقوة إقليمية مركزية و شريك للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية و منافس للبلدان الأوروبية،أما الجزء الأخر يتمثل في الشراكة الاورو متوسطية و هي تهدف جميعها إلى تهديم أي مشروع إقليمي عربي يمكن أن ينهض و يقوم، حتى لو ظن البعض أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي، و مشروع التكتل الشرق أوسطي، و مشروع الشراكة الاورو متوسطية، يمكن أن تكون مشروعات متكاملة و ليست متنافسة[1].

2-2- إن الاندماج غير المتكافئ بين اقتصاديات الدول العربية و اقتصاديات الدول الأوروبية، له مخلفات سلبية على اقتصاديات الدول العربية كون اقتصادياتها اضعف من اقتصاديات الدول الأوروبية و هو أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية العربية،و ذلك لان اقتصاديات الدول الأوروبية دائمة التغير، على نحو يفرض على الدول المدمجة في اقتصادها إعادة هيكلة تميلها تغيرات أكثر مما يسند عليها احتياجاتها التنموية.

2-3- وجود تفاوتات واضحة بين بلدان شمال و جنوب المتوسط، من حيث القدرات الاقتصادية و التكنولوجية و السياسية، و كذا تفاوتات واضحة من حيث نصيب الفرد من النتاج القومي الإجمالي حيث يبلغ في الشمال عشرة إضعاف نصيب الفرد من النتاج المحلي في دول جنوب المتوسط أي أن هناك عدم تكافؤ في القدرة الشرائية بين المواطن الأوروبي و المواطن العربي، كما أن دول جنوب المتوسط مثقلة بديون خارجية تفوق نسبتها 90% من إجمالي النتاج القومي، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة في دول جنوب المتوسط مقارنة بالدول الأوروبية إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي الضعيفة للدول العربية إذا ما قورنت بنظيراتها الأوروبية، و من خلال جميع المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية فان دول جنوب

[1] فرجينيورونيوني، **أوروبا كيف تساهم في استقرار الشرق الأوسط**، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة 1997، ص: 71.

المتوسط تحتل مكانا ادني بكثير من دول شمال المتوسط و هذا في حد ذاته يخلف شراكة غير متكافئة على الإطلاق[1].

2-4- و من بين أهم تحديات المشروع المتوسطي على الاقتصاد العربي هو مواجهة الشركات العربية منافسة شديدة من طرف الشركات الأوروبية، و هي منافسة غير متكافئة، مما سيؤدي ذلك بالضرر لعدد كبير من الشركات العربية، كما أن مضاعفة فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية يؤدي إلى اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية.

2-5- كما لا ننسى فقدان رجال الأعمال العرب أي القطاع الخاص من جراء انفتاح التجارة أمام الاتحاد الأوروبي و ما يتمتعون به من حماية لمنتجاتهم و ذلك بسبب شروط انفتاح التجارة و التبادل الدولي.

2-6- إن التخفيف الكبير من الرسوم الجمركية، إضافة إلى انخفاض تكاليف النقل، الذي سوف يعزز مستقبلا يفسح المجال لتحويل التجارة لصالح منتجين أوروبيين اقل كفاءة من منافسين عالميين.

2-7- إن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط أي دول المغرب العربي خصوصا، تحدث و توجب انخفاضا في متوسط الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة، مما يؤدي ذلك إلى تدني إيرادات الموازنات العامة للدولة العربية بسبب إزالة التعريفات الجمركية، إذ يترتب على ذلك إعاقة تنفيذ مشاريع التنمية، و على اتخاذ سياسية صناعية و اجتماعية تعويضية من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية[2].

إن لاتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية أثارا عديدة على النشاط الإنتاجي تتلخص في الآتي:

- إغلاق وحدات إنتاجية غير كفئة في قطاعات قادرة على المنافسة؛
- إعادة هيكلة وحدات قادرة على اكتساب وضع منافس؛

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، جويلية 1994، ص: 42.

[2] سامي غالي، **خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية**، العدد (129)، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1998، ص: 128.

- توسيع منشآت و قطاعات تحقق التنافس مستفيدة من اتساع السوق و خلق التجارة، و هذا يضع تحدي أمام الاقتصاديات العربية و صناعاتها؛
- التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة و فقدانها الحماية.

2-8- حقيقة هامة يجب أخذها بعين الاعتبار، هي أن بناء الاقتصاد الوطني على نحو يعزز درجة الاندماج في الاقتصاد الأوروبي المتقدم يتطلب جهدا مستمرا لإعادة تشكيلية وفقا للتغيرات في ذلك الاقتصاد الأقوى، و يقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام إلى تكامل إقليمي على المستوى العربي.

2-9- من خلال السياسات الأوروبية تجاه المشروع المتوسطي، أنها تعاني من عدم تجانس حقيقي من ناحية، و أنها تنطلق من أبعاد و مرامي قولا تتفق بالضرورة مع المصالح العربية، يطرح ذلك تحديا أمام صانع القرار العربي، الذي يحاول تعظيم مصالحه الاقتصادية و السياسية في إطار منظومة من التعاون المتوسطي.

3- تصورات الشراكة الاورو متوسطية

للشراكة الاورو متوسطية آثار على التكامل الاقتصادي العربي تتمحور أهمها في محاولة فرض التصور الأوروبي الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالتعاون المتوسطي، و الاندماج غير المتكافئ بين مجموعتين من الاقتصاديات متباينة المستوى الاقتصادي يميزه وجود تصورات متعارضة تبرزها مجموعة من الأطماع حول المنطقة العربية، و هذا ما سيتناوله هذا المطلب.

3-1- مختلف الآراء تجاه الشراكة الاورو متوسطية.

و نجد هناك رأيين متناقضين تجاه المشروع الاورو متوسطي كما يلي[1]:

الرأي الأول:

[1] خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب البحر المتوسط**، السياسة الدولية، العدد (123)، أكتوبر 1996، ص: 213.

يرى هذا الرأي أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية شراكة غير ناجحة و لا يمكن أن تنجح، و انه إذا ما تمت تأسست علاقة جماعية ستكون نوعا من هيمنة الشمال و تبعية الجنوب، و لذا يرفض هذه الشراكة و المشروع الشرق أوسطي، و تبريره في ذلك ما تم توضيحه من تحديات هذا المشروع على المنطقة العربية.

الرأي الثاني:

على خلاف الرأي الأول فان الرأي الثاني ينظر للمشروع نظرة تفاؤلية، حيث يرى انه نتيجة للتمايزات و التقارب الجغرافي و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و السكانية و الأمنية للجانبين يمكن أن تصل لدرجة الأزمة، ما لم يندمج الجانبين الأوروبي و العربي و يتعاونان بقوة.

و يرى أنصار التصور الأخير انه إذا كان هناك أمل في تحسين فرص الاندماج بين دول جنوب المتوسط و دول شمال المتوسط، فان ذلك سيكون عن طريق تدعيم هذه الشراكة[1].

و في نهاية طرح المشروع المتوسطي الذي يملك العديد من العوامل، التي تجعله يعمل كغيره من المشروعات الأخرى المطروحة، حيث لم يخلف عداوة نشطة في العالم العربي – كما في المشروع الشرق أوسطي، كما انه يتعامل مع إسرائيل بشكل لو اجزنا التعبير اقل تميزا من المعاملة الأمريكية لإسرائيل.

إلا أن المشروعين الشرق أوسطي و المتوسطي يؤكدان على أولوية إدماج المنطقة في النظام العالمي الجديد، و أنهم إذا اختلفا فهما يختلفان في الدرجة و ليس في النوعية، فالمشروعان متشابهان في عدة أشياء، من أهمها أن الفاعلين الإقليمين الرئيسين الممثلين في المشروع الأول موجودين في المشروع الثاني، و الفارق الرئيسي بينهما هو غياب الولايات المتحدة الأمريكية و بروز الثقل الأوروبي في المشروع المتوسطي[2].

[1] سامي غالي، **خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية**، العدد (129)، جوان 1997، ص: 123.
[2] سمير أمين، **نظام شرق أوسطي أم سوق شرق أوسطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص: 112.

3-2- المغزى من تمركز الشراكات على الوطن العربي

فكلا المشروعين يهدفان إلى الهيمنة على الوطن العربي، و الذي اثبت التاريخ أن من يتحكم فيه فانه يتحكم في العالم اجمع و ينبغي هنا التأكيد على دلالات تتضمنها الآليات الأمريكيةالأوروبية بالنسبة للنظام الإقليمي العربي.

هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة تتم في إطار عملية تسوية سياسية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، هنا يتضمن قبول إسرائيل عربيا، الأمر الذي يعني أن مثل هذه التسوية تعد قبولا أو بصفة أدق انصياعا للأمر الواقع، أو للواقعية، و تجاوزا للقضية المركزية في النظام العربي ألا و هي القضية الفلسطينية.

الأمر الثاني المثير للاهتمام يتمثل في الهندسة الجغرافية الجديدة للوطن العربي و التي تشمل على أربعة مناطق فرعية في النظام العربي و تتمثل في:

- **المنطقة الأولى**: منطقة المغرب العربي و التي ينظر إليها على أنها تجمع تابع من توابع أوروبا دون أن تكون هذه التبعية مؤدية إلى الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، و لعل هاته المنطقة أي منطقة شمال إفريقيا تمثل العنصر الأساسي في الشراكة الاورو متوسطية[1].
- **المنطقة الثانية**: منطقة بلدان الجزيرة العربية، و تحديدا الخليج العربي، و الموضوعة تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة، و هذا الجزء تزداد أهميتها الجيوستراتيجية، في إطار ما تدل عليه الأبحاث من ناحية القوى الاقتصادية الكبرى، و لا تجاوز للحقيقة هنا إذا قلنا أن هذه المنطقة ستظل أهميتها ممتدة إلى أن نجاوز الحقيقة

[1] قيس الغزاوي، **الشرق الأوسط و المتوسطي متفقان استراتيجيا بعد برشلونة**، مجلة النور، السنة الرابعة، العدد السادس و الخمسون، جانفي 1997، ص: 26.

هنا إذا قلنا أن هذه المنطقة ستظل أهميتها ممتدة إلى أن تفتح الثورة التقنية و العلمية الراهنة آفاق جديدة لاكتشاف مصادر الطاقة البديلة.

- **المنطقة الثالثة:** منطقة بلدان المشرق العربي، و هي المنطقة التي تمثل الدائرة الأساسية للسوق أوسطية.

1- **المنطقة الرابعة:** منطقة البلدان العربية المتبقية، أو تحديدا العراق الذي يمكن أن يكون مستقبلا جزءا من نظام فرعي اقتصادي و امني ليشمل الدائرة النفطية.

إن العامل المشترك في هاته الترتيبات و الشراكات الإقليمية الجديدة يتمثل في تأسيس دور محوري و أساسي لإسرائيل استنادا إلى شرعية الانتماء، إذ لا يخفى أن المشروع المتوسطي، و الذي طرحته الدول الأوروبية، قد انطلق من الديناميكية السياسية الجديدة التي أطلقتها عملية السلام، و التي رأت من خلالها أوروبا دافعا لإقامة تعاون أوروبي متوسطي يضم دولا عربية إلى جانب إسرائيل[1]. و انه إذا أخذنا بعين الاعتبار اندماج إسرائيل و ارتباطها باقتصاديات أمريكا الشمالية و أوروبا و اليابان، فإنها تتطلع إلى ممارسة الإستراتيجية الأوروبية الأمريكية.

و يمكن القول انه من خلال الدوائر المتقاطعة أي الدائرة المتوسطية، و الدائرة النفطية و الدائرة الشرق أوسطية، فان الهدف يتجاوز مجرد إنشاء سوق شرق أوسطية إلى ترتيبات إقليمية متكاملة، و من ثم فالوطن العربي على أبواب مرحلة جديدة لا تقوم على التجزئة، بل تعتمد أيضا على التوظيف الاتجاهي بين العرب و إسرائيل و بين استراتيجيات القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

و من المفارقات الغريبة أن مشروعات التعاون الإقليمي المدفوعة بطرف أجنبي هي التي وجدت طريقها إلى التطبيق في المنطقة العربية، بينما مازالت مشروعات التعاون الإقليمي المفترض أن تحركها المبادرات الذاتية العربية عاجزة على أن تفرض نفسها على الساحة، و من المفارقات الأكثر غرابة أن بزعم البعض انه ربما كانت مشروعات

[1] نجيب عيسى، **التحديات الاقتصادية للتسوية و استراتيجيات المواجهة، مستقبل العالم العربي**، السنة الخامسة، العدد 15، مكتبة مدبولي، 1995، ص: 12.

الشرق أوسطية و الاورو متوسطية، هي المسار الذي ينبغي إتباعه للوصول إلى مشروعات للتعاون الإقليمي العربي، و هكذا سوف تظل مقادير الوطن العربي بين إطراف خارجية، إلى أن يصحوا العرب من غفلتهم، و ينشطوا العمل الاقتصادي المشترك فيما بينهم، و يبتكروا له سياسات و آليات جديدة.

خاتمة الفصل الأول

يستخلص من خلال التحليل السابق و من عرض التناقضات التي تنطوي عليها العولمة و مخاطرها و درجة الغموض التي تحيط بنمطها السائد في الوقت الراهن، و كثرة المخاوف التي تحيط بها و الاستعدادات التي تتخذ لمواجهتها على المستوى العالمي نفسه لانتشارها، فانه يمكن التخمين بأنها آيلة إلى السقوط، لأنه لا احد يستطيع أن يلغي التطور التقني و التكنولوجي الهائل و التطور الحضاري الذي تراكم عبر مئات و آلاف السنين هو نتاج الحضارة الإنسانية برمتها، و بالتالي و بغض النظر عن ظروف نشأتها فإنها ستتجاوز شروط هذه النشأة لتصبح عملية عالمية واسعة المدى تنقل العالمية جمعاء إلى أفاق عليا من التطور الفكري و العلمي و التكنولوجي، بمعنى انه ستحدث آثارا ايجابية لم تكن متصورة لدى من هندس عملية العولمة، بنفس القدر الذي لم يتوقعوا فيه سقوطهم و زوال هيمنتهم، و ما نهاية التاريخ الذي يبشرون به إلا بداية لهذا السقوط و قد اثبت التاريخ انه لن يتاح لدولة ما أو حتى مجموعة دول أن تهيمن على العالم اقتصاديا و سياسيا و تكنولوجيا إلى الأبد.

إن التطور التقني الهائل الذي تحقق في ظل العولمة قد يكون من عوامل الإسراع بسقوطها و زوالها، و من المهم ملاحظة تشكل تيار مناهض للعولمة السائدة يتألف من القوى السياسية و الاجتماعية و حتى الاقتصادية في الدول النامية، و حتى في الدول المتقدمة المتفقة على ضرورة إيجاد صيغة توافق بين فاعلية الدولة و الفاعلية الاقتصادية التي تقدمها قوى السوق، و هي تسعى لجعل النظام العالمي أكثر توازنا و عدلا و خدمة لجميع الشعوب، و تنادي بتقليص الفوارق داخل الدول الرأسمالية ذاتها و بينها و بين باقي دول العالم بشكل عام.

ينظر العالم اليوم إلى العالم العربي على انه امة واحدة لها حضارة عريقة و رغبة في بناء مستقبل أجيالها، و لا بد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة و التكتلات البديلة في المنطقة العربية و التي تتمثل في المشروع الشرق أوسطي الذي يفسر مطامع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل على منطقة الشرق الأوسط العربي، إضافة إلى مشروع التكتل الاورو متوسطي الذي يحمل في مضمونه سيطرة الاتحاد الأوروبي

على اقتصاديات دول جنوب حوض البحر المتوسط و المتمثلة أساسا في دول اتحاد المغرب العربي، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة، و العلاقات الاقتصادية الثنائية و المحدودة بين الدول العربية.

و لا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد، و لهذا يتوجب دراسة و معرفة أشكال و مزايا التكامل الاقتصادي و مقوماته و دوافعه و تحليل المعوقات التي تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي و هو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

مقدمة الفصل:

لقد تطور موضوع التكامل الاقتصادي في عقد الخمسينيات تحت تأثير عاملين تمثلا في الصراع الوطني و القومي ضد الاستعمار بتجلياته السياسية و الاقتصادية و الاستغلالية، و في تطور الشعور القومي و بالتالي الطموح باتجاه الوحدة السياسية التي تفرض التكامل الاقتصادي، و قد كان للخطوات الأوروبية باتجاه التكامل الاقتصادي و الوحدة تأثيرا اكبر في الفكر العربي، و بخاصة في ما يتعلق بمرحلة التكامل و السعي نحو الوحدة الاقتصادية و إذا كان هذا الجانب قد حظي بالتدقيق النظري على الصعيد العربي، فان جانب الوحدة السياسية لم يحظ بالدرجة نفسها من الاهتمام.

و أما عقد الثمانينات فقد شهد عددا من المقدمات على أكثر من صعيد، فعلى المستوى النظري شهدنا تطورا كبيرا في فهم قضايا التنمية و التكامل على صعيد البلدان النامية و معالجتها[1].

إذ أضحى اليوم التنافس الاقتصادي و غزو الأسواق من اجل التحكم في آليات الاقتصاد هو الميزة الأساسية التي تطبع الوقت الحالي،و في ظل هذه المستجدات أدركت الكثير من الدول أهمية العمل الاقتصادي المشترك الذي توحد فيه مجهوداتها لمواجهة التحديات المتجلية في ظاهرة العولمة و مظاهرها الاقتصادية، حيث تتمثل هذه العلاقات الاقتصادية في إقامة ما يعرف بالتكامل الاقتصادي[2].

و من اجل التطرق إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي و فهمها، لا بد من معرفة الإطار النظري العام للظاهرة حتى يتسنى لنا تحليل الأسس التي تستند إليها الظاهرة، و كذا المقومات التي ترتكز عليها و معرفة الأشكال التي تتخذها ظاهرة التكامل الاقتصادي.

[1] عبد الحميد ابراهيمي، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، 1983، ص: 21.

[2] محمد عبد المنعم عفر، **اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية و التكامل**، دار المجمع العلمي، جدة، 1985، ص: 72.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول كأحد ابرز الأشكال التي ظهرت لتيسير العلاقات الاقتصادية و تقوية اقتصاديات الدول المتكاملة، و خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى ضرورة تكتل الدول فيما بينها من اجل تحقيق اعمار ما دمرته الحرب من ناحية، و استمرار عملية التطور من ناحية أخرى، و هو ما أدى إلى قيام محاولات للتكامل بين مجموعات معينة من الدول، و ترتب عليه قيام محاولات مماثلة من قبل الدول الأخرى للتكامل فيما بينها لمواجهة ذلك، من اجل تيسير العلاقات الاقتصادية الدولية و ضمان تحققها لمدى أوسع، و إعطاء قدر اكبر من القوة و الدفع لعملية استمرار النمو فيها[1].

و نتيجة كل ذلك فقد عمت التوجهات نحو إحداث التكامل الاقتصادي بين الدول كافة تقريبا، و هو ما يمثل ابرز أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي ومفاهيمه

يجب التطرق إلى العديد من النقاط التي يثيرها موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية حيث تحتاج إلى إيضاح في مدلولها و محتواها الفكري و هو ما سنحاول الكشف عنه باختصار في الطرح التالي.

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

يبرز اختلاف واضح بين الاقتصاديين على تعريف موحد للتكامل الاقتصادي نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه ،سواء اتصل الأمر بالأسباب التي تقود التكامل أو بدوافع الاتجاه نحو الأخذ به أو

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985، ص:14.

بالأهداف التي يراد الوصول إليها من جراء عملية التكامل ،أو بالوسائل التي تستخدم من اجل تحقيق أهدافه[1].

و يشير التكامل في منظوره اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة ،و بالتالي فان التكامل الاقتصادي معناه تكاثف الجهود في مجال الاقتصاد من اجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

و من ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على انه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيها بينها عبر الزمن على أملأن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة و ليست اقتصاديات متنافسة[2].

و لعل من الملاحظ في هذا المجال انه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي موحد للتكامل ،حيث تعددت التعاريف الخاصة به و تنوعت من حيث المنهجية و الهدف و السياسات و المراحل، و يلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة للتحليل.

- فالأستاذ " بيلا بلاسا" " B.Blass " يرى أن التكامل الاقتصادي هو عملية و حالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها الإلغاء التام للحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية القومية المختلفة، و إذا نظرنا إلى أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادية القومية[3].

[1] محمد لبيب شعير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها و توقعاتها**، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، بيروت 1995، ص: 125.

[2] يوسف عبد الله سائر، **اقتصاديات العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1999، ص:76.

1- [3] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة د. راشدي البراوي، دار النهضة العربية، 1964، ص: 37.

- و يشير "ماخلوب" " Machlup " إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة و من ناحية أخرى فإن مفهوم التكامل الاقتصادي بين دول منفصلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فينر" "J.Viner" سنة 1950 الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحر، و من ناحية أخرى يشدد "روبسون" " Robson " 1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال كما يرى أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مطلقة[1].
- أما الاقتصادي "خان سيرجيه" فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، و هذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية بل و عدم وضع قيود جديدة، و في هذا الإطار أيضا يراه البعض على أنه كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر بإزالة القيود على حركة التجارة و عناصر الإنتاج فيما بينها و للتنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.

و يعرف" تينبرجن "التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي و ايجابي ،فيشير التكامل في بجانبه السلبي إلى إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية ،أما الناحية الايجابية منه فتشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية للتكامل الاقتصادي و وضع برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الانتقال إلى الوضع الجديد الذي تخلفه عملية التكامل بين

[1] جون وليامسون، **التكامل النقدي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981، ص: 42

الدول الأعضاء، و من الضروري التأكيد على انه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي ،إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له يتلخص في أنّ[1]:

"التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود الجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الإنتاج ،كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو في التكامل الاقتصادي ،مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل دولة عضو في التكامل الاقتصادي."

ووفقا لنظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز و القيود و حسب مستوى الإزالة تتمايز صور التكامل الاقتصادي بين منطقة التجارة الحرة (Free TradeArea)و الاتحاد الجمركي (Customs Union)و السوق المشتركة (Common Market) و الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) و الانتاج الاقتصادي الكامل (Complete EconomicIntegration).

و من مفهوم التكامل أعلاه نجد انه يمثل الدرجة الأعلى في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة بحيث يرتبط مضمونه بحرية كافة أشكال وصور هذه العلاقات الاقتصادية ،بحيث تصبح الدول المتكاملة بمجموعها تمثل وحدة اقتصادية كبيرة متكاملة و حالها يكاد يصل إلى ما يقرب أن يكون حال دولة واحدة و ذلك يتم من خلال الإجراءات و الوسائل التي تستخدم في إطار هذا التكامل وصولا إلى تحقيقه ،ويقوم الأساس النظري للتكامل الاقتصادي على أساس أن حرية التجارة بين الدول تتيح إمكانات أكبر للتخصص و تقسيم العمل ،و بالتالي الانتفاع من وفرات الحجم ،و مزايا الإنتاج الكبير،و بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ،و تحقيق كفاءة إنتاجية أعلى ،و

[1] محمود عبد الفضيل و اخرون، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص: 21-22.

بحيث يتم التخصص بين الدول المتكاملة في مجالات التي تحقق لديها ميزة نسبية في إنتاجها ،و يتم تبادل المنتجات بين هذه الدول المتكاملة في إطار ما يتحقق لها من تخصص اعتمادا على ذلك[1].

و كنتيجة لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق أثرين مهمين هما:

1- خلق التجارة[2]:

يتمثل هذا الأثر المهم للتكامل في الإمكانيات التي تتحقق من خلال قيامه و الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق التجارة و يقود إلى الاستعاضة عن الإنتاج غير الكفؤ الذي يتحقق لدى بعض الدول المتكاملة في مجالات معينة ،أي ذلك الإنتاج الذي يتم بكلفة عالية تتضمن مستخدمات اكبر لصالح توسع الإنتاج ذو الكفاءة الأكبر و الأقل تكلفة و الذي يتضمن استخداما اقل للموارد في ذات المجالات لدى الدول الأخرى المتكاملة ،والذي يتحقق استنادا إلى توسيع السوق أمام منتجاتها ،اعتمادا على التكامل القائم بين الدول المعنية به ،و بالمقابل تتخصص الدول الاولى ضمن المجموعة المتكاملة بما تتمتع به من ميزة نسبية في الإنتاج ،أي تقوم بإنتاج المنتجات التي تكون كلفة إنتاجها اقل ،أي الكفاءة الإنتاجية لديها اكبر و بالشكل الذي يؤدي توسيع الإنتاج اعتمادا على توسيع السوق ،و بهذا يتم توسيع الإنتاج بين الدول المتكاملة و من ثم خلق التجارة .

2- اثر تحويل التجارة:

إن التكامل بين الدول و اعتماد على بعضها على بعض من خلال تخصصها المشار إليه أعلاه يؤدي إلى اعتماد هذه الدول في تجارتها على بعضها البعض بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي ،وهذا يتيح لبعض الدول المتكاملة أن تتخصص في مجالات تتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى المتكاملة معها، و اعتمادا

[1] انور عبد المالك و اخرون، **دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (05) بيروت، 1983، ص: 31.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص: 27.

على ميزتها النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع الدول الأخرى، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى الدول المتكاملة بعضها مع بعض مما يؤدي ذلك إلى حجم اكبر للإنتاج داخل الدول المتكاملة و إمكانات وتخصص اكبر ،و بالتالي كفاءة إنتاجية أكبر،ومن ثم تكلفة اقل و إنتاجية أعلى ،وهذا ما يحقق المنفعة المشتركة للدول المتكاملة .

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي أشكاله و مزاياه.

حتى تنجح عمليات التكامل الاقتصادي بين الدول، يجب أن تتوفر بعض المقومات و الشروط الأساسية التي يمكن من خلال توافرها نجاح عملية التكامل، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق عدة مزايا للدول المتكاملة فيما بينها.

1- شروط نجاح التكامل الاقتصادي[1]:

1-1- **الشروط الاقتصادية:** تتطلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية شروط اقتصادية ملائمة و مشجعة نذكر من أهمها:

- **توافر الأيدي العاملة المدربة:**إن توافر الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء في التكامل يتيح لها استخدام و تنمية مواردها بطريقة فعالة و الزيادة في حجم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي و رفع مستوى المعيشة في دول التكامل المختلفة، و زيادة التعاون الاقتصادي بينها[2].
- **توافر البنية الأساسية الملائمة:**إن المجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفرات الحجم و رؤوس الأموال و التقدم الاقتصادي إلاّ إذا توفرت شبكة نقل و مواصلات و اتصالات ملائمة،ذلك لأنّ عدم توفر وسائل كافية للنقل و المواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي[3].

[1] مدحت حسني، **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد(11)، القاهرة، افريل 1994، ص: 92.

[2] علي صادق، **الصراع القادم ليس بين حضارات بل تكتلات إقليمية**، الأهرام الاقتصادي، العدد(371)، القاهرة 1994، ص: 3.

[3] أسامة المجذوب، **العولمة و الإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، العدد (01)، 2000، ص: 49.

- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي**:إن تخصيص المشاريع الإنتاجية يجعل اقتصاديات الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، و يمكن القول أنّ نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام.
- **انسجام السياسات الاقتصادية**:إن احد شروط زيادة المبادلات داخل الدول المتكاملة فيما بينها، يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء و على وجه الخصوص بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية[1].
- **توزيع مكاسب التكامل الاقتصادي**:من الضروري إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لان تعمل البلدان الأكثر تقدما و الأغنى على سحب عوامل الإنتاج و الكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر احتياجا لأموال الاستثمار.

3- **الشروط السياسية:**

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد، و تفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة و التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توافر الحساسية و القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية و الاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية

[1] عبد المجيد عصمت و آخرون، **تجمع عربي أم شرق أوسطي**، مطبوعات التضامن، الطبعة (1)، بيروت 1994، ص: 21.

مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع و الخدمات و المعاملات الكمالية الأخرى و أشكال و أنماط هذه السياسة و أوامرها اللائحية[1].

2- أشكال التكامل الاقتصادي:

تتنوع أشكال التكامل الاقتصادي في المساحة الممتدة بين أبسط صور التعاون من خلال اتفاقيات التجارة و ما قد يلحق بها من اتفاقيات لتسوية المدفوعات و الاندماج الاقتصادي التام، غير أن المتفق عليه بين الاقتصاديين أن هناك خمسة أشكال للتكامل الاقتصادي يحكمها جميعا إطار للتعاون الاقتصادي ينشئ علاقة مستمرة بين الدول الأعضاء، و هكذا فإن أشكال التكامل الخمسة تتحصل فيما يلي:

2-1- منطقة التجارة الحرة:

و فيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء، و لكن يحتفظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة للغير، و قد تكون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون الأخرى، و تعرف على أنها اتحاد جمركي ناقص، و تتمثل في أن تصبح الدول التي تتضمنها منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع بالشكل الذي يحفزها و يشجعها على التوسع في إنتاجها من خلال إلغاء كل القيود الكمية والرسوم الجمركية، و الإجراءات الإدارية و كافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة، مع احتفاظ كل دولة ضمن منطقة التجارة الحرة برسومها الجمركية و قيودها الكمية و إجراءاتها الإدارية اتجاه تجارتها مع العالم الخارجي.

[1] قيس الغزاوي، **الشرق أوسطي و المتوسطي**، مجلة النور، العدد (56)، جانفي 1996، ص: 24

و المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير و ما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة الحرة، و خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الخارجية الجمركية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء و في المنطقة الحرة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث تزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأإلى داخل منطقة التجارة الحرة، و يتبين أن هذا النوع من أنواع التكتل هو اضعف أنواع التكتلات الاقتصادية من حيث تنازل الدول عن بعض سيادتها، و تحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الإقليمية، ما عدا ما تلتزم به الدول الأعضاء من تطبيق تعريفة جمركية على تبادل المنتجات فيما بينها فقط[1].

2-2- الاتحاد الجمركي:

يمثل هذا الشكل من أشكال التكامل درجة ابعد مدى في تحقيق الاندماج الاقتصادي من منطقة التجارة الحرة، حيث انه إضافة إلى إلغاء الرسوم و القيود على حركة السلع بين الدول يتضمن توحيد الرسوم الجمركية المتفق عليها و التي تفرضها الدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي، و بالتالي فإنها تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركية، و يمكن تلخيص الاتحاد الجمركية في أربعة مكونات رئيسية هي[2]:

- وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

[1] خلاف عبد الجابر، **القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الاخذة في النمو**، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة، ص: 103.

[2] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999، ص: 76.

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة متفق عليها.

و يتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة في انه يقيد حرية أي دولة عضو في اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع الدول الخارجية أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول و لا بد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن و لعل مرد ذلك هو الرغبة في زيادة فعالية التعريفة الجمركية الموحدة و حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي[1].

2-3- السوق المشتركة:

تمثل درجة أعلى و أكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، حيث لا تكتفي السوق المشتركة بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة و توحيد رسومها الجمركية تجاه العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر باليد العاملة أو برأس المال، و لا شك أن هذا التحرير لعناصر الإنتاج له أثر كبير على مدى ما يمكن أن يتحقق من خلال التكامل الاقتصادي.

إذ أن الأمر لا يتوقف على تجارة السلع بل يمكن أن يؤثر في عمليات الإنتاج و بالشكل الذي يوسع من التجارة، و ذلك عن طريق أثر حركة عناصر الإنتاج على التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة و من ثم على إنتاجياتها و تكاليفها و أسعار منتجاتها، و أثر ذلك كله على تجارتها، و هذا يعني أنآثار هذا الشكل من أشكال التكامل تتسع بشكل اكبر بكثير مما هو عليه في الأشكال السابقة من التكامل.

2-4- الاتحاد الاقتصادي:

[1] احمد فؤاد مندور، **التكتل الاقتصادي العربي**، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد (13)، القاهرة 1999، ص: 07.

و هي درجة أعلى من السوق المشتركة و يقصد بالاتحاد الاقتصادي، إدماج اقتصاديات الدول الأعضاء في اتحاد واحد و ذلك عن طريق تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية المادية و البشرية و توجيهها بشكل يتدفق مع الوضع الجديد و توفير حرية الانتقال و العمل بين دول الاتحاد المختلفة، و تيسير انتقال رؤوس الأموال و السلع و المنتوجات المختلفة بين المناطق الموحدة و ذلك بقصد زيادة الإنتاج و تنمية الاستثمارات و تكامل العمليات الاقتصادية[1].

2-5- التكامل الاقتصادي الكلي:

و فيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد هذه السياسات المالية و النقدية لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية كما توجد السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية، كما يتطلب الاندماج الاقتصادي الكلي إنشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء[2].

3- مزايا التكامل الاقتصادي:

للتكامل الاقتصادي مزايا عديدة نذكر منها ما يلي:

3-1 **اتساع حجم السوق:** يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواق أوسع و مجالا اكبر في حالات عديدة، و يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد، حجم الطلب الداخلي كبير مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم و كفاية اقتصادية.

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002، ص: 81.

[2] احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص: 36.

3-1- **تنويع فرص استغلال الموارد و زيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:** إن امتداد حدود الدولة اقتصاديا و زيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع أشكاله و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجياتها من السلع و من عوامل الإنتاج[1].

3-2- **تيسير الاستفادة من مهارة الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع:** إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي و هذا كفيل بإظهار المهارات و القدرات و العمل على تنميتها[2].

3-3- **تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة العضو و العالم الخارجي:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تقوية الدول الأعضاء اقتصاديا مما يزيد من أهميتها في المجال الدولي، و تصبح هذه الدول أكثر تمتعا بالميزة الاحتكارية و التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي [3].

3-4- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع و تحفيز الاستثمارات، فاتساع نطاق السوق و ما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز الاستثماري. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج و ما يتولد عنه من زيادة الاستخدام لرؤوس الأموال على نطاق إقليمي واسع حيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق، و يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع الإنتاجية[3].

[1] منير الحمش، **النظام الإقليمي العربي و التحديات الاقتصادية**، المستقبل العربي، العدد (251)، 2000، ص: 29.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، **العولمة و اثارها في النظام الاقليمي العربي**، المستقبل العربي، العدد (258)، 2000، ص: 13.

[3] عبد الحسن زلزلة، **التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981، ص:37.

المطلب الثالث: خصائص و آثار التكتلات الاقتصادية القائمة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن مفهوم التكتل الاقتصادي هو الترجمة العملية لدرجة من درجات التكامل الاقتصادي، و لقد تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و لعل من الضروري الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية التي تكونت و التي في طورها إلى الاكتمال و التكوين من ناحية الأوزان و الآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد و توجهاته.

1- خصائص التكتلات الاقتصادية القائمة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

- إن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة و كمثال على ذلك نجد التكتل الاقتصادي الأوروبي يوجد في قارة أوروبا، و التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية الممثل في (NAFTA)[1] الموجود في قارة أمريكا الشمالية، و تكتل الآسيان[2] في قارة أسيا.
- إن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة و مجموع التكتلات من دول نامية، و هناك تكتلات خليط بين الدول المتقدمة و أخرى نامية، و تكون قيادتها لأقوى الدول المتقدمة.
- إن كل تكتل اقتصادي يتبنى استراتيجية معينة اتجاه باقي التكتلات الأخرى.
- إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي.

2- آثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تزيد من تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، و قد تنحصر هذه المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية و التي تؤثر على العلاقات و مراكز

[1] (NAFTA)، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

[2] (الآسيان)، منطقة التجارة الحرة التي تضم كل من اندونيسيا و ماليزيا، تايلاند، الفلبين، سنغافورة، و بروناي، تأسست في جانفي 1993م.

القوى الاقتصادية، أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية فلازالت أوزانها ضعيفة و تأثيرها على النظام العالمي ضعيف، و تحتاج إلى المزيد من العمل و التنسيق في مجال التكامل و التكتل الاقتصادي حيث تزداد درجة تأثيرها.

- إن الدول النامية في دوائرها المختلفة الإقليمية تحتاج إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة و هو ما ستسمح به منظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية للدول النامية سيكون لها أثارها الايجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها، و كذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات و مكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى[1].
- إن تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها يعين وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي و الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة.
- إن التكتلات الاقتصادية الكبرى، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع و المنافسة، إلاأن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، و بالتالي فانه من الممكن جدا أن يحدث نوع من التنسيق الاقتصادي بين هذه التكتلات على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل اقتصاديا بعد و منها المنطقة العربية و غيرها.

1- تشير الكثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيسفر عن وجود ثلاثة كتل نقدية هي الدولار و الاورو و الين الياباني، و قد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة الاحتياطي النقدي الدولي.

[1] حمدي عبد العظيم، **جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاد بين المصريين، القاهرة، نوفمبر 1997.

- إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية و ستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل مما يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية و رفع مستوى المعيشة على مستوى العالم.
- إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية و لو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة و إلى زيادة الدخل و بالتتالي فان ذلك سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية[1].
- و من هنا فان الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي و تكتل اقتصادي إسلامي، و أخر في إفريقيا و كذلك في أمريكا اللاتينية على غرار التكتلات الأخرى في العالم.
- كما تجدر الإشارة إلى ضرورة إقامة تكتل اقتصادي بين الدول النامية في مجموعها من اجل تدعيم القوة الاقتصادية للدول النامية عموما، و يتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع و مشاكل تلك الدول عموما[2].

المبحث الثاني: واقع التكامل الاقتصادي العربي

إن التعاون العربي هو في جوهره حقيقة قومية لا تحتاج إلى تبرير، فالانتماء العربي للأقطار العربية لم يعد الآن محلا للأدلة و البرهنة و مع ذلك و يصرف النظر عن أهمية التعامل العربي، هناك عوامل تجعل الدول العربية أكثر من

[1] صلاح محمد زين الدين، **اثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة (03)، 1987، ص: 17.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1977، ص:59.

أية مجموعة أخرى في العالم قادرة على تحقيق شكل جديد للعلاقات الاقتصادية يكون له تأثير رائد لخلق نموذج لنظام اقتصادي عالمي جديد له خصوصيته.

إن التكامل الاقتصادي العربي بات أكثر من ضرورة خاصة في زمن تحديات العولمة و عدم إمكانية مواجهتها أو تجاهلها و بالتالي ضياع المصالح الاقتصادية للدول العربية في ظل هذه المنظومة العالمية الجديدة، و لمواجهة ذلك لا بد من تكامل اقتصادي عربي قوي لا يكون رهنا للتقلبات السياسية العربية و طبيعة الأنظمة السياسية.

و في هذا الإطار سنتطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي.
- تجارب التكامل الاقتصادي العربي.
- مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي.

إن الوطن العربي يحتوي على مقومات التكامل الاقتصادي التي لو يتم استغلالها بالشكل الفعال سيؤدي ذلك لتحقيق تكامل اقتصادي عربي قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة في العالم .وفي مقابل ذلك هناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حالت دون التوصل إلى حالة من التكامل تضمن مصالح الدول العربية في مواجهة العالم الخارجي.

1- مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

1-1- المقومات الاقتصادية:

- يتوفر الوطن العربي على موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل في أراضي خصبة زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من (40%) وهي كافية لو أحسن استغلالها لان تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من المواد الغذائية الزراعية اللازمة إلى جانب المخزون الهائل من الثروة البترولية سواء ما يستخرج منه حاليا أوما يمكن اكتشافه منه مستقبلا،إلى جانب الثروة الحيوانية و الثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية[1].
- إنّ موقع الوطن العربي له أهميته الاقتصادية الخاصة حيث تطل معظم الدول على بحار ومحيطات العالم وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري ومساق ووديان مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.
- توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي وهذا ما يمثل شرطا هاما من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع مع توافر الحد الأدنى من المهارات الفنية كما يتوفر الوطن العربي على أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء ،إضافة إلى وجود أعداد هائلة من خريجي المدارس التقنية المتخصصة والمعاهد والجامعات لم يتم استغلال كل طاقتهم البشرية مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في تقدم وتكامل الوطن العربي[2].
- اتساع السوق العربية واتساع هيكل توزيع التجارة حيث يضم هذا السوق أكثر من 400مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي.
- تتوافر بالوطن العربي رؤوس أموال هائلة لو تم جلبها من الخارج يمكن أن توجه لعملية التنمية العربية التي تسهل التكامل الاقتصادي العربي.

[1] علي لطفي، **التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية و الاقليمية**، مركز وايد سارفيس للاستشارات و التطوير الاداري، القاهرة 1996، ص: 41.
[2] علي عبد العزيز سليمان، **التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة و المصارحة**، الاهرام الاقتصادي، القاهرة، افريل 1992، ص: 11.

يتضح مما سبق أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها الوطن العربي والتي تدفعه لتكميل وتسهيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ،وقد لا تتوافر هذه المقومات لتكتلات أخرى وهذا يدعو إلى أن الفرصة لازالت سانحة لتدارك القصور الذي تم في إقامة التكامل الاقتصادي العربي،خاصة وأنه في الفترة الحالية لم يعد أمام الدول العربية خيارا آخر أمام مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية إلا التكامل الاقتصادي العربي،لأن هذا التكامل هو السبيل الوحيد لاكتساب دول المنطقة العربية مجتمعة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة القدرة على أن تجد لها مكانا يليق بها إلى جانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى[1].

1-2- المقومات غير الاقتصادية:

و التي يمكن أن نجملها في وحدة اللغة، وحدة الجنس و الاصل و المنبت، وحدة التاريخ، وحدة القيم الدينية و الروحية، و الوحدة الجغرافية و اخيرا وحدة العادات و التقاليد[2].

2- معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

إن هناك العديد من العوامل الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي العربي يمكن ايجازها فيما يلي :

2-1- العوامل الاقتصادية:

- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول،كما تختلف الدول العربية من حيث الأنظمة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية العربية**، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص: 93.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص: 98.

والتشريعات التجارية والتنفيذية والجمركية مما يترتب عليه تضارب السياسيات الاقتصادية وتخلق صعوبات في تنفيذ القرارات المشتركة بالإضافة إلى اختلاف النظم السياسية من قطاع عام إلى قطاع خاص،واختلاف الأساس النقدي بين الدول العربية بعضها البعض يمثل عقبة أساسية ومهمة[1].

- يعاني الاقتصاد العربي من ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية فيها وغياب التصور الشمولي القومي،وغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول العربية ويضاف إلى ذلك أيضا عدم توافر بنية أساسية صالحة لإنشاء حالة تكاملية بين الدول العربية بالإضافة إلى أن الفن الإنتاجي متخلف والدول العربية لا تساير التقدم التكنولوجي في العالم،كل هذه آفات تصيب اقتصاديات الوطن العربي وتعرقل محاولات التكتل العربي[2].
- تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية وهذه إحدى المشكلات الأساسية في الدول النامية بوجه عام، أما في حالة الدول العمرانية فان بعضها يلجأ إلى المقاطعة الاقتصادية لسبيل لإنجاز أهداف سياسية.
- مشكلة التركيز العربي على بناء الأمن الاقتصادي مما تسبب مباشرة في إعاقة التجارة البينية،سياسية بمعنى تركيز كل دولة على مصالحها الفردية المنفصلة عن مصالح المجموعة، الامر الذي جعل التجارة العربية الدولية لا تتجاوز (30%) من اجمالي حجم التجارة العالمية، بينما لا تتجاوز تجارتها البينية (15%) على افضل تقدير[3].

- التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل مجموعة أخرى من العوامل التي تعيق التكتل الاقتصادي العربي ،وظهرت التبعية الاقتصادية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع بمختلف

[1] محمد دويدار، **الاقتصاديات العربية و تحديات الثمانينات، البترول العربي نعمة ام نقمة**، منشأة المعارف، الاسكندرية 1982، ص: 103.

[2] محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية العربي**ة، دار النهضة العربية، 1970، ص: 45.

[3] توفيق سعيد بيضون، **التجارة الخارجية الدولية و الاقليمية للأقطار العربية**، معهد الانماء العربي، بيروت 1986، ص: 86.

أنواعها الإنتاجية والاستهلاكية وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية،أما التبعية المالية وفيها ارتبط النظام النقدي والمالي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المسيطرة على الدول النامية بصورة عامة ومنها الدول العربية،وظلت هذه الدول مرتبطة بشكل غير مباشر بمناطق نقدية عالمية معينة،وذلك طبقا لنظام السيطرة السياسية السابقة[1].

- إن تنامي التوجه نحو العالمية والتكتل الاقتصادي الإقليمي في مختلف بقاع الأرض يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية، حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضاربة تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات، ورغم ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد في تجارتها بشكل رئيسي على أسواق الدول المتقدمة بدلا من تعزيز التجارة العربية البينية التي تتيح فرص جذب مزيد من الاستثمارات وزيادة فرص العمل المتاحة .
- إن الدول العربية تعاني من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالي (30)مليار دولار سنويا أخذت في الزيادة،ومتوسط معدل النمو الاقتصادي العربي حوالي (2%) فقط وهو معدل متواضع سواء مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول النامية الأخرى وبالنسبة للمعدل المطلوب لتحقيق الارتقاء الاقتصادي المنشود في المجتمع العربي.
- إن الاسلوب الذي اتبعته الدول العربية في محاولات التكاملية في الماضي يعمل طياته جانبا من أسباب الفشل ، حيث قامت بعض هذه المحاولات على أساس اقتباس تجارب تكاملية أخرى .دون إعطاء الاهتمام الواجب للمشروعات والتنمية المشتركة بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وأنماط ومستويات التنمية في البلدات العربية الساعية للتكامل .

1- [1] عبد الرحمان الحبيب، **التجارة الخارجية للبلاد العربية**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1986، ص: 31.

2-2- العوامل السياسية:

- ظل العالم العربي لعقود طويلة يواجه صراعات سياسية عديدة لا يزال بعضها دون حل حتى الآن بالإضافةإلى فشل الجامعة العربية في التوصل لحلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات، ولعل احد أسباب الفشل هو التباين في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث كان من الصعب على الدول العربية الاتفاق على سياسية مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية وسياستهم الوطنية المتباينة[1].
- إن أهم العوامل التي أفشلت جهود التكامل الاقتصادي العربي هو سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها مع بعضها البعض حيث أصبحت بعض الدول العربية تميل الى استخدام نفوذها السياسي على الدول التي تحتاج لمساعدات مالية أو مساندات سياسية بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع ساء الاقتصادي أو السياسي .
- عدم توفر الإرادة السياسة اللازمة لمنع القرارات المشتركة والذي يجري عادة على المستوى الحكومي بعيدا عن الرأي العام والمنظمات غير الحكومية المتخصصة و مراكز البحوث والقوى الاجتماعية المعنية وهذا ما يفقد اهتمام المواطنين وإسهامهم وتأثيرهم.
- إن طبيعة الأنظمة القطرية والتي تعاني من تناقضات عديدة أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية والى تعميق السلبية وحالة الإحباط لدى المواطنين بدلا من المساهمة الايجابية في بناء الأهداف المطروحة ، بحيث انعكس في استمرار انعزالية الأنظمة القطرية العربية المتنافرة ،وخلقت صعوبات فعلية في الطريق إلى قرارات مشتركة[2].

[1] الشاذلي العياري، **القطاع الخاص و مستقبل التعاون العربي المشترك**، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996، ص: 77.
[2] إجلال راتب، **التعاون و التكامل الاقتصادي العربي، معهد التخطيط القومي**، الطبعة (2)، 1990، ص: 91.

إن اختلاف النظم السياسية والتباين الإيديولوجي أدى إلى سيادة النزعات القطرية والإقليمية وتبع ذلك تراجم مفهوم الأمن القوي الإقليمي .

- غياب آليات ترشيد القرارات السياسة خاصة بالعمل المشترك بين البلدان العربية ، بالإضافة إلى غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والضغوط من جانب الدول الكبرى[1].
- عدم استقرار النظم السياسية العربية والتي تتسم بالرؤية الفردية للحكم الفردي المطلق، ولقد كان للعلاقات الشخصية بين الزعماء العرب اكبر الأثر في صياغة حدود وأبعاد وطبيعة العلاقات العربية.

2-3- العوامل الاجتماعية:

- يمثل المناخ العام السائدة في العلاقات بين الدول العربية ذاتها أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي،وهي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة .
- الاختلافات الكبيرة والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث يضم الوطن العربي بين أقطاره دول غنية وأخرى فقيرة وعلى سبيل المثال الصومال المجاعة والفقر والحرمان، أما دول الخليج فتعيش الغنى والرفاهية وتتمتع باقتصاديات قوية[2].
- تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة .

[1] محمد علي الفراء، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر**، بيروت 1986، ص: 29.

[2] عمرو محي الدين، **التخلف و التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت 1975، ص: 16.

- تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية والتي تصل في المتوسط العام إلى حوالي (50%) من إجمالي السكان فضلا عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله.
- غياب الوعي السليم ،والجهل أدت إلى ظهور مشكلات التطرف والإرهاب من جهة ، والتقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات العربية من جانب آخر.
- تفاوت التكوينات الاجتماعية والتناقضات الطبقية ومحدودية الطبقة الوسطى .
- من الناحية الثقافية، لم تتطور الثقافة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن،على نحو يجعلها أساسا لمقاومة القطرية والتجزئة ولتحقيق التكامل العربي، السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى تخلف الفكر القومي وتغريب الثقافة العربية[1].
- غياب حركة شعبية مناضلة من اجل الوحدة العربية .

المطلب الثاني:مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

لقد شهد الوطن العربي تمزق و تفكك سياسي لفترات طويلة و كذا تمزقا اقتصاديا ثم فرضه نتيجة لضعف الدول العربية من ناحية و السيطرة الأجنبية من ناحية أخرى،و اعتبرت التجزئة الأساس الذي يضمن استمرار السيطرة الخارجية و الضعف و التخلف في الدول العربية، و تمثلت بوادر الاتجاه نحو التخلص من هذا التفكك و التمزق الاقتصادي و السياسي بعد الحرب العالمية الثانية فيما يلي :

1- التعاون العربي من خلال الجامعة العربية[2] :

لقد أفرزت الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الثانية توجها واضحا نحو التعاون و التكتل بين الدول عموما بفعل حالات الصراع و التنافس من ناحية و التقدم و التكنولوجيا الذي فرض الحاجة إلى التعاون و التكتل من ناحية

[1] البرتيني، **التخلف و التنمية في العالم الثالث**، دار الحقيقة للنشر و التوزيع، بيروت 19974، ص: 44.

[2] محمد محمود الامام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (09)، 1990، ص: 13.

أخرى،و قد كانت محاولة الدول العربية رائدة في هذا المجال حيث بدأ التوجه نحو التعاون و التكامل الاقتصادي العربي مع برتوكول الإسكندرية الذي تم الاتفاق عليه سنة1944 و الذي مثل الأساس المهم لقيام جامعة الدول العربية،و تضمن الدعوة لتحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية و الثقافية و غيرها، و هو ما يشكل البداية في مسألة العمل الاقتصادي العربي المشترك،و قد قامت اثر ذلك وبعد مشاورات و اتصالات بين الدول العربية استغرقت سنتين وذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية سنة (1946م)، و بذلك تعتبر من بين المحاولات الأولى في إطار التعاون و التكتل بين الدول العربية .

تعتبرا لدول العربية من دول السباقة في التوجه نحو التعاون و التكتل و هذا يؤكد السبق التاريخي في هذا المضمار و الذي يستند إلى ضرورة و مشروعية مثل هذا التعاون بين الدول العربية والتي تعرضت إلى التجزئة و التمزق الاقتصادي و السياسي عبر عصور طويلة كان فيها الاحتلال الأجنبي المباشر و غير المباشر هو الأداة في تحقيق هذه التجزئة و التمزق، و بالتالي التخلف و التبعية.و التي يفترض أن يكون بديلها الضروري و الطبيعي هو التوحد و الاستقلال و التقدم،و لذلك جاء قيام الجامعة العربية استجابة لهذه الضرورة و المشروعية،و يفعل عوامل عديدة منها نشوء دول المعسكر الاشتراكي و تزايد حركات التحرر و الوعي لدى الأفراد وهو ما فرض على الحكومة العربية التوجه نحو إقامة الجامعة العربية كإطار يمكن من خلاله الاستجابة لكل ذلك في ظل الظروف السائدة آنذاك[1].

وقد استهدفت الجامعة العربية تقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية المنضمة إليها، و تنسيق خططها و تحقيق تعاون وثيق فيما بينها، و ذلك في الجوانب التالية:

- الشؤون الاقتصادية و المالية بما في ذلك التبادل التجاري و الجمارك و النقد و ما يتصل بالزراعة والصناعة.

[1] فؤاد مرسي، **الانماء التكاملي العربي**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (19)، 1990، ص: 23.

- المواصلات بما في ذلك الطرق البرية و السكك والملاحة الجوية والطيران والبريد والاتصال.
- الصحة والمجالات الثقافية والاجتماعية.

وقد وقعت على ميثاق الجامعة العربية سبعة دول عربية وهي مصر، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، اليمن، لبنان،وأصبح ميثاق الجامعة العربية يضم (22) دولة فيما بعد.وقد مثل قيام الجامعة العربية حلا توفيقيا لطموحات الجامعة العربية وآمالها في التحرر و الاستقلال والتوحد[1].

2-العمل الاقتصادي العربي المشترك في قمة عمان:

يعتبر مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في مدينة عمان سنة 1980من أهم وابرز مؤتمرات القمة العربية،لأنه يمثل أول مؤتمر ركز اهتمامه على الجوانب الاقتصادية وبالذات ما يتصل منها بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وكذلك سبب التوجهات التي برزت من خلاله والتي تضمنت التوصل الى قرارات اقتصادية هامة تتمثل في ميثاق العمل الاقتصادي القومي،واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ،والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية وعقد التنمية العربية المشتركة،وهذه التوجهات ومامتخض عنها يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

2-1- ان اقرار المؤتمر للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية يعتبر خطوة مهمة في اطار التأكيد على دور المدخرات والقدرات والموارد العربية .

2-2- يعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك أمر حتمي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأمة العربية، كما يعتبر وسيلة لدعم التنمية القطرية، و تمت المصادقة في هذا الاطار على وثيقة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **فصول في الاقتصاد العربي**، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص: 53.

[2] محشر هلال، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منطقة التجارة العربية الحرة**، المستقبل العربي، بيروت، العدد (254)، افريل 2000، ص: 21.

استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي تعتبر اول وثيقة اقتصادية تحديد اهداف قومية ومسلمات اقتصادية متمثلة فيما يلي :

- مواجهة التحديات والمخاطر من قبل الاقطار العربية بصور مشتركة .
- تكثيف الجهد القومي وتوسيعه يعطي للجهود القطرية دفعا ودعما حيث يتم وضعه في اطار يحقق المصالح المشتركة وضمن رؤيا واضحة .
- التأكيد على البعد الانساني للتنمية واعتبار العنصر البشري من اهم اهداف التنمية مع التمسك بضرورة الحفاظ على الشخصية الحضارية الاصلية للمجتمع العربي .

2-3- اقرار ميثاق العمل الاقتصادي القومي يعتبر خطورة رائدة تستهدف استقرار العمل الاقتصادي العربي المشترك واستمراره على اسس متكافئة تخدم المصالح القطرية والقومية في آن واحد، وذلك من خلال العمل على[1]:

- الالتزام بالمواطنة الاقتصادية العربية والعمل من اجل تقليص الفجوة التنموية بين الاقطار العربية، واعتماد التخطيط القومي للمشروعات العربية المشتركة والالتزام بالتكامل العربي في تمويل الحاجات القومية،والعمل على المساواة بين العامل العربي والعامل المحلي، وكذلك معاملة رأس المال العربي معاملة مثيلة للرأس المالي المحلي .
- التأكيد على اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة بين الاقطار العربية في تعاملها الاقتصادي،وما يتضمنه هذا من أولوية علاقاتها ومعاملاتها بالنسبة لعلاقاتها مع الخارج، والتعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج .
- السعي لتحييد وحماية العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والعلاقات السياسية الطارئة .

[1] محمد فاضل الحسني، **الدور الريادي للأمة العربية في بناء الحضارة الانسانية**، دار الرشيد للنشر، العراق 1986، ص: 68.

2-4- إقرار عقد التنمية العربية المشتركة لأول مرة، وذلك من اجل تسريع عملية التنمية في الاقطار العربية الأقل نموا بهدف تضييق الفوارق التنموية في الاقطار العربية، كما يتم اعتباره عقد الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة وذلك من خلال إعطاء أولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات بين الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، كما تقررأن يكون التمويل على شكل قروض ميسرة، وهكذا فقد تبين بوضح مدى الجهد الذي تمت في إطاره محاولة دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك الى مستويات اكثر عمقا واتساعا وقوة ومن اجل دعم جهود التنمية في إطارها القطري وعلى المستوى القومي[1].

3- المشروعات العربية المشتركة:

لقد تم توجه الدول العربية الى إقامة مشروعات عربية مشتركة فيما بينها سواء كانت ثنائية أو جماعية تتضمن مساهمة أكثر من دولتين عربيتين، وهذا من اجل توثيق وتوطيد أواصر العلاقات بين الدول العربية وذلك من خلال تعاونها في إقامة هذه المشروعات، والحصول على العوائد والمنافع التي يمكن ان تجنيها عن طريق هذه المشروعات، ومن خلال تطور المشروعات العربية وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية العربية ومقارنتها

بالمشروعات العربية الدولية المشتركة يتبين لنا مايلي[2]:

1- إن إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة بلغ في اوائل الثمانينات (135)مشروعا ثنائيا بمبلغ (4055)مليون دولار، و(17)مشروعا جماعيا بمبلغ (13827) مليون دولار، ومنه يتبين العدد الكبير من

[1] نجيب عيسى، **التحديات الاقتصادية للتسوية و استراتيجيات المواجهة، مستقبل العالم العربي**، العدد (15)، مكتبة مدبولي، 1995، ص: 73.
[2] عبد الوهاب حميد رشيد، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة**، مرجع سابق، ص: 123.

المشروعات هذه، وكذلك رؤوس اموالها، ومن الملاحظ أن المشروعات العربية الجماعية أقل من حيث العدد مقارنة بالمشروعات العربية الثنائية، إلّا أنّ رؤوس أموال المشروعات المشتركة أكبر بثلاثة اضعاف من رؤوس أموال المشاريع العربية الثنائية، وهو ما يعطي للتعاون العربي الجماعي المشترك ميزة وأفضلية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

2- إنّ المشروعات العربية – العربية المشتركة قد فاقت من حيث رأس مالها في بداية الثمانينات المشروعات العربية الدولية المشتركة، رغم ان عدد هذه الأخيرة كان أكبر، حيث بلغت نسبة رؤوس الأموال للمشروعات العربية-العربية المشتركة(59.3%) من إجمالي المشروعات المشتركة[1].

3- حصول تطور واضح في عدد المشروعات العربية بالعربية المشتركة في أواسط الثمانينات حيث ارتفع عدد المشاريع العربية الثنائية الى (210)مشروعا بمبلغ (5501)مليون دولار، وارتفع عدد المشاريع الجماعية الى (181)مشروعا بمبلغ (15879) مليون دولار .

4- احتل قطاع التمويل الأهمية النسبية الأولى في المشروعات العربية بالعربية المشتركة، حيث بلغ عدد المشاريع الثنائية منها في أواسط الثمانينات (54) مشروعا برأس مال قدره (2099) مليون دولار، أمّا المشاريع الجماعية فبلغت (69) مشروعا برأس مال قدره (38.7%) من إجمالي رأس مال المشاريع العربية . العربية المشتركة، وهذا ما يبين مدى استحواذ هذا القطاع على النسبة المهمة من الأموال العربية المستخدمة فيه.وهذا ما يدل على توافر الموارد المالية للدولة العربية وبالذات النفطية منها .

وهو ما يعني نقل الأموال العربية التي وجهت نحو هذا القطاع بشكل أكبر من غيره وبفارق كبير مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية كالزراعة، إلى الأسواق المالية في الدول المتقدمة وخدمة اقتصادياته عن طريق ذلك واستخدامها لمنح الديون الى دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية.[1]

[1] عبد الهادي بموت، **التعاون الاقتصادي العربي، معهد الإنماء العربي**، الطبعة (3)، بيروت 1983، ص: 79

5- احتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثانية في الأهمية النسبية للمشروعات الثنائية، حيث بلغ (58) مشروعا بمبلغ (2047)مليون دولار والمشاريع الجماعية بلغت في هذا القطاع (36) مشروعا بمبلغ (2711) مليون دولار وبنسبة قدرها (22.2%) من رؤوس أموال هذه المشروعات في حين مثلت نسبة رؤوس اموال المشروعات العربية الدولية المشتركة الموجهة نحو هذا القطاع نسبة قدرها (43.3%)، وبنسبة قدرها (30%)من رؤوس أموال إجمالي المشروعات المشتركة، وهو مايعني بتعبية مثل هذه المشروعات في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة اكبر الى الخارج[2].

6- لم يحصل القطاع الزراعي على نسبة كبيرة من إجمالي المشروعات المشتركة، حيث بلغ عدد المشروعات العربية . العربية المشتركة في هذا القطاع (23) مشروعا ثنائيا بمبلغ (396) مليون دولار و(12) مشروعا جماعيا بمبلغ (1604) مليون دولار وشكلت نسبة قدرها (99.3%)فقط من رؤوس أموال هذه المشروعات في حيث لم تشكل نسبة رؤوس أموال المشروعات العربية الدولية المشتركة في هذا القطاع سوى نسبة قدرها (33%)،ونسبة قدرها (6.5%) فقط من إجمالي المشروعات المشتركة،وهذا مايدل على ضعف التوجه نحو إقامة المشروعات الزراعية، رغم أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي العربي وفي مساندة تطور الصناعة، وهو ما يتطلب تركيز جهد أكبر من أجل إقامة مشروعات عربية . عربية مشتركة في القطاع الزراعي خدمة لمصلحة الدول العربية منفردة ومجتمعه[3].

المطلب الثالث:تجارب التكامل الاقتصادي العربي.

[1] محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، ص: 131.

[2] خالد عبد النور، **التخطيط للتصنيع في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981، ص:52.

[3] عبد الصاحب العلوان، **أزمة التنمية الزراعية**، آفاق الاقتصاد العربي، العدد (117)، الامارات العربية، ابو ظبي 1992، ص:17

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقليمي بهدف حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية، وسجل الوطن العربي المشترك حافل بجوانبه المختلفة بالعديد من صيغ التعاون والتكامل وخاصة في المجال الاقتصادي، كما تضمنت مسيرة العمل العربي المشترك مجالات عديدة من أجل تحرير التجارة العربية وإقامة سوق عربية مشتركة، ومن أهم تجارة التكامل الاقتصادي العربي نجد:

1- الاتفاقيات والمعاهدات:

تعتبر الاتفاقيات والمعاهدات خطوة أولى نحو التكامل الاقتصادي العربي وتتمثل أهمها في الآتي:

1-1- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

نشأ هذا التجمع الاقتصادي العربي سنة 1950، وذلك من خلال عقد اتفاقية أولى بعنوان"معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي"بين دول الجامعة العربية وما يهم من هذه المعاهدة من الناحية الاقتصادية ، النقطتين التاليتين[1]:

- نصت المعاهدة في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية او من يمثلونهم، ليقترح على حكومات الدول العربية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي؛
- كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية.

[1] محمد لبيب شقير، **الوحدة العربية الاقتصادية تجارتها و توقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص: 103.

ومن الناحية الاقتصادية تهدف هذه الاتفاقية دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل بناء كيان اقتصادي عربي قوي من خلال إقامة الاستثمارات العربية المشتركة، وكذا تبادل المنتجات الوطنية زراعية كانت او صناعية، كما عزز هذا التعاون سنة 1953 في إبرام "اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت" بين دول جامعة الدول العربية، وهم سوريا،الأردن، العراق، السعودية، لبنان، ليبيا، مصر، واليمن كما شملت هذه الاتفاقية على جملة من الاعفاءات من الرسوم الجمركية، تستهدف إنشاء منظمة تجارية عربية حرة كخطوة لقيام كيان اقتصادي عربي متكامل ومتضامن[1].

كما تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية جماعية منظمة لبرامج وقوانين تحرير التجارة بين البلدان العربية، كما تعد أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية، التي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه.

وقد بينت الاتفاقية أن الهدف من إبرامها هو تحقيق التعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية بين البلدان العربية، لما في ذلك تسهيل التبادل التجاري بينها طبقا لما يقود ميثاق الجامعة العربية.

1- اتفاقية تيسير التجارة والمنطقة الحرة:

كان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانات و المواد الخام، المعدنية وغير المعدنية.

1-2-1- نشأة الاتفاقية:

[1] محمد محمود الامام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه و مستقبله**، المجلة المصرية للتخطيط، العدد(01)، جوان 1997، ص: 31.

لقد برزت محاولات وتوجهات جديدة في المسار التكاملي العربي وهذا اعتبارا لما أفرزته محاولات التكتل الإقليمي السابقة من شعور بالخيبة والإحباط، اذ اتسمت هذه المحاولات الجديدة بنصيب وافر من المعقولية والواقعية والحكمة، ففي سنة 1981 أبرمت اتفاقية جديدة عرفت باسم "اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية " فقد تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية .

2-2-1 **أهداف الاتفاقية**[1] هناك عدة أهداف من وراء اتفاقية تسيير التجارة والمنطقة الحرة كما يلي:

- عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الاطراف؛
- إبرام اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية كان ذلك سنة 1982تم التوقيع عليها من قبل إحدى و عشرين دولة.
- منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقية ثنائية.

ولكن جهود إقامة تكامل اقتصادي عربي مازالت قائمة حيث تم في جويلية 1996 بالقاهرة توقيع اتفاقية لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثني عشر أعضاء الجامعة العربية، وتم تحديد أول جويلية 1998 للبدء في تنفيذ الاتفاق، الذي تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجي للرسوم الجمركية بتخفيضها بنسبة 10% سنويا على السلع المصنعة محليا حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المدة المحددة، كما تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ.

1- المشاريع التكاملية العربية:

من بين أهم مشاريع التكامل في العالم العربي ما يلي:

1- [1] الشاذلي العياري، **القطاع الخاص و مستقبل التعاون العربي المشترك**، عمان منتدى الفكر العربي، ماي 1996، ص: 20.

2-1- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

إن للسياسة دورا أساسيا في إعداد هذا المشروع الضخم الذي عزم على إنشائه سنة 1956، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسي، فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ 22ماي 1956 في دمشق توصي بموجبه بإعداد لجنة من الخبراء العرب تتحمل مسؤولية إعداد مشروع كامل الوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب ان تتبع من اجل تحقيقها.وعلى الرغم من انتهاء من إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في جويلية 1957، إلا أن غياب الجدية والحماس والإرادة الفعلية لتجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، بدا جليا من خلال أمرين هامين هما[1]:

- خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الجامعة العربية بتاريخ 04 سبتمبر1957 عند النظر في مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أقر المجلس توصية اللجنة السياسية التي يرى أن هذا الموضوع من اختصاصها، و بذلك نستنتج أن الإدارة السياسية العربية لم تكن متوافرة لهذا المشروع الطموح لتحقيقه .
- العدد المحدود من الدول العربية التي وافقت على هذه الاتفاقية في جويلية 1957 وذلك بعد مرور خمس سنوات على الأقل، وافقت كل من مصرو المغرب، و الكويت في جوان 1962 والعراق وسوريا في 09 ديسمبر 1962، اليمن في 07 ديسمبر 1963 ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ 03 افريل 1964.

وقد كان الهدف من وراء هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية.

1- [1] محسن هلال، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منطقة التجارة العربية**، مرجع سابق، ص: 143.

كما نصت موادها في مجملها على النقاط التالية:

- حرية الاستفادة من الإقامة والعمل و الاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
- حرية النقل والترانزيت.
- جعل المنطقة جمركية واحدة .
- عقد الاتفاقات التجارية والمعاهدات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- توحيد القوانين والتشريعات الضريبية والمالية والنقدية.
- اتخاذ كل الإجراءات الأخرى والمختلفة التي تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال قوانين العمل والضمان الاجتماعي.
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية تلك المتعلقة بالنقل والترانزيت.[1]
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية و التجارية.
- واقعيا لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها، يرجع أساسا الى الكثير من العوائق التي تقف في طريق الوحدة الاقتصادية العربية، وأهم هذه العوائق ما يلي:
- اختلاف البنيان الاقتصادي، واختلاف السياسات النقدية، وهذا راجع إلى ارتباط المنطقة العربية بمناطق نقدية مختلفة، فبعض العملات ارتبطت بالدولار الأمريكي وأخرى بالجنيه الإسترليني في ذلك الوقت[2].

[1] عبد الحميد ابراهيمي، **ابعاد الاقتصاد العربي و احتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص: 129.

1- [2] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، 1983، ص: 130.

- التفاوت والاختلاف في المداخيل، إن اختلاف الدخول يشكل عائق أمام قيام وحدة اقتصادية عربية ففي مقابل البلدان النقطية الغنية كالسعودية والكويت والعراق تتواجد بلدان فقيرة كمصر والأردن وبلاد متوسطة الدخل مثل سوريا؛
- اختلاف الأنظمة السياسية، وكذا تنوع الأنظمة الاقتصادية فعلى سبيل المثال انتهجت مصر النظام الاشتراكي، أما لبنان والأردن فانتهجا النظام الليبرالي وفي العراق والسعودية كان النظام مزيجا بين الاشتراكية والليبرالية.

وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبرغم أهدافها الحميدة، فقد تخلت الدول الأعضاء عنها في سنة 1964 واتجهت الى مشروع آخر هو السوق المشتركة.

2-2 مشروع السوق العربية المشترك:

تعتبر السوق العربية المشتركة من أهم منجزات مجلس الوحدة الاقتصادية حيث جاء قرار إنشاء هذه السوق للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي، وأيضا للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى وتحسين ظروف العمل.

2-2-1 إنشاء السوق العربية المشتركة 1964:

بموجب القرار رقم 17 سنة 1967 الذي تمخضت عنه السوق العربية المشتركة وذلك في 13 أوت من نفس السنة في القاهرة، حيث شكل هذا القرار طريقا وسطا بين الاتفاق العربي حول التجارة والمرور سنة 1953،

ويبدو جليا أنه قرار تكميلي لهذا الاتفاق، و بين اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيث يبدوان مرحلة من مراحلها.

لهذا نظر المحللون إلى السوق المشتركة في ذلك الوقت على أنه خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح، ذلك لأن مشروع السوق المشتركة اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة خلق اتحاد جمركي،لذا بدت السوق العربية المشتركة في نظر القائمين عليها في ذلك الوقت على أنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، وهذا راجع إلى أن السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية 1962 الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وكذا توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من الأهداف الكبيرة والآمال العريضة التي كانت منتظرة من وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لم يتحقق منها الكثير إلى الآن[1].وصحيح أنه توجد في مقدمة القرار رقم 17 لإنشاء السوق العربية المشتركة بعض الاهداف المماثلة لتلك التي صيغت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كحرية انتقال عوامل الإنتاج من يد عاملة ورؤوس أموال، وكذا حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت، ولكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك الى اتحاد جمركي[2].

ويبدو أن هناك معوقات حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة، كما تحول دون تطوير اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، التي تسعى إلى إقامة سوق سلعية عربية مشتركة، ومن بين أهم هذه المعوقات ما يلي:

2-2-2 معوقات نجاح السوق العربية المشتركة:

يمكن إجمال مختلف معوقات نجاح السوق العربية المشتركة في النقاط الموالية:

[1] احمد فؤاد مندور، مرجع سابق، 1998، ص: 23.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سابق، 1994، ص: 131-133.

- عدم ملائمة الأوضاع الاقتصادية السائدة للدول العربية الأعضاء لمتطلبات التكامل الاقتصادي الذي سعت إليه السوق العربية المشتركة، وهذا يرجع لعدم تتبع برامج وسياسات إعادة الهيكلة والتكيف بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجيا.وما يتطلبه ذلك من إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية لإحداث التشابك الاقتصادي الذي يمثل الأساس العلمي و الفعلي في عملية التكامل الاقتصادي؛
- اختلاف و تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة الناتج عن الاختلاف في النظم السياسية و الاقتصادية، مما يشكل عقبة أمام زيادة المبادلات و توسيع التعاون بين الدول العربية؛
- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية و الضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جهة و بين الدول العربية الأخرى من جهة اخرى، و مما صعب من عملية التنسيق بين إجراءات التحرير و التعريفات الجمركية و حرية انتقال السلع، خضوع المنتوجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل السوق المشتركة للقيود الكمية مثل الحصص و الرقابة على الصرف، الأمر الذي أعاق حركية انتقال السلع بين البلدان الأعضاء للسوق العربية المشتركة؛
- حدة التباين في الأنظمة الاقتصادية العربية، فهناك دول توجهها اشتراكية مركزية، ذات توجه داخلي، و أخرى توجهها رأسمالية تحررية ذات توجه خارجي و يكفي الإشارة إلى أن اختلاف نظم التجارة الخارجية من ناحية سيطرة الدولة من عدمه، كانت تحول دون تطوير المبادلات العربية و تنميتها.
- نقص وضعف الربط والعلاقة بين تحرير التجارة والتنمية مما يجعل السوق العربية المشتركة محل مهاجمة وانتقاد من طرف الكثير من المحللين الاقتصاديين والسياسيين، من منطلق أن آثارها محدودة في ظل الأوضاع الراهنة، وضرورة إحداث التكامل الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة وإهمال أسلوب تحرير التجارة أي منطقة تجارية حرة وإتحاد جمركي، ومن منطلق أنه لا زيادة في التبادل التجاري قبل أن تنشأ المشروعات التي تنتج السلع والخدمات التي تكون مجالا للتبادل التجاري، إلا أنه اتضح فيما بعد اتساع الفجوة بين مفهوم

المشروعات العربية وأسس قيامها من منظور قومي وبين واقعها ضآلة آثارها الاقتصادية فيما يتعلق بعملية تحقيق التكامل الاقتصادي.[1]

- نقص الاستراتيجيات والأساليب الفعالة لحماية المنتجات الوطنية تجاه المنتجات الأجنبية المنافسة والمقصود هنا المعاملات التفضيلية وذلك رغم الوصول إلى اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 والتي وقعت عليها 17 دولة حتى سنة 1987، إلاأنها لا تزال محدودة و تحتاج إلى المزيد من التطوير في الاستراتيجيات من أجل حماية المنتوجات الوطنية من مخاطر المنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية لها.
- عدم توحيد المواصفات القياسية للمنتوجات العربية، ذلك لأن اي تجمع اقتصادي لن يحقق نجاحا ما لم توحد المواصفات القياسية لجميع المنتوجات داخل هذا المجتمع مثلما حدث بين الدول الأوربية والتي نجحت في توحيد حوالي 1400 مواصفة حتى إعلان اكتمال السوق مع بداية سنة 1983.
- الاختلال الكبير في هيكل الأسعار النسبية للسلع والخدمات من ناحية و لأسعار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، وكذا الاختلالات البيرة في أسعار الصرف.
- عدم تكامل الأسواق العربية والمالية وضعفها، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل المبادلات والمشروعات[2] حيث لا تتوفر في الدول العربية أسواق مالية ومتماثلة ومتكاملة وهذا ناجم عن ضيق هذه الأسواق وقلة أدواتها وعدم مرونة القوانين التي تحكمها، ونظرا لضعف التجارة العربية البينية، فإنه من الصعب تحقيق تكامل وترابط بين الأسواق المالية العربية.

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **تقويم اداء المشروعات العربية المشتركة و الدور التكميلي للمشروعات العربية المشتركة**، كاظمة للنشر، الكويت،1985، ص: 158-250.

[2] عبد المنعم السيد السعيد، **الوحدة النقدية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص: 103-104.

- العراقيل والحواجز الإدارية والتنظيمية تتلخص في النظم البيروقراطية العربية المعوقة على مستوى كل دولة على حدة، والتي تدار من طرف بيروقراطيات تعمق هذا الاتجاه من أجل مصالحها الذاتية، مما يؤدي إلى زيادة القيود وتقييد الأنظمة والإجراءات التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية العربية.
- نقص الاهتمام بشبكة جيدة من وسائل النقل وطرق الموصلات لتربط أجزاء الوطن العربي ببعضها البعض، وهو شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي حيث يلاحظ أن خطوط الملاحة البحرية والطرق البرية والخطوط الجوية التي تصل الدول العربية، لا تزال محدودة وتحتاج إلى إنشاء المزيد منها والتنسيق فيما بينها.
- غياب الإدارة السياسية إذ أن دول كثيرة لم توقع اتفاق السوق العربية المشتركة معنى ذلك انعدام رغبة صناع القرار السياسي في السير قدما إلى الأمام في مجال التعاون الاقتصادي العربي والاكتفاء بالأقوال دون الأفعال.
- عدم وجود سياسة قومية للتصنيع على مستوى البلدان العربية الأمر الذي أدى إلى وجود صناعات متكررة في أكثر من دولة عربية حتى أدى ذلك إلى التنافس بينها بدلا من التعاون والتكامل، ومنثم تستفد هذه الصناعات من وفورات وميزات الإنتاج الكبير، بل وراحت تتنافس فيما بينها على التضييق وإقامة الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية،إلى جانب نقص التطوير والتحديث.

2-3- منطقة التجارة الحرة العربية ومقوماتها:

تم إعلان بداية تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في الأول من جانفي سنة 1988 بموافقة 18 من أصل 22 دولة عربية.

2-3-1- منطقة التجارة الحرة العربية

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة، وصورة من صور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والتي تجمع بينها مصالح اقتصادية مشتركة ويتجانس اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا وحضاريا، ويكون

من أهدافها الأساسية إزالة جميع القيود التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدمات فيما بين الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، وزيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي الذي يتميز بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم الدول تلجأ للتكتل حتى أصبح حوالي 85% من دول العالم الذي نعيشه في حالة تكتل اقتصادي بصورة أو بأخرى[1].

2-3-2- مقومات قيام منطقة التجارة الحرة[2]

هناك مجموعة من المرتكزات التي تستند إليها منطقة التجارة الحرة، والتي يمكناعتبارها مقومات أساسية لقيامها، هي ما يلي:

- جعل العلاقات والروابط السياسية في خدمة اقتصاديات الدول المتكاملة فيما بينها، معنى ذلك أن يصبح من الضروري أن تتجه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من دول التكامل.
- ضرورة إقامة شبكة معلومات متكاملة بين الدول الأعضاء: يتحقق ذلك باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجيا والمعلوماتية وما أتاحته من أدوات وتسهيلات وذلك حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء كل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير والاستثمار في كل دولة.
- حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية: يتطلب ذلك تجسيد وضمان توجيهات وقوانين موحدة وواضحة نحو ضمان حرية تدفق السلع والخدمات عبر الدول الأعضاء، دون عوائق أو قيود كمية أوغير كمية وينطبق ذلك على انتقال الملكية الفكرية؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص: 99.

1- [2] حمدي عبد العظيم، **جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية**، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة 20-22 نوفمبر 1997، ص: 7-9.

- حرية استخدام البنى التحتية من موانئ ومطارات من أجل تحرير خدمات النقل والترانزيت: لا تتحقق حرية تدفق السلع والخدمات إلا بحرية استخدام الموانئ والمطارات حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة للتكامل الاقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة بتوفير كل التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حكة النقل والترانزيت داخل كل دولة من دول التكامل.
- ضرورة توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل لتسوية المدفوعات: تعتبر ضرورة ملحة لتمويل التجارة البينية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراءات المناقصة بين معاملات الدول الأعضاء وبالتالي إتاحة نظام للائتمان التجاري بين الدول الأعضاء، على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء.
- تنوع الاقتصاديات المكونة للتكامل الاقتصادي: إن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وزيادة قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية، وإقامة المشروعات الإنتاجية من أجل التصدير، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم معدلات التجارة البينية للدول الأعضاء.

المبحث الثالث :آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي

حتى تتحقق التنمية العربية على نطاق واسع ينبغي أن تقوم على أسس و مرتكزات تستند إلى الجانب القومي، أي أن التنمية القطرية تبقى محدودة الجوانب و الآفاق بحكم الإمكانات المتاحة المحدودة لأي قطر من الأقطار، و ذلك نتيجة التطورات الاقتصادية المعاصرة و في مقدمتها الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة و التي فرضت حجوم اقتصادية عملاقة لمشروعات تصل رؤوس أموال البعض منها ما يتجاوز الدخول القومية لدول معينة، بالإضافة إلى

التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع و التنافس الاقتصادي و بالذات التكنولوجي، و هذا ما يجعل من التنمية العربية في إطار تكاملي هي الوسيلة الوحيدة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التخلف و التبعية الى حالة التطور و التقدم.

و من خلال هذا المبحث سنتطرق الى النقطتين التاليتين[1]:

- أسس تحقيق التنمية الاقتصادية العربية.
- التوجهات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.

المطلبالأول: أسس تحقيق التنمية الاقتصادية العربية

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم ادوات تحقيق التنمية العربية المشتركة و التي لا يمكن أن تتجسد على أرض الواقع إلا من خلال التعاون المشترك بين الأقطار العربية، حيث ترتكز هذه التنمية الاقتصادية على أسس نذكر من أهمها ما يلي[2]:

1. ضرورة امتلاك الوطن العربي لثرواته الاقتصادية و بالذات الطبيعية منها، و هذا لا يمكن أن يتم في ظل سيطرة الشركات الأجنبية، و هو ما يقتضي سيطرة المجتمع على أهم هذه الثروات و عدم فسح المجال لأن تكون في يد الشركات الأجنبية و التي تسعى دوما إلى تعظيم أرباحها و تحقيق منافعها على حساب المصلحة القومية للبلدان العربية، مما أدى إلى المزيد من التبعية و الاستغلال و التهميش و التخلف في البلدان العربية التي تعتمد على مثل هذه الشركات، و لذلك فإن الانفتاح الاقتصادي هو في حقيقة الأمر تعميق للتبعية اتجاه الاقتصاديات المتقدمة.

[1] إبراهيم سعد الدين و آخرون، **صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة (3)، بيروت 1989، ص: 51.

[2] علي خليفة الكداري، **نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، ص: 73.

2. ضرورة العمل و بجهود مثابرة و مستمرة من أجل تطوير الشعوب العربية نوعيا و تحفيزها و الاستفادة من قدراتها في إحداث التنمية على المستويين القطري و القومي، لأن العنصر البشري هو أساس أي عملية تنمية أو تكامل خاصة و أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساعد على ذلك و خاصة في الإطار القومي نذكر منها ما يلي[1]:

- الحافز القوي الذي يدفع و يحرك الشعوب العربية على متابعة حركة التطور و استمرارها و الذي يتمثل في الإرث الحضاري الضخم الذي استطاعت الأمة العربية تحقيقه عبر الزمن.
- القدرات و الإمكانات البشرية المتاحة على نطاق الوطن العربي كما و نوعا و التي يمكن في حالة استغلالها و بكفاءة و عند توفير مستلزمات و متطلبات عملها و في حالة تعبئة الجهود و الإمكانات و بالذات المالية و المادية منها لإحداث و تحقيق التطوير النوعي للشعوب العربية.
- الإمكانيات البشرية المهاجرة، و التي تمثلها القدرات العربية، سواء قدرات عملية تتمثل في العاملين في الدول الأخرى أو بالكفاءات العربية أي القدرات البشرية عالية المستوى و التي يتم جذبها بالعمل في الدول المتقدمة و هو ما يتطلب توفير الإطار الملائم من بينه و حوافز لضمان عودتهم من أجل إسهامهم لتحقيق التطور في الدول التي ينتمون إليها، و التي تحملت تكاليف إعدادهم و تكوينهم.
- الواقع المتردي لحالة الوطن العربي و الذي ينبغي أن يكون محركا للشعوب العربية من أجل تغيير هذا الواقع، و المشاركة بفاعلية أكبر في بناء مجتمعاتها سياسيا و اقتصاديا.

1- التأكيد على تطوير التعليم كميا من خلال توفير المؤسسات التعليمية و التي يفترض أن تكون متاحة لكل أفراد المجتمع، إضافة إلى الاهتمام الجاد بنوعية التعليم من خلال تطوير كفاءاته لتحقيق هدفه في

1- [1] نادر فرجاني و اخرون، **التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، 1987، ص: 45.

تطوير قدرات المتعلمين عن طريق تطوير برامج التعليم و أساليبه. و كذا ربط التعلم باحتياجات المجتمع و هذا يقتضي التأكيد على الجوانب ذات الصلة بالنشاطات الإنتاجية عموما.

1- ضرورة بناء هيكل اقتصادي متوازن و متماسك من خلال إحكام العلاقات الأساسية التي تربط هذا الهيكل بعضها البعض من ناحية و تسهم في نمو الاقتصاد ككل من ناحية أخرى، و هذا يتطلب التركيز على[1]:

- تطوير الصناعة التحويلية و التي تساهم في تطور الاقتصاد عموما و قطاعاته الأساسية خصوصا؛
- زيادة إسهام الصناعة في توفير فرص العمل و القضاء على البطالة؛
- تطوير المنتجات الصناعية الموجهة نحو التصدير من أجل تنويع الصادرات و التي بدورها تساهم في توفير العملات الأجنبية.

2- ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيا تعتمد في عملها بجوانبه الأساسية على منتجات محلية، و هذا يتطلب العمل على إقامة العديد من الصناعات و التي تأتي في مقدمتها:

- الصناعات التي تلبي احتياجات الأفراد الأساسية، و ينبغي أن يتم التركيز في ذلك على تلك التي تتوفر مستلزمات إنتاجها محليا؛
- التأكيد على إقامة الصناعات الإنتاجية أي صناعة وسائل الإنتاج من آلات و معدات؛
- العمل على إقامة صناعة لمستلزمات الإنتاج، نظرا لأن عدم توفر مثل هذه المستلزمات سيعرض هذه المشاريع إلى التعطل عن ممارسة نشاطها الإنتاجي.
- الاهتمام ببناء قاعدة صناعية مناسبة لتوفير متطلبات الامن القومي.

1- [1] عادل حسين و اخرون، **التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص: 86.

3- ضرورة الاهتمام بتطوير قاعدة تكنولوجية محلية توفر القدرة على الخلق و الابداع و التطور التكنولوجي، و هذه الضرورة تأتي من الأهمية الفائقة التي تحتلها التكنولوجيا في عالمنا المعاصر[1].

4- العمل على بذل جهود فاعلة و مستمرة على المستويين القطري و القومي العربي من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي العربي، و ذلك نظرالأهميته الاستثنائية و حجم الموارد التي تستنزف في حالة عدم ضمان تحقيقه. نظرا لتزايد الاعتماد على الخارج بتوفير احتياجات الأفراد الغذائية في العديد من الدول العربية، خاصة و أن الإمكانيات العربية في حالة استخدامها و بكفاءة فإنها يمكن أن تلبي احتياجات الوطن العربي من الغذاء، و بالتالي تصبح قضية تحقيق الأمن الغذائي العربي قضية أساسية و هامة و ينبغي أن تعبئ الجهود العربية نحو توفيره من خلال توسيع القدر المستخدم من الموارد و الإمكانات العربية المتاحة.

5- العمل على إجراء تغييرات جذرية و عميقة في الأوضاع الاجتماعية و السياسية التي يعيشها الفرد في الدول العربية من أجل تعزيز مشاركته في بناء الحياة في كافة جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بما يضمن[2]:

- توفير الحماس و الاندفاع لدى الشعوب العربية في اتخاذ القرارات ذات الصلة ببناء الحياة و بأقصى قدر ممكن من الفاعلية.
- العمل على ضمان أن تكون هناك درجة مقبولة من العدالة في توزيع ثمار النشاطات الاقتصادية و عملية النمو الاقتصادي على أفراد المجتمع.
- التناسب بين الجهد المبذول من طرف الفرد العربي و العائد المتحقق مقابل هذا الجهد.

[1] يوسف عبد الله صائغ، **اقتصاديات العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985، ص: 92.

1- [2] محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي، قضايا التحرر و التنمية و الوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982، ص: 44.

- توفير فرص متكافئة لأفراد المجتمع العربي من خلال تحقيق قدر مقبول من العدالة في حصولهم على التعليم و التدريب و اكتساب القدرات و الخدمات الأخرى الاجتماعية و الصحية و الثقافية.
- توفير الحوافز التي تدفع بالشعوب العربية نحو تطوير قدراتها و إمكاناتها من أجل توسيع مساهمتها في بناء المجتمعات العربية.

1- العمل على اتخاذإجراءات تساهم في تحييد العمل العربي المشترك عن الخلافات و النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية، و ذلك من خلال إيجاد آلية تضمن عدم تأثير هذه الخلافات و النزاعات على ما يتم الاتفاق عليه من وسائل و إجراءات و مشاريع في إطار هذا العمل.

2- ضرورة عمل الدول العربية في إطار جهد مشترك من أجل تحقيق تعاونها في توفير القوى العاملة المؤهلة اللازمة لعمل مشاريع التنمية العربية في إطارها التكاملي.

3- العمل على تطوير عمل المؤسسات المصرفية و التمويلية العربية من أجل ضمان أداء دورها و بشكل فعال في تعبئة الموارد المالية العربية و ضمان حسن توجيهها و استخدامها بما يضمن تحقيق التنمية العربية[1].

4- العمل على توفير قدر مقبول من البعد القومي في إطار خطط التنمية و بحده الأدنى على الأقل التزاما من الدول العربية بأنها تشكل أمة واحدة في واقع الحال.

5- ضرورة التنسيق و التعاون بين الدول العربية النفطية من أجل تحديد موقف عربي موحد اتجاه قضايا الإنتاج و الأسعار بما يضمن تحقيق أقصى قدر ممكن من العوائد للدول ذات العلاقة، و لما يضمن تحقيق مصالحها حاليا و لاحقا[2].

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.

[1] محمد الاطرش، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و آثارها على الابلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1999، ص: 81.

[2] محمد لبيب شقير، **مفهوم التنمية العربية و متطلباتها، التخطيط لتنمية عربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981، ص: 123.

في ظل سعي معظم مناطق العالم إلى تكوين تكتل اقتصادي بين كل مجموعة دول متجانسة اقتصاديا و جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا و حضاريا لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة لكل دول الإقليم الاقتصادي، يجب على البلدان العربية الاستفادة من تجاربها الماضية و أن تعي التحديات التي وضعتها أمامها التغيرات و المتغيرات الإقليمية و العالمية، و في ضوء كل ذلك يمكن أن نذكر عدة ملاحظات حول التوجهات المستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي في القرن الواحد و العشرين على النحو التالي:

1- لكي يكتمل التكتل الاقتصادي العربي المنشود في شكل سوق عربية مشتركة متكاملة عليه أن يرفع مبدأأساسي و يسير عليه ألا و هو " على السياسة أن تتبع و تخدم الاقتصاد"، أي أن المصلحة الاقتصادية و تعظيمها لكل الأقطار العربية لا بد أن تكون الهدف في أي توجهات مستقبلية و بالتالي لا بد أن تخضع الإرادة السياسية لمتطلبات المصلحة الاقتصادية للشعوب العربية و أن تنحى جانبا أي خلافات سياسية تؤثر على المسيرة الاقتصادية للشعوب العربية، و في هذا الإطار لا يمكن أن نغفل أهمية المصالحة العربية القائمة على المصارحة و الإسراع في تحقيقها[1].

2- إعادة النظر و إعادة التفكير في الواقع الاقتصادي العربي لتجنب النظرة القطرية الضيقة و تسود لغة المصلحة الاقتصادية العربية، و يجب أن يكون التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي العربي له منظور طويل الأجل، فالمنافع أكثر تفضيلا عن تقديرات و حسابات الأجل القصير، و بالتالي فلا مناص من تحرير التجارة العربية و تفعيل آليات السوق و تقوية القطاع الخاص و جذب الاستثمارات العربية و الأجنبية داخل المنطقة العربية[2].

-1

2- احمد مندور، احمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 1990، ص: 70.

[1] أنطوان زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة (3)، بيروت، 1985، ص: 55.

1- [2] محمد المحمود الحمصي، **خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، ص: 31.

3- على البلدان العربية الإدراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي و هم متكتلون اقتصاديا أفضل بكثير من الاندماج فرادى في وقت لا مجال فيه لانعزالأحد عن العولمة بكل تحدياتها و آثارها الإيجابية و السلبية و عموما فإن المسألة الخاصة للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتكتلاته الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى وضع استراتيجية عربية محددة تعمل على الاستفادة من تقسيم العمل الدولي بالحصول على نسب متزايدة من الإنتاج الصناعي العالمي لتزداد الصادرات الصناعية العربية و تهيئ الاستراتيجية لمناخ الاستثمار العربي ليؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية مع العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية. و لعل ذلك يتطلب أن يحدث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية حول أهداف تلك الاستراتيجية و آليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف و المنظمات المختلفة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد [1].

4- لا بد أن يسعى العرب الى تحسين مناخ الاستثمار العربي حتى تكون الاقتصاديات العربية ذات قدرة متزايدة على جذب المزيد من الاستثمارات داخل المنطقة العربية، و هو ما يعني أنه لا بد من العمل بكل الوسائل الممكنة إلى عودة الاستثمارات داخل المنطقة العربية و هذا لا يتم إلا بالمزيد من بذل الجهد نحو تصحيح السياسات الاقتصادية العربية و إصلاح قوانين و تشريعات الاستثمار، و بالتالي من الضروري وضع خطة عربية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، حتى تتزايد فعالية حركة رؤوس الأموال العربية كعنصر مؤثر في التكتل الاقتصادي العربي، يتم من خلالها إعطاء أولوية للمشروعات ذات التأثير المتوافق لإحداث التكامل بين الاقتصاديات العربية.

5- ضرورة التنسيق بين سياسات التنمية القطرية العربية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي و بناء درجة أكبر من التنافسية و معنى ذلك فإن المسألة تقتضي ضرورة إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يقوم على ممارسة منهج التخطيط المستقبلي للتنسيق التكاملي العربي على الأمد البعيد، و هو أمر إذا تحقق فإن الجانب العربي و

التكتل الاقتصادي العربي سيكون الطرف الأقوى و الأجدر بالمكاسب في مجالات التعاون الاقتصادي الإقليمي أو العالمي[1].

6- من الضروري الدعوة إلى خوصصة المشروعات العربية المشتركة لتساعد على إقامة سوق مالية عربية مشتركة، تكون أسهم هذه المشروعات نواة هذه السوق و يتم تداولها بين المواطنين العرب في البورصات العربية و من ثم على الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها في المشروعات المذكورة في إطار اتفاق الإرادة السياسية مع نمو آليات السوق و الخوصصة و هو اتجاه يدعم قيام التكتل الاقتصادي العربي المنشود.

7- إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في كل الدول العربية النفطية و غير النفطية تتسم بسيمات مشتركة رغم اختلاف الظروف و الأهداف لعل من أهمها أنها تعمق التحول لآليات السوق و تطبيق برامج طموحة للخوصصة و تحرر المعاملات الاقتصادية بل و تحرر التجارة الخارجية العربية من الكثير من القيود و تزيد من دور القطاع الخاص العربي و هو ما يخدم الهدف من قيام تكتل اقتصادي عربي فعال و يسهل من وجوده حيث أن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى إدارة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون تكاملية و ليست تنافسية، و يمكن العمل في هذا المجال على اتجاهين:

- **الاتجاه الأول**: يتلخص في الإسراع بعمليات و برامج الخوصصة و دعم و تشجيع القطاع الخاص حتى تقوم المشروعات العربية بواسطة الشعوب ممثلة في القطاع الخاص و المؤسسات الأهلية العربية بدلا من الحكومات و القطاع العام[2].
- **الاتجاه الثاني**: فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية و التنافسية من خلال العمل على تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية، حيث تقوم هذه

1- [1] محمد صبحي عبد الكريم و اخرون، **الوطن العربي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص: 124.

[2] علي عتيقة، **النفط و المصالح العربية**، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 1987، ص: 14.

الاستراتيجية على تخصص كل دولة عربية في السلع و الخدمات التي لها ميزة نسبية و ميزة تنافسية حالية و مستقبلية، و يجب أن تكون على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.

8- ضرورة عمل أطراف التكتل الاقتصادي العربي على توافر الإطار المؤسسي الفعال بشروطه اللازمة لنجاح منطقة التجارة العربية الشاملة، فلا بد من توافر حد أدنى من الترابط و التكامل الداخلي بين قطاعات الاقتصاد العربي و بين السياسات التنموية و هو ما يعظم الاستفادة الخارجية من التكتل الاقتصادي العربي لكل دولة و هذا يتوقف على الإدارة الاقتصادية و كفاءة مؤسسات السوق و كفاءة و فعالية البنية الاقتصادية الأساسية[1]. و من ناحية أخرى لا بد من تفعيل الدور الذي تلعبه الأجهزة الحكومية الحاكمة للاستثمار و التراخيص و التجارة الخارجية و الرقابة على أنشطة المشروعات، و زيادة كفاءة أداء المنافذ الجمركية، حيث تلعب دورا أساسيا في تسيير أو إعاقة كل من التبادل التجاري و حركة عوامل الإنتاج و المشروعات العربية المشتركة و المستهدفة في ترتيبات قيام التكتل الاقتصادي العربي[2].

9- الإصلاح الإداري للأجهزة الحكومية التي تتعامل مع القطاع الاقتصادي في كل الدول العربية مسألة ضرورية، على أن يتم ذلك متوازيا مع بناء كيان مؤسسي يطبق و ينفذ و يراقب الاتفاقيات و القواعد و القرارات التي تتم في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة، على أن تتوافر له القوة الإلزامية و السلطة التنسيقية التي تمكنه من القيام بدوره، و هذا من أجل تفعيل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الى آفاق أبعد من التنسيق في السياسات الإنتاجية و السياسات التنموية بين الدول العربية، بما في ذلك من مراجعة الكثير من المشروعات القطرية التي أقيمت خلال الحقبة الماضية لجعلها اكثر قدرة على المنافسة و على إحداث التكامل.

[1] عبد العزيز هيكل، **النفط و تطور البلاد العربية**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976، ص: 56.

1- [2] عبد الرحمان الحبيب، **التجارة الخارجية للبلاد العربية**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1986، ص: 77.

10- إنشاء آلية مؤسسية لإحداث التنسيق و التكامل التنموي و يتطلب ذلك إنشاء مجلس وزاري للتنمية و التخطيط على مستوى المنطقة العربية و إشراك مؤسسات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية و الاتحادات الصناعية العربية و جمعيات المستثمرين مع ممثلي الجهات الحكومية في آليات صنع القرار في الكيان المؤسسي الإقليمي، و يمثل إشراك هذه المؤسسات ركنا هاما لاستكمال المقومات المؤسسية لنجاح و فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية كأول مرحلة لقيام تكتل اقتصادي عربي[1].

11- وضع خطة قوة تكاملية عربية يكون المجلس الوزاري للتنمية و التخطيط الذي يضم وزراء التخطيط و التنمية و الاقتصاد في الدول العربية المشاركة مجلسا أعلى للتنسيق العربي، و يمكن إنشاء في هذه الحالة بنك أو مؤسسة تمويلية للتكتل الاقتصادي العربي يتم من خلاله التمويل اللازم للأنشطة الأساسية لتحقيق هذا التكتل مما يؤدي الى إحداث التكامل الاقتصادي العربي من منظور استراتيجي، و تجدر الإشارة إلى أنه يوجد في المنطقة العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، إلا أنه يعيب على هذه المؤسسات محدودية الموارد و اعتياده على التعامل مع المشروعات المحلية محدودة الهدف، لذا فهناك ضرورة ملحة لإيجاد مؤسسات تمويلية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية لتمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان حكومي[2].

12- استكمال الإطار المؤسسي للتكتل الاقتصادي العربي من خلال إنشاء مجلس رئاسي يمثل حكام الدول الأعضاء يتولى وضع و إقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف هذا التكتل إلى جانب إنشاء برلمان للشعوب العربية لأهمية المشاركة العربية الشعبية في تحقيق الأهداف المطلوبة حيث أن مسيرة التنمية السليمة تحتاج إلى

[1] سمير التنير، **تطور السوق العربية المشتركة، معهد الانماء العربي**، بيروت 1981، ص: 36-37.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص: 68.

مشاركة شعبية واسعة و كثيفة بما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين بأعبائها و مسؤوليتها. و تتضمن الآلية المؤسسية إقامة نظام عملي لتوزيع منافع التكامل بالإضافة إلى تعويض المتضررين من تخفيض الرسوم الجمركية و فتح الأسواق و من المؤكد أن المزايا الاقتصادية في الأجل الطويل سوف تتخطى مراحل الخسائر المؤقتة الناتجة في الأجل القصير نتيجة لإعادة الهيكلة التي تحدث أثناء اتمام مراحل التكتل الاقتصادي العربي[1].

في إطار تحسين الآلية المؤسسية للتكتل الاقتصادي العربي لابد من العمل على إزالة الازدواجية القائمة بين مجلس الوحدة الاقتصادية و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية، فالمجلس الأخير أقر في دورته في فيفري و سبتمبر لسنة 1997م برنامج العمل و الجدول الزمني، لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، و قد بدأ تطبيقها من أول جانفي سنة 1998م و على مدى عشرة سنوات و بواقع (10%) تخفيض في الرسوم الجمركية سنويا و تبذل الجهود في إطار اللجان الفنية الحكومية لوضع التطورات و الإجراءات العملية التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ البرنامج بما في ذلك الاتفاق على شهادة المنشأ[2].

بينما نجد في نفس الوقت أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الأخيرة بعنوان " تفعيل السوق العربية المشتركة " يتخذ القرار رقم (1067) و ينص في فقرتيه الأولى و الثانية على ضرورة استئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء و ذلك في إطار قرارات المجلس و المجهودات العربية الجارية في هذا الشأن و مراعاة القواعد الأخرى المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء و الطلب من الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة موافاة الأمانة العامة بمعلومات تفصيلية في نهاية أفريل (1998)، تحدد فيها الصعوبات

[1] فؤاد مرسي، **الانماء التكاملي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد'9)، 1990، ص: 21.

[2] **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و مشروعات التكامل البديلة**، أعمال المؤتمر العلمي الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

و المعوقات التي تحول دون تحرير تبادل السلع و المواد فيما بين الدول الأعضاء، و ذلك من خلال الواقع و الخبرة العملية في التطبيق[1].

و لعل من الواضح أن هناك ازدواجية واضحة بين المجلس الاقتصادي الاجتماعي و مجلس الوحدة الاقتصادية في مجال تفعيل التكتل الاقتصادي العربي، يجب السعي بحزم نحو إزالتها حتى تنطلق المسيرة التكاملية في وقت لا يحتمل ضياع الفرص، و السير بخطى واضحة نحو الهدف المراد تحقيقه بكل ما يحمله القرن الحادي و العشرين من تحديات، و بكل ما تحمله الشعوب العربية من إشراقة جديدة لغد أفضل لكل الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، و من مشرقها إلى مغربها لتصبح أمة واحدة، بما يحمله لها ذلك من خير وفير و يرقى بها لتنال مكانتها اللائقة بها في عالم اليوم.

خاتمة الفصل الثاني

نستخلص مما سبق عرضه أن المشكلة الحقيقية بالنسبة إلى مستقبل المشروعات العربية المشتركة تتمثل في عدم إقامتها على أساس استراتيجية محددة للتنمية و التكامل الاقتصادي العربيين، و بناءا على عملية تخطيط قومية تنطلق من المبادئ و الأهداف التي تتضمنها الاستراتيجية، و تضع المشروعات العربية المشتركة في إطار الجهود الجماعية و القطرية الواجب بذلها لتحقيق التنمية و التكامل الاقتصادي طبقا لمفاهيم الاستراتيجية و تحقيق التنسيق و الترابط بين هذه المشروعات جميعا، و بينها و بين المشروعات القطرية البحتة، و بما يجعل هذه المشروعات المشتركة من أجهزة التنمية الحقيقية للاقتصاديات العربية[2].

[1] **جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2001، الامانة العامة، القاهرة، 2001.

[2] محمود عبد الفضيل، **مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية**، المستقبل العربي، العدد (179)، جانفي 1994، ص: 120-122.

و من هنا فإن العمل بروح استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تم تجميدها من قبل النخبة الحاكمة في الوطن العربي يمكن المشروعات العربية المشتركة من القيام بدورها التكاملي، و من دون الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن المشروعات العربية المشتركة ستتحول إلى عبء على مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد أن كانت تمثل إحدى أهم صور التعاون الملائمة لظروف الواقع العربي.

و لقد اتسمت وسائل و أساليب المحاولات العربية للتكامل خلال الخمسينيات و الستينيات بنظرة مثالية اتجاه الواقع الاقتصادي العربي فلم تجري في مضمار العمل الاقتصادي العربي المشترك محاولات جدية لرصد التضاريس الاقتصادية و الاجتماعية المتمايزة لكل قطر عربي، ناهيك عن تقصي التأثيرات المرتقبة لهذه المتغيرات، و من يستعرض وقائع الأعمال التمهيدية لمختلف الاتفاقيات الاقتصادية العربية، فإنه لا يعثر على أية دراسات أو عروض وافية الخصائص و المعطيات المتاحة سواء في كل قطر على انفراد أو على صعيد الاقتصاد العربي ككل.

إن الافتقار إلى الدراسات و التحليلات الوافية هو ما جعل التدابير و الاتفاقيات العربية تظل حبيسة القرارات و الصراعات السياسية العربية، و لعل هذه الحقيقة تفسر حالة الانفصام بين ما تم اتخاذه من قرارات و اتفاقات جماعية و ما جرى تنفيذه فعلا في كل قطر على انفراد، إذ يبدو أن القرارات الجماعية تستلهم صورا مستعارة و تنشر غايات طموحة، بينما الاجراءات التنفيذية القطرية لا تراعي الا المعطيات الراهنة في بلدها فقط[1].

كذلك فإن المساعي الداعية إلى إقامة علاقات تنسيق و تكامل بين الاقتصادية العربية لم تتضمن عمليات توفيق جدية بين المصالح الاقتصادية للكيانات القطرية المنفصل بعضها عن بعض، و قد مضت سنين طويلة قبل أن

[1] خالد محمد خالد، **المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983، ص: 51.

تدرك الجهات المضطلعة بأمر الوحدة و التكامل الاقتصادي ضرورة التنسيق بين الممارسات الاقتصادية و خصوصا بين عمليات التنمية الجارية لدى الاقطار العربية على الصعيد القطاعي أو على مستوى السياسة الكلية.

و لعل تعقيدات المساعي التكاملية تنبع من كون تلك الخطوات إنما تجري بين أطراف يسعى كل واحد منها إلى تحقيق مصلحته الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية و الأمر الأخير يستدعي إيجاد توازنات و تكافؤات أفعال الأخذ و أفعال العطاء المتبادلة فيما بين الأطراف الداخلة في مضمار التكامل الاقتصادي و كل عملية تبادل للمنافع[1].

1- [1] سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة**، الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص: 92.

مقدمة الفصل:

إن الحاجة الماسة لدراسة اقتصاديات الوطن العربي أمر تفرضه الضرورات الموضوعية المصيرية التي تقتضي تناول هذه الاقتصاديات ضمن نظرة كلية باعتبار أن تنميتها من خلال تكاملها هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق تطورها و تقدمها، و هو الأمر الذي أثبتته تجارب تاريخية سابقة حيث ارتبطت فترات القوة و الازدهار في الوطن العربي بتوحد أجزائه في حين ارتبط ضعفه و تخلفه بفترات التجزئة التي عاشها بفعل الغزو و الاحتلال الأجنبي، خاصة و أن هنالك العديد من الروابط القوية التي تربط أجزاء الوطن العربي كالدم و التاريخ و اللغة و المصير المشترك، إضافة إلى أن عالم اليوم يتجه نحو إقامة الوحدات الاقتصادية الكبيرة من خلال التكتلات و أبرزها السوق الأوروبية المشتركة [1].

لعل من الضروري عند البحث عن التكامل الاقتصادي العربي و آفاقه المستقبلية أن يتم التعمق في تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد العربي في محاولة للتعرف على الواقع الاقتصادي الذي وصل إليه الاقتصاد العربي في المرحلة الحالية، و هو ما يحمل دلالات ذات أبعاد كثيرة و يصبح من المفيد بل و من الضروري إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من جوانب متعددة مثل السكان و هيكل العمالة و مستوى البطالة و الناتج المحلي الإجمالي العربي، و أوضاع القطاعات الرئيسية سواء القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو القطاع النفطي و قطاع التجارة الخارجية[2].

[1] عبد الحميد إبراهيمي،**أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص: 127.

[2] محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، 1970، ص: 36.

إضافة إلى التجارة العربية البينية و غيرها من الجوانب و المؤشرات التي تكشف عن مدى توافر مقومات التكامل الاقتصادي العربي و الإمكانات الاقتصادية العربية في مجموعها و التي تبرز أهمية العمل من أجل تحقيق التكامل المنشود، بدلا من العمل فرادى في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أهم خصائصه.

المبحث الأول: الواقع التاريخي و الاقتصادي للوطن العربي.

إنه لمن المفيد إلقاء نظرة إجمالية على العالم العربي من جوانب متعددة سواء من الجانب التاريخي والجغرافي و الطبيعي و الاقتصادي، إضافة إلى الموارد البشرية التي تعتبر الأساس في عملية التنمية و التكامل نظرا لأن الهدف النهائي من النشاطات الاقتصادية و تنميتها و تكاملها هو توفير حياة أفضل للشعوب العربية عن طريق تلبية احتياجاتهم من السلع و الخدمات، و غيرها من الجوانب التي تكشف عن مدى توافر الشروط و العوامل التي تؤدي في مجموعها إلى إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي عربي بصورة شاملة تفرضها الروابط القائمة بين أجزاء الوطن العربي رغم تواضعها قياسا بما ينبغي أن يكون من روابط فيما بين هذه الأجزاء و هو ما يزيد من ضرورة و أهمية العمل من أجل تحقيق التنمية العربية التي تمثل أمل الشعوب العربية و مستقبلها.

و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النقاط التالية:

- الواقع التاريخي و الجغرافي للوطن العربي.
- الموارد البشرية في الوطن العربي.
- الموارد الاقتصادية في الوطن العربي.

المطلب الأول: الواقع التاريخي و الجغرافي للوطن العربي.

إنه لمن الضروري أن نتعرف في موجز سريع على الخلفية التاريخية للاقتصاد العربي، و لا يسعنا أن نبدأ هذه الخلفية إلا بكلام الأستاذ الدكتور محمد لبيب شقير حيث يقول " لا يمكن فصل دراسة موضوع الوحدة الاقتصادية العربية عن الإطار التاريخي لتطور الاقتصاديات العربية و العلاقات و الروابط بينها، فكل دراسة خارج إطار التاريخ لظاهرة ما لا تكون في الحقيقة دراسة لهذه الظاهرة، بل دراسة لظاهرة أخرى في خيال الباحث و تصوره"[1].

كما يستوجب فهم الحاضر، و بداية لازمة للانطلاقة نحو المستقبل للأمة العربية، تتبع مسيرتها التاريخية، و لكي نفهم الماضي و نصل إلى وعي الحاضر و ننطلق إلى المستقبل يجب أن نتعرض إلى التراكم التاريخي، الذي تزخر به الأمة.

1- الواقع التاريخي و أهم مراحله للوطن العربي[2]:

أول تراكم تاريخي سنتعرض له هو أن الحضارة التي يعيش آفاقها إنسان اليوم، و التي يزعم الأوروبيون بخلقها، ما هي في الحقيقة إلا ثمرة لجهود عربية متواصلة منذ ألاف السنين قبل التاريخ، و حتى أواخر العصور الوسطى عندما بدأ الأوروبيون ينهبون من معين الحضارة العربية الثرية، و التي نجم عنها التطور التاريخي لأوروبا و انتقالها إلى عصر النهضة. فبينما كان السكان العرب يتمتعون بالرقي و الازدهار و بإقامة حضارة ذات أسس متينة في القرن العاشر للميلاد ممتدة من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب عبر كافة أنحاء الجزيرة العربية،

[1] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص: 44.

[2] كاظم حبيب، **الاقتصاد العربي بين التفتيت و الوحدة**، المجلة العلمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 1992، ص: 17.

كانت أوروبا تعيش في ظلمات الجهل و الفقر و الحرمان و لكن بعد مضي قرنين من الزمن على ما كان متبعا في بلاد الأندلس، و بعد أن تتم نقل الحضارة العربية إلى الغرب عموما عن طريق معابر الحضارة الثلاثة: الأندلس و صقلية و بلاد الشام، فمن المعلوم أن العرب قد امتلكوا ناصية العلم و المعرفة منذ ألاف السنين قبل الميلاد، عندما خرجوا من الجزيرة العربية في هجرات واسعة متجددة إلى ما حولها من المواطن البشرية، حيث تشكلت حضارات بابل و آشور و آرام و كنعات و فينيقيا، فقد شهد هذا الجزء من العالم أي الجزيرة العربية، مقدرة الإنسان العربي على بناء حضارات مزدهرة في مناطق عديدة منذ أقدم العصور، و أقام مماليك و دولا كان لها شأنها الكبير و استمر بعضها حتى القرن الخامس ميلادي بل أن تاريخ تطور هذا الجزء من العالم يقدم الدليل القاطع على تميز الإنسان العربي بميزة غالبا ما افتقر إليها إنسان الحضارات القديمة الأخرى، ألا و هي القدرة على تجديد الحضارة العربية و بعثها كلما ألمت بها عوامل الضعف و الانحلال، فلا نكاد نرى ذبول الحضارات و انحطاطها في مكان معين، إلا و قد بدت بوادر نهضة جديدة في مكان آخر، فكان تاريخه سلسلة متقطعة و لكنها مستمرة و دائمة من الانبعاث بعد كل سقوط يقع فيه، و يكاد الوطن العربي يعتبر المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت عدة مراحل حضارية متعاقبة بخلاف مناطق الحضارات القديمة الأخرى، كاليونان و الصين و الهند التي أعطت نتائجهما الحضارية مرة واحدة و توقفت، بينما تجدد العطاء الحضاري للوطن العربي عدة مرات، و في كل مرة كان يقدم للعالم ثمرة إبداع الإنسان العربي في تفاعله مع البيئة، و تميزت الحضارة العربية بأربع مراحل كما يلي[1]:

- المرحلة الأولى: يذكر في هذا الصدد أن أولى الحضارات العربية كانت تلك التي عثر عليها من بعض آثارها في الجزيرة العربية، و التي تعود إلى العصر الجليدي الأخير؛

[1] محمد فاضل الحسني، **الدور الريادي للأمة العربية في بناء الحضارة الإنسانية**، دار الرشيد للنشر، العراق 1968، ص: 05.

- المرحلة الثانية: من الحضارات العربية تلك التي نشأت في وادي الرافدين، و أقامت أربعة إمبراطوريات متتالية: الأكدية و البابلية و الآشورية و الآرامية؛
- المرحلة الثالثة: تشمل الحضارات التي أقامتها مماليك اليمن و الشام؛
- المرحلة الرابعة: هذه المرحلة تمثلت في الحضارات العربية الإسلامية.

إن الحضارات التي أنتجها الإنسان العربي في الجزيرة العربية تأكد أمرين مهمين لا يمكن الإغفال عنهما في أية محاولة لفهم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزيرة العربية قبل الإسلام، و يتمثل هذين الأمرين:

الأمر الأول أن البلاد التي أنجبت أولى الحضارات الإنسانية العظيمة و جددت عطائها الحضري أكثر من مرة، لا يمكنها أن تكون مجرد صحراء لا يتوفر فيها الطابع الجيولوجي و الجغرافي، و العناصر الطبيعية الضرورية لإنتاج الحضارة، و لكن لا بد و إن توفرت لها الشروط المادية الطبيعية كل حضارة، و أن تلك الشروط لن تكون بأية حال مجرد تلك المناطق المحدودة من اليمن و الحجاز، و التي وجدت فيها الحياة و كانت صالحة للزراعة، و الاستقرار بقدر ما كانت تعم اغلب أنحاء العالم العربي أو بالأحرى اغلب أنحاء الجزيرة العربية.

أما الأمر الثاني و المهم في إيجاد و تكوين الحضارات العربية القوية يتمثل في التطور الاجتماعي و الاقتصادي، إذ أن الإنتاج الحضاري عموما ليس وليد الصدفة، كما أنه ليس تعبيرا عن عبقرية يحتكرها شعب، و يحرم منها شعب آخر، بل هو حصيلة صراع واعي للإنسان مع الطبيعة و بكيفية تفاعله مع البيئة المحيطة به، و لمثابرته و إصراره على تحقيق المزيد من السيطرة على الطبيعة.

فقد وصل الإنسان العربي إلى الرقي الحضاري، حيث يعتبر العرب أول من اخترعوا الكتابة و برعوا في الفنون التشكيلية، و في العلوم بمختلف مجالاتها و أقسامها، كل هذا جعل من العرب و مبادراتهم و جهودهم حصنا منيعا و حضارات شامخة، فمثلا الدول القومية المتقدمة في اليمن، كالدول المعينية و السبئية، و في الشمال كانت

دولة الأنباط في البتراء و دولتا (دمير) و الغساسنة في الشمال و دولة كندة في اليمامة و دولتا المنذرة و الحيرة في العراق، و كانت مكة قبل الإسلام مركزا تجاريا دينيا يستقطب كل القبائل في الجزيرة العربية و تقر فيها السياسات المالية، و تنطلق منها الحركة الفكرية و الأدبية[1].

فقد وحد الإسلام العرب في دولة مركزية واحدة لأول مرة في تاريخهم، و كانت المدينة هي العاصمة الأولى للدولة الجديدة، ففتح الإسلام صفحة جديدة في التاريخ، و لكنها ليست منعزلة فقد تأتي نشاط إتباعه بالبيئة، التي ظهرت فيها، كما تأثر تطوره الحضاري بالإرث العربي بمفهومه الشامل، فحياة الأمة الإسلامية أقيمت على أسس و اعتبر الإسلام الموارد الطبيعية الأساسية كالأرض و الماء و المعادن ملكا للأمة، و أنكر الاستغلال و كثرة الاحتكار و خاصة في الموارد الغذائية، و أكد على العدالة الاجتماعية في الفكر العربي الإسلامي، و التي لعبت دورا مهما في التطور الاقتصادي للمجتمع، فقد أنكرت الاستغلال و حرمت التعامل بالربا[2].

و لقد ضعفت الدولة العربية الإسلامية و جاء بعدها الدولة العثمانية و التي استولت على ارث الدولة العربية الإسلامية، و في ظل الحكم العثماني كان هناك نوع من التكامل الاقتصادي في ظل الإمبراطورية العثمانية و إلى إنهاء هذا النوع من الاتحاد الجمركي الفعلي الذي قام بينها زعم أن الإمبراطورية العثمانية ظلت قائمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن القوتين الاستعماريتين العظيمتين في تلك المرحلة و هما انجلترا و فرنسا، قد أخضعتا لسيطرتهما بعض الأقطار العربية، و لم تقتصر أطماعها عند هذه، بل بزوال الإمبراطورية العثمانية في أسيا بعد الحرب العالمية الأولى قسمت الأقاليم التي كانت تمتلكها الدولة العثمانية بين فرنسا و انجلترا، و قد حولت الأقاليم

[1] عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة للطباعة، بيروت 1987، ص: 149.

[2] محسن خليل، **الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي**، دار الرشيد للنشر، العراق، 1986، ص: 27.

العربية إلى ولايات ذلت وحدات جمركية مستقلة لكل منها عملات نقدية مختلفة تابعة لعملة لدول الاستعمارية التابعة لها[1].

فكما تغير التقسيم للوطن العربي بفعل الاستعمار، تغير أيضا التقسيم الاقتصادي بفعل الاستعمار أيضا، فبعدما كانت الأقطار العربية تحت راية الدولة العثمانية تشكل سوقا إقليمية مترابطة، أخذت هذه الصورة تتلاشى تدريجيا على نحو أدى في فترة معينة بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية إلى أن أصبح كل قطر عربي وحدة قائمة بذاتها، و متميزة عن الأقطار العربية الأخرى، من حيث رسومها الجمركية في مواجهة العالم الخارجي، و من حيث مدى حيوية التبادل بينها و بين الأقطار العربية، و بذلك تأكدت التجزئة و القطرية الاقتصادية للوطن العربي و تعمقت بشكل لم يسبق له مثيل.

و فضلا عن هذه التجزئة و القطرية الاقتصادية فقد شهدت الفترة نفسها تزايدا في أدوات و درجة تبعية الاقتصاديات العربية للاقتصادية الرأسمالية الأوروبية، التي سيطرت عليها و إذا كانت عوامل هذه التبعية قد وصلت إلى درجة قوية في بعض البلاد قبل احتلالها بواسطة هذه الدول الاستعمارية الأوروبية، أو تلك إلا أنه مما لا شك فيه أن خضوع أغلب البلاد العربية عسكريا و سياسيا لانجلترا و فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى كانت من العوامل التي زادت من قدرة إمكانيات هاتين الدولتين على دمج البلاد العربية في السوق الرأسمالية العالمية مما ترتب عن ذلك من زيادة تبعية اقتصادياتها للدول الرأسمالية المسيطرة.و قد استمر تعميق الإقليمية و التجزئة و التبعية الاقتصادية حتى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية[2].

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، 1994، ص: 42.

1- [2] محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، 1986، ص: 82.

2- الواقع الجغرافي

يحتل الوطن العربي مساحة تقدر ب 14.2 مليون كيلومتر مربع حيث تمثل مساحة الوطن العربي نسبة تقدر ب 10.2% من المساحة الكلية للعالم حيث يقسم البحر الأحمر منطقة الوطن العربي إلى قسمين هما: الجناح الأسيوي و الجناح الإفريقي، و سوف نتناول باختصار هذين القسمين من الوطن العربي:

2-1- الجناح الأسيوي

يشمل هذا الجناح على كل من حوضي دجلة و الفرات و بلاد الشام و الجزيرة العربية.

2-1-1- **حوض دجلة و الفرات**: يقع هذا الحوض في العراق و جزء منه في سوريا ففي الجزء الشمالي للعراق توجد منطقة كردستان و التي لها حدود مع تركيا و إيران و نهر دجلة و الفرات من هضبة الأناضول بتركيا و يمر نهر دجلة و يلتقيان في بغداد.

2-1-2- **الجزيرة العربية**: تتميز الجزيرة العربية بالطابع الصحراوي حيث يعتبر مناخها مناخا صحراويا، و لذلك لا توجد بها انهار جارية، حيث توجد في وسط الجزيرة جبال الحجاز و نجد، أما في جنوبها الغربي فتوجد جبال عسير و إقليم عمان المتصل بالهند و الساحل الشرقي من إفريقيا؛

2-1-3- **بلاد الشام**: تشمل كل من سوريا و لبنان و التي كانت تحت الانتداب الفرنسي و الأردن و فلسطين و التي كانت تحت الانتداب الانجليزي، و تحتوي بلاد الشام على سهول ساحلية تتميز بضيقها مثل اللاذقية، و طرابلس، و بيروت إلا أن تربتها خصبة و إنتاجها الزراعي وفير، و يوجد سهل البقاع في لبنان و الذي يمتد إلى غاية أنطاكيا، حيث يتميز بزراعة الحبوب و الفواكه.

2-2- الجناح الإفريقي

يحتوي هذا الجناح من منطقة الوطن العربي على بلاد المغرب العربي و إقليم واد النيل.

2-2-1- إقليم واد النيل: يضم مصر و السودان، و هذا الإقليم يتصل بحدوده مع عدة بلدان افريقية مثل إثيوبيا و الكونغو و مع بلدين عربيين ليبيا و مصر، حيث يتميز الجنوب السوداني بغزارة الأمطار، خصوبة الأراضي الزراعية و الثروة الحيوانية، أما القسم الشمالي منه فيغلب الطابع الصحراوي، أما مصر فتوجد بها شبه جزيرة سيناء، رغم أن الأراضي التي يمر بها واد النيل قليلة، إلا أنها ذات خصوبة زراعية مرتفعة، خاصة زراعة القطن الذي تعتمد عليه مصر كثيرا في تجارتها الخارجية؛

2-2-2- بلاد المغرب العربي: يتكون المغرب العربي الكبير من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، كما تتميز كل من الجزائر، تونس ، المغرب، بخصائص طبيعية و جغرافية تختلف عن بقية القارة الإفريقية إذ توجد بها السهول الساحلية تقطعها الجبال في الجهة الشمالية، مكونة بذلك مجموعة من الأحواض، كما يطل المغرب على المحيط الأطلنطي أكثر مما يطل على البحر الأبيض المتوسط كما يمتاز مناخ المغرب بغزارة الأمطار مقارنة مع كل من الجزائر و تونس[1].

أما موريتانيا فتمتد أراضيها من المغرب شمالا إلى نهر السنغال جنوبا، و تتوافر فيها المياه من نهر السنغال، و تحتوي على ثروة حيوانية و سمكية و غابية هائلة.

و الجدول التالي يبين مساحة الدول العربية كل على حدى:

[1] احمد مندور، احمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص: 46.

الجدول رقم (01): توزيع المساحة على دول الوطن العربي.

الدول	المساحة (كم2)
الأردن	89.342
الإمارات	83.600
البحرين	707
تونس	155.566
الجزائر	2.381.741
جيبوتي	23.200
السعودية	2000000
السودان	2.505.805
سورية	185.180
الصومال	637.657
العراق	435.052
عُمان	309.500
فلسطين	27009
قطر	11.427
الكويت	17.818
لبنان	10.452
ليبيا	1.775.500
مصر	1.002.000
المغرب	710.850
موريتانيا	1.030.700
اليمن	555.000

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي لعام 2013

المطلب الثاني: الموارد البشرية في الوطن العربي.

إن السكان و الموارد البشرية تمثل و تشكل أهم العناصر التي تسهم في إنتاج السلع و الخدمات، بل تعتبر العنصر الايجابي الوحيد من بين عناصر الإنتاج، ذلك لأنه العنصر الذي يعتمد في نشاطه على مدى استخدام العناصر الأخرى كالموارد الطبيعية و رأس المال و مدى كفاءة هذا الاستخدام، كما تسهم الموارد البشرية في توسيع الإنتاج من خلال مساهمتها المباشرة في العملية الإنتاجية و لهذا تبرز أهمية دراسة الجوانب المتعلقة بالسكان و القوى العاملة سواء اتصل الأمر بالجوانب الكمية و التركيبة إضافة إلى الجوانب النوعية لارتباطها الوثيق بعمل الاقتصاديات العربية و تطورها.

1-حجم السكان و تطوره في الوطن العربي[1]:

بلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية سنة (2013) نحو (370) مليون نسمة، و يتفاوت حجم السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربية، حيث يبلغ إجمالي عدد السكان في مصر حوالي (85) مليون نسمة و نحو نصف ذلك في الجزائر و السودان، بينما يبلغ حجم السكان في كل من البحرين و قطر حوالي (1.25) و (1.83) مليون نسمة على التوالي، و يقدر معدل النمو السكاني للدول العربية بنحو (2.33%) عام (2013) مقارنة بمعدل نمو سنوي بنحو (2.44%) خلال الفترة الممتدة ما بين (2000- 2010) و على الرغم من هذا التراجع فان المعدل لا يزال الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم، حيث يقدر معدل النمو السكاني في العالم حوالي (1.6%) و معدل نمو السكان في البلدان المتقدمة بنحو (0.8%) و الدول النامية بنحو (1.9%) خلال الفترة (1975- 2003).

1- [1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2014.

إن هذا الحجم السكاني المرتفع للوطن العربي يتيح له أن يكون بحجم سكاني يفوق معظم دول العالم في ذلك، و ما يتيحه من إمكانات لزيادة الإنتاج و توسيعه سواء في جانب الطلب أو جانب العرض، و ذلك من خلال تشكيل طلب واسع على الإنتاج يحفزه على التوسع، و من خلال توفير قدرات بشرية كما و نوعا تتيح تطوير القدرات الإنتاجية و زيادتها[1].

إلا أن أهم ما يلاحظ في هذا الصدد هو التوزيع غير المتناسب لهذا الحجم السكاني بين أجزاء الوطن العربي و هذا ما يبينه الجدول التالي (الجدول رقم 02) الذي يمثل التوزيع السكاني للدول العربية للسنوات التالية: 1990-1995-200-2005 و الفترة الممتدة بين (2009-2013).

[1] عبد الله إبراهيم، **المسالة السكانية و بنية المجال الاقتصادي**، الهيئة القومية للبحث العلمي، معهدا لإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1991، ص: 107.

(الجدول رقم 02): عدد السكان في الدول العربية

(1990و 1995 و 2000 و 2005 و 2009- 2013)

(ألف نسمة)

الـــدول	1990	1995	2000	2005	2009	2010 •	2011	2012	* 2013	معدل النمو (%) 2013-2012	متوسط معدل النمو السنوي (%) 2000-1990	متوسط معدل النمو السنوي (%) 2010-2000
مجموع الدول العربية	219,066	249,279	277,775	309,913	345,791	353,671	362,273	361,448	369,859	2.33	2.40	2.44
الأ ر د ن	3,468	4,264	4,857	5,473	5,980	6,113	6,249	6,388	6,530	2.22	3.43	2.33
الإمـــارات	1,773	2,411	2,995	4,106	8,200	8,264	8,361	8,442	8,533	1.07	5.38	10.68
البحريـــن	503	587	638	889	1,178	1,229	1,195	1,246	1,255	0.76	2.41	6.77
تونـــس	8,154	8,958	9,563	10,029	10,434	10,551	10,669	10,778	10,893	1.07	1.61	0.99
الجزائـــر	25,022	28,060	30,416	32,906	35,268	35,978	36,717	37,464	38,229	2.04	1.97	1.69
جيبوتـــي	520	580	680	792	895	923	951	981	1,011	3.10	2.72	3.10
الســعودية	15,187	18,136	20,476	23,329	26,660	27,563	28,376	29,196	29,994	2.73	3.03	3.02
الســـودان (1)	23,436	27,175	31,081	35,397	40,160	41,709	43,048	35,056	36,164	3.16	2.86	2.98
ســـورية	12,116	14,285	16,320	18,269	20,125	20,619	21,124	21,378	21,768	1.83	3.02	2.37
الصومـــال	8,680	9,130	9,596	10,082	10,490	10,594	10,699	10,806	10,913	0.99	1.01	0.99
العـــراق	17,890	20,536	24,086	27,963	31,664	32,481	33,330	34,196	35,087	2.61	3.02	3.04
عُمـــان	1,625	2,131	2,402	2,509	3,174	2,773	3,295	3,623	3,855	6.40	3.99	1.45
فلسطيـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـــر	418	489	614	906	1,639	1,715	1,733	1,791	1,830	2.20	3.92	10.82
القمـــر	435	486	552	617	676	692	708	725	742	2.33	2.41	2.29
الكويـــت	2,142	1,958	2,217	2,991	3,484	3,582	3,697	3,823	3,965	3.71	0.35	4.91
لبنـــان	2,550	3,500	3,765	3,892	3,993	4,018	4,044	4,070	4,096	0.64	3.97	0.65
ليبيـــا	4,229	4,812	5,640	6,629	7,530	7,774	8,026	8,286	8,554	3.24	2.92	3.26
مصـــر	51,911	57,642	63,305	69,997	76,925	78,685	80,530	82,550	84,629	2.52	2.00	2.20
المغـــرب	24,167	26,435	28,466	30,172	31,543	31,894	32,245	32,597	32,954	1.10	1.65	1.14
موريتانيـا	1,980	2,283	2,645	2,981	3,282	3,362	3,443	3,527	3,612	2.43	2.94	2.43
اليمـــن	12,860	15,421	17,461	19,983	22,492	23,154	23,833	24,527	25,244	2.92	3.11	2.86

• تقديرات أولية.

(1) بيانات السودان لعام 2012 و 2013 تمثل بيانات دولة السودان بعد الانفصال في 2001/7/9.

المصدر: مصادر وطنية و دولية متنوعة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

من خلال الجدول السابق (الجدول رقم 02) يتضح لنا ما يلي:

- إن مصر تمثل الدول الأولى الأكبر كثافة من حيث عدد السكان في الوطن العربي حيث يزيد عدد السكان فيها عن ربع سكان الوطن العربي، و هذا يعطيها ثقلا ووزنا سكانيا خاصا عن بقية البلدان العربية.
- إن معظم سكان الوطن العربي يتواجد في ثمانية دول هي مصر و السودان و المغرب و الجزائر و العراق و السعودية و اليمن و سوريا، رغم أن ظروف هذه الدول غير متماثلة حيث أن العراق و الجزائر و السعودية من الدول النفطية في حين أن بقية الدول الأخرى ليست كذلك، و هو الأمر الذي ينعكس على دور السكان و استخدامهم و عيشهم و ما إلى ذلك، حيث يشكل السكان في هذه المجموعة غير المتجانسة في المواد و بالذات النفطية ثلاثة أرباع (4/3) سكان الوطن العربي تقريبا[1].
- إن بقية الدول العربية التي يزيد عددها عن العشرة دول لا يزيد عدد سكانها عن 10% من عدد سكان الوطن العربي، وهو الأمر الذي يجعلها دول صغيرة الكثافة السكانية، خاصة وأن بعضها يتمتع بقدرات و إمكانات و موارد مهمة و ضخمة كما هو الحال في دولة الكويت و الإمارات و قطر.

1-1- تركيب السكان في الوطن العربي حسب الريف و الحضر[2]:

من المعلوم أن ما يحدد معدلات النمو السكاني هما معدل الولادات و معدل الوفيات، إذ تتم استثناء الهجرة من و إلى الدولة، إذ أن الحالة الطبيعية هي أن مثل هذه الهجرة في معظم الدول لا تؤثر على معدلات النمو السكاني الفعلية حيث يتعادل عدد السكان المهاجرين من الدول مع عدد السكان المهاجرين إليها تقريبا في اغلب الحالات

[1] عبد الهادي يموت، **النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية العربية**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1988، ص: 71.

1- [2] عبد الهادي يموت، المرجعأعلاه، ص: 90.

و بالتالي فإن ما يحدد معدلات نمو السكان الطبيعي هي معدلات الولادات و الوفيات و بالتالي فإن معدل النمو السكاني يمكن قياسه كما يلي:

$$\text{معدل النمو السكاني} = \frac{\text{معدل الولادات}}{\text{معدل الوفيات}}$$

(الجدول رقم 03): المساحة و الكثافة السكانية و سكان الحضر و الريف في الدول العربية

(1990، 2000، 2013)

(نسب منوية)

	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (فرد/كم2))			سكان الحضر والريف كنسبة منوية من الإجمالي (%)						النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)								
					2013		2000		1990		1990			2000			2012		
	2013	2013	2000	1990	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأردن	89,342	73	54	39	17.4	82.6	21.7	78.3	27.8	72.2	43.7	53.5	2.8	37.3	59.5	3.2	37.3	59.5	3.2
الإمارات	83,600	102	36	21	15.4	84.6	22.2	77.8	20.9	79.1	30.8	67.7	1.5	23.8	75.1	1.1	14.4	85.2	0.4
البحرين	707	1776	902	711	11.2	88.8	11.6	88.4	11.9	88.1	31.8	65.8	2.4	28.1	69.1	2.8	20.2	77.7	2.1
تونس	155,566	70	61	52	33.5	66.5	36.6	63.4	42.1	57.9	37.3	57.8	4.9	30.1	63.7	6.2	23.2	69.7	7.1
الجزائر	2,381,741	16	13	11	26.3	73.7	40.2	59.8	47.9	52.1	42.0	54.4	3.6	33.9	61.5	4.6	27.4	67.9	4.7
جيبوتي	23,200	44	29	22	22.8	77.2	16.7	83.3	24.3	75.7	43.0	54.3	2.7	41.2	56.1	2.7	33.7	62.4	3.9
السعودية	2,000,000	15	9	7	17.5	82.5	20.2	79.8	23.4	76.6	41.8	55.7	2.5	38.0	59.3	2.7	30.1	67.1	2.8
السودان [1]	1,882,000	19	12	9	66.6	33.4	63.9	36.1	73.4	26.6	43.6	53.5	2.9	42.2	54.6	3.2	41.5	55.3	3.2
سورية	185,180	118	88	65	43.5	56.5	49.9	50.1	51.1	48.9	47.8	49.5	2.7	40.6	56.4	3.0	35.4	60.7	3.9
الصومال	637,657	17	15	14	61.8	38.2	66.8	33.2	70.3	29.7	47.0	50.2	2.8	44.2	53.1	2.7	47.4	49.8	2.8
العراق	435,052	81	55	41	33.5	66.5	32.2	67.8	30.3	69.7	44.2	52.9	2.9	42.9	53.6	3.5	40.5	56.2	3.3
عمان	309,500	12	8	5	26.3	73.7	28.4	71.6	33.9	66.1	46.4	51.2	2.4	36.8	61.1	2.1	22.1	75.3	2.6
فلسطين	...	...	...	...	25.4	74.6	28.5	71.5	32.1	67.9	...	...	...	46.7	49.8	3.5	40.4	56.7	2.9
قطر	11,607	158	54	37	1.1	98.9	...	100.0	7.8	92.2	28.7	70.5	0.8	26.5	72.0	1.5	13.3	85.7	1.0
القمر	2,236	332	247	195	71.8	28.2	72.0	28.0	72.0	28.0	46.0	51.0	3.0	40.0	57.0	3.0	42.2	55.0	2.8
الكويت	17,818	186	124	120	1.7	98.3	1.8	98.2	2.0	98.0	...	...	...	26.0	72.6	1.4	24.9	72.9	2.2
لبنان	10,452	392	360	245	12.6	87.4	14.0	86.0	16.9	83.1	34.8	60.0	5.2	30.5	62.7	6.8	21.6	69.8	8.6
ليبيا	1,775,500	5	3	2	22.1	77.9	23.6	76.4	24.3	75.7	45.9	51.7	2.4	32.2	64.5	3.3	29.5	65.8	4.7
مصر	1,009,450	84	64	52	57.2	42.8	57.4	43.6	56.6	43.4	40.0	56.1	3.9	36.9	58.8	4.3	31.1	64.5	4.4
المغرب	710,850	46	40	34	42.6	57.4	45.8	54.2	51.4	48.6	39.2	57.1	3.7	33.6	61.7	4.7	27.8	67.2	5.0
موريتانيا	1,030,700	4	3	2	58.2	41.8	60.0	40.0	60.3	39.7	44.3	52.5	3.2	42.2	55.1	2.7	40.2	56.6	3.2
اليمن	555,000	45	31	23	71.2	32.9	73.7	26.3	79.1	20.9	52.5	44.2	3.3	54.6	42.1	3.3	40.7	56.5	2.8

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، يناير 2014 .

و مما يلاحظ في الجدول رقم (03) بالنسبة للدول العربية هو الارتفاع في معدلات النمو الناجمة عن الارتفاع في معدلات الولادات حيث أنها تزيد في معظم هذه الدول (العربية) مقارنة بالدول المتقدمة و هذا راجع لعدة أسباب نذكر من أهمها[1]:

- ارتفاع درجة الوعي لدى الأفراد في الدول المتقدمة يدفعهم إلى محاولة الحصول على أكبر قدر من الراحة و تقليل الأعباء، و في ظل هذا الإطار سعيهم إلى إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال، في حيث أن واقع الحال في الدول العربية لا يتم التفكير في مثل هذه الحالات بأعباء الرعاية و أعباء التكوين و التناسب بين الإمكانات المتاحة و عدد الأطفال.
- ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يمكنها من إنجاب عدد أكبر من الأطفال و رعايتهم.
- العادات و التقاليد السائدة في الدول العربية و التي تتضمن دافعا نحو تكوين أسر كبيرة ضمانا لتوفير القوة و المكانة للأسرة.
- انخفاض الوفيات نتيجة للتطور النسبي السريع الحاصل في الخدمات الطبية علاجية أو وقائية نتيجة لاستيراد منجزات التقدم الطبي من الدول المتقدمة.
- التحسن النسبي في مستويات المعيشة من خلال التطور النسبي المحقق في الدول العربية عموما.
- انخفاض حجم الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر و هذا راجع إلى تحسن الظروف المعيشية في الأرياف في الدول غير النفطية لاعتمادها على الزراعة.

[1] كامل بكري و آخرون، **الموارد و اقتصادياتها**، دار النهضة العربية، بيروت 1996، ص: 77.

- ارتفاع نسبة السكان في الدول النفطية في المدن (الحضر) بشكل واضح و هذا راجع إلى التوسع في النشاطات الاقتصادية في المدن بالشكل الذي يوفر فرص العمل و العيش فيها.

- نزوح سكان الأرياف نحو المدن و المناطق الحضرية و تخليهم عن القطاع الإنتاجي المهم (القطاع الزراعي).

1- القوى العربية العاملة و تركيبها[1]:

يقصد بالقوة العاملة كافة الذين هم في سن العمل و قادرين عليه و الراغبين فيه أي أن القوى العاملة تشمل الفئة العاطلة عن العمل إضافة إلى العاملين فعلا.

و لا شك أن هناك عدة عوامل ترتبط بمدى إسهام القوى العاملة في القيام بالنشاطات الاقتصادية و يبرز في مقدمتها ما يلي:

- مدى توافر فرص العمل للمشاركة في هذه النشاطات و هذا يعتمد على مدى توفر النشاطات الاقتصادية و مدى تنوعها و اتساعها.
- مدى التناسب بين مخرجات نظام التعليم و التدريب و احتياجات النشاطات الاقتصادية للعاملين.

و مما يلاحظ أن حجم القوى العاملة من مجموع السكان في الوطن العربي بلغ 36% و ذلك خلال سنة 2012، و الجدول رقم (04) يبين مدى الانخفاض في معدلات المشاركة في النشاطات الاقتصادية من خلال نسبة القوة العاملة من السكان و الذي يتضح منه ما يأتي.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2013.

- انخفاض معدلات المشاركة الإجمالية بحيث أنها تقل عن 50% في معظم الأقطار العربية، و هو الأمر الذي لا يولد الحافز الذي يدفع نحو المشاركة في العمل و النشاطات الاقتصادية.
- ضعف المشاركة في النشاطات الاقتصادية بسبب محدودية هذه النشاطات و انخفاض إنتاجيتها و مداخليها.
- انخفاض معدل مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية في الدول العربية و هذا يعني بقاء نصف المجتمع ممثلا في المرأة خارج إطار المشاركة في النشاطات الاقتصادية.

(الجدول رقم 04): العمالة في الدول العربية (2000، 2005، 2012)

	القوة العاملة كنسبة منوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)		نسبة الأطفال الذين يعملون (%) (بين 5-14 سنة)			النسبة المئوية للقوة العاملة					
						ذكور	إناث	جملة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2000	2012	2012-2000	2000	2012	2012-2005			2000	2012	2000	2012	2000	2012
مجموع الدول العربية	31.9	36.0	3.3	20.0	23.2				31.7	21.7	18.8	16.8	49.5	61.5
الأردن	26.7	32.0	3.9	14.3	18.2	0.3	0.4	1.7	11.4	5.8	8.3	13.1	80.3	81.1
الإمارات	58.7	69.1	10.5	12.0	15.5	...	...	...	4.9	2.8	16.6	9.7	78.5	87.5
البحرين	46.9	52.4	6.7	21.4	19.4	6.0	3.0	5.0	1.0	0.6	27.9	24.9	71.1	74.5
تونس	33.2	38.2	2.2	25.1	26.9	3.0	2.0	2.0	24.6	19.9	28.5	30.7	46.9	49.4
الجزائر	36.4	43.9	3.4	13.7	16.9	6.0	4.0	5.0	24.3	20.5	20.1	23.9	55.6	55.6
جيبوتي	43.8	38.6	2.0	32.1	34.9	8.0	8.0	8.0	77.9	73.1	5.6	8.2	16.5	18.7
السعودية	31.8	35.6	6.8	13.5	12.8	...	...	...	6.1	5.0	9.5	8.4	84.4	86.7
السودان	32.9	42.2	3.1	28.2	29.2	14.0	12.0	13.0	61.1	49.5	8.9	8.8	30.0	41.7
سورية	28.7	34.0	3.7	19.6	15.0	5.0	3.0	4.0	27.8	19.1	27.5	31.6	44.7	49.3
الصومال	30.4	37.9	2.9	32.6	33.6	45.0	54.0	49.0	71.1	...	...	...	...	...
العراق	24.0	24.6	3.2	15.3	17.3	5.0	4.0	4.0	10.1	4.9	22.1	15.2	67.8	79.9
عُمان	33.9	37.7	4.4	16.9	16.7	...	...	...	35.8	28.0	11.4	8.2	52.8	63.8
فلسطين	...	...		13.9	18.1	...	...	17.0	...	...	...	...	...	...
قطر	52.1	74.7	12.7	15.3	11.7	...	...	...	1.3	0.7	9.8	53.5	88.9	45.8
القمر	42.2	43.7	2.6	2.8	30.3	26.0	28.0	27.0	...	68.5	...	...	...	...
الكويت	44.1	46.4	3.7	25.0	23.7	...	...	...	1.1	1.0	17.3	14.4	81.6	84.6
لبنان	34.7	43.2	2.5	22.1	23.3	3.0	1.0	2.0	3.7	1.6	31.8	28.5	64.5	69.9
ليبيا	31.8	27.2	1.9	25.2	27.8	...	...	...	6.0	2.7	19.9	21.9	74.1	75.4
مصر	31.6	32.7	2.5	21.5	24.1		4.0	9.0	33.3	23.4	22.5	12.2	44.2	64.4
المغرب	35.6	37.2	1.5	43.1	44.5	9.0	8.0	8.0	36.1	24.1	20.5	28.6	43.4	47.3
موريتانيا	40.9	46.6	3.6	23.1	26.4	14.0	15.0	15.0	52.9	49.8	5.1	5.4	42.0	44.8
اليمن	22.6	24.5	3.6	23.6	25.9	21.0	24.0	23.0	50.9	36.8	9.4	8.7	39.7	54.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2013، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو 2014 - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2014.

(الجدول رقم05): بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية (2005، 2011، 2012).

المؤشـــر	السنـة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2012	60.0	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2012	30.0	%
نسبة الفئة العمرية (15 - 65) سنة لإجمالي السكان	2012	65.0	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2012	5.0	%
الأمية بين البالغين	2011 - 2005	22.5	%
الأمية بين الذكور البالغين	2011 - 2005	15.0	%
الأمية بين الإناث البالغات	2011 - 2005	30.0	%
الأمية بين الشباب	2011	8.5	%
الأمية بين الشباب الذكور	2011	6.0	%
الأمية بين الشابات الإناث	2011	11.0	%
فجوة النوع الاجتماعي في الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين	2011 - 2005	0.8	
فجوة النوع الاجتماعي في الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب	2011 - 2005	0.9	
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2011	89.0	%
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2011	91.0	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2011	86.0	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2011	0.92	
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2011	11.2	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2011	11.6	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (إناث)	2011	10.7	سنة
معدل التسرب في التعليم الأساسي (جملة)	2011	9.0	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (ذكور)	2011	6.0	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (إناث)	2011	12.0	%
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي الإجمالي	2011	4.5	%
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي	2011	16.0	%
العمر المتوقع عند الميلاد	2012	71.0	سنة
معدل الخصوبة للمرأة في سن الإنجاب	2012	2.9	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2012	24.0	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2012	30.0	طفل
إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2011	5.8	%
الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	2011	50.7	%
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2011	87.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2011	93.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2011	77.0	%
نسبة السكان الذين يتوفر لهم خدمات صرف صحي مناسب	2011	83.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يتوفر لهم خدمات صرف صحي مناسب	2011	93.0	%
نسبة سكان الريف الذين يتوفر لهم خدمات صرف صحي مناسب	2011	69.0	%

المصدر:- قاعدة معلومات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، فبراير 2013 - برناسج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014 - "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة - قاعدة معلومات اليونسكو، فبراير 2014.

المطلب الثالث: الموارد الاقتصادية في الوطن العربي.

تحتل دراسة اقتصاديات الوطن العربي أهمية كبيرة و هذا يعود إلى الحاجة الماسة و ضرورة تحليل واقع اقتصاديات البلدان العربية بصورة شمولية بحيث يتم توضيح أبرز السمات الأساسية فيها و التركيز على دراسة الموارد الاقتصادية في الوطن العربي و دراسة القطاعات الاقتصادية و استخلاص الخصائص العامة فيها، حيث يتوفر الوطن العربي على موارد اقتصادية هائلة تحتل أهمية أساسية في قيام النشاطات الاقتصادية و توسعها و تطورها.

1- الموارد المعدنية العربية:

يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة في الموارد المعدنية و المتمثلة أساسا في وجود النفط الخام و الغاز الطبيعي، إضافة إلى العديد من الخامات المعدنية الأخرى، نتطرق إليها فيما يلي:

1-1- **النفط العربي**[1]: توجد في الوطن العربي مصادر ضخمة من النفط حيث بلغت احتياطات النفط المؤكدة فيه كما يوضح ذلك الجدول رقم (06) ب (713) مليار برميل في نهاية سنة 2013، و هذه الاحتياطات تمثل نسبة قدرها 56% من الاحتياطي المؤكد عالميا، أي أن الوطن العربي لديه أكثر من نصف احتياطي النفط العالمي و هو ما يمثل أهمية كبيرة في هذا المورد الطبيعي خاصة إذا ما تم الأخذ بالاعتبار أهميته كمصدر الطاقة و الاستخدام في الصناعة و كمصدر للحصول على العوائد، و تحتل خمسة دول عربية النسبة الأكبر في تشكيل هذا الاحتياطي تأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية و التي يوجد فيها (265.90) مليار برميل بنسبة 37.2% من إجمالي احتياطي الدول العربية للنفط، و نسبة قدرها 20.8%من الاحتياطي النفطي العالمي، و تمتلك كل من العراق و الإمارات و الكويت

[1] عبد العزيز هيكل، **النفط و تطور البلاد العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص: 51.

نسب متقاربة من هذا الاحتياطي، و بحدود أكثر من (100) مليار برميل تقريبا في كل منها، و هذا يعني امتلاك الوطن العربي لإمكانات ضخمة من الموارد النفطية يرتكز وجودها في دول معينة في حين يقل في بعض الدول العربية الأخرى، و بالتالي التباين الواضح في امتلاك النفط[1].

الجدول رقم (06): احتياطي النفط عربيا و عالميا (2009-2013) مليار برميل عند نهاية السنة.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2014.

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير 2012/2013 (%)
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.0
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
السعودية	264.59	264.59	265.40	265.90	265.90	0.0
سورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العراق	143.10	142.30	141.40	145.30	145.30	0.0
قطر	26.70	25.50	25.30	24.90	24.90	0.0
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيا	46.42	47.10	48.00	48.50	48.50	0.0
مصر	4.50	4.30	4.30	4.20	4.20	0.0
السودان	5.00	5.00	5.00	1.50	1.50	0.0
عُمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50	0.0
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**713.0**	**711.5**	**712.1**	**713.0**	**713.0**	**0.0**
انغولا	9.50	9.06	9.06	9.06	9.06	0.0
ايران	137.62	151.17	154.58	157.30	157.30	0.0
فنزويلا	99.40	99.40	99.40	99.40	99.40	0.0
نيجيريا	37.20	37.20	37.20	37.14	37.14	0.0
الاكوادور	6.51	7.21	8.24	8.24	8.24	0.0
اجمالي دول أوبك غير العربية	**290.2**	**304.0**	**308.5**	**311.1**	**311.1**	**0.0**
اجمالي دول أوبك	**982.5**	**995.0**	**1000.1**	**1007.2**	**1007.2**	**0.0**
البرازيل	12.80	12.86	13.99	13.15	13.22	0.5
المملكة المتحدة	3.08	2.86	2.83	3.10	2.98	3.9-
النرويج	6.68	5.67	5.32	5.37	5.83	8.6
الولايات المتحدة	19.12	19.12	20.68	28.95	31.78	9.8
المكسيك	10.40	10.40	10.16	10.26	10.07	1.9-
كندا	6.10	6.10	5.60	6.00	6.00	0.0
كومنولث الدول المستقلة	98.90	98.90	98.90	119.06	118.89	0.1-
منها : اذربيجان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيا الاتحادية	60.00	60.00	60.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصين	20.35	20.35	20.35	23.72	24.38	2.8
باقي دول العالم	33.83	39.19	43.17	32.70	40.41	23.6
اجمالي العالم	**1214.5**	**1231.0**	**1241.6**	**1266.5**	**1277.7**	**0.9**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**58.7**	**57.8**	**57.4**	**56.3**	**55.8**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

1- احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

2- الاحتياطي العالمي لا يشمل احتياطيات النفوط الثقيلة جدا والبيتومين في فنزويلا.

3- احتياطي كندا لا يشمل احتياطيات النفوط غير التقليدية، ومنها الاحتياطي الموجود في رمال القار.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

تتأكـ

د أهمية امتلاك الوطن العربي للنفط في كون أن نسبة احتياطات النفط العربي تشكل ما يقارب (71%) من احتياطات النفط المؤكدة في دول الاوبيك (OPEC) منظمة الدول المصدرة للبترول، و هذا يعني أن الوطن العربي يحتل الأهمية النسبية الكبيرة في امتلاكه لهذا المورد، و الذي تزداد أهميته عبر الزمن بفعل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى اتساع استخدامه كمصدر الطاقة في ظل محدودية مصادر الطاقة البديلة الأخرى من ناحية و كلفتها المرتفعة من ناحية أخرى، إضافة إلى التوسع في استخدامه كأحد المستلزمات الهامة و الرئيسية في العديد من الصناعات المتطورة و المتزايدة باستمرار، و بالتالي مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه الوطن العربي من خلال امتلاكه للاحتياطات الضخمة من ناحية، و من ناحية أخرى يوضح مدى الخطورة التي ترتبط بمثل هذا الواقع[1].

الجدول التالي (الجدول رقم 07) يمثل إنتاج النفط الخام عربيا و عالميا (2009-2013).

[1] نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت 1999، ص: 136.

(الجدول رقم 07): انتاج النفط الخام عربيا و عالميا (2009-2013)(ألف برميل)

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير (%) 2012/2013
الإمـــارات	2241.6	2324.0	2564.0	2652.5	2741.0	3.3
البحريـــن	182.0	182.0	190.0	173.0	175.8	1.6
تونـــس	82.0	78.8	70.0	66.8	62.7	6.1-
الجزائـــر	1221.0	1189.8	1262.0	1203.0	1206.0	0.2
الســعودية	8184.0	8165.6	9311.0	9763.4	9696.0	0.7-
ســورية	375.1	387.0	330.0	170.0	31.0	81.8-
العـــراق	2346.0	2359.0	2653.0	2942.0	3024.0	2.8
قطـــر	733.0	733.4	734.0	736.0	722.0	1.9-
الكويـــت	2261.6	2312.1	2658.7	2977.6	2924.9	1.8-
ليبيـــا	1473.9	1495.0	589.5	1454.0	661.0	54.5-
مصـــر	546.2	560.7	566.0	571.5	571.9	0.1
الســودان	475.2	462.1	453.0	82.0	85.0	3,7
عُمـــان	712.0	758.3	780.2	813.2	844.0	3.8
اليمـــن	284.1	275.0	190.0	180.1	158.8	11.8-
إجمالي الدول العربية	**21117.7**	**21282.8**	**22351.4**	**23785.1**	**22904.1**	**3.7-**
أنغـــولا	1738.9	1757.6	1618.0	1704.0	1656.0	2.8-
إيـــران	3557.1	3544.0	3576.0	3739.8	3396.0	9.2-
فنـــزويلا	2878.1	2853.6	2880.9	2803.9	2813.0	0.3
نيجيريـــا	1842.0	2048.3	1974.8	1954.1	1731.0	11.4-
الاكـــوادور	464.7	476.4	500.3	503.6	525.0	4.2
إجمالي دول أوبك غير العربية	**10480.8**	**10679.9**	**10550.0**	**10705.4**	**10121.0**	**5.5-**
إجمالي دول أوبك	**28941.9**	**29258.8**	**30322.2**	**32433.9**	**31095.9**	**4.1-**
البرازيـــل	1957.0	2049.7	2094.0	2017.5	2092.2	3.7
المملكة المتحدة	1292.7	1196.2	993.6	869.0	777.4	10.5-
النرويـــج	2017.0	1875.0	1739.4	1604.5	1500.0	6.5-
الولايات المتحدة	5309.0	5486.0	5642.5	6504.2	7343.7	12.9
المكسيـــك	2620.7	2594.3	2561.3	2553.9	2531.5	0.9-
كنـــدا	2034.0	2016.8	2082.8	2339.5	2450.6	4.7
كومنولث الدول المستقلة	12661.0	13220.5	13264.5	12792.0	13271.9	3.8
منها : اذربيجـان	1014.0	1027.4	931.0	861.3	865.2	0.5
اوزبكستان	85.0	87.0	86.0	70.0	59.0	15.7-
تركمانستان	220.0	220.0	220.0	215.4	229.7	6.6
روسيـــا الاتحادية	9919.3	10147.6	10325.0	9935.0	10403.9	4.7
كازاخستان	1285.8	1600.0	1600.0	1559.5	1618.9	3.8
الصيـــن	3802.0	4049.0	4090.2	4228.1	4211.5	0.4-
باقي دول العالم	7442.1	7501.6	7136.9	6156.8	8312.7	35.0
اجمالي العالم	**70734.0**	**71951.8**	**72506.6**	**73556.0**	**75516.6**	**2.7**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**29.9**	**29.6**	**30.8**	**32.3**	**30.3**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

أ- انتاج كل من السعودة و الكويت يشمل نصف انتاج المنطقة المقسومة.
ب- انتاج اوبك لا يشمل انتاج اندونيسيا التي علقت عضويتها في المنظمة.

المصدر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

1-2- الغاز الطبيعي العربي

يمتلك الوطن العربي احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي بلغت (54382) مليار متر مكعب في نهاية سنة 2013 و كما يبين الجدول رقم (08) الخاص باحتياطي الغاز الطبيعي عربيا و عالميا لسنة 2013، و هذه الاحتياطات تشكل نسبة (57.2%) من احتياطات الغاز المؤكدة لدى دول الأوبيك، و تمثل نسبة قدرها (27.3%) من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة عالميا[1].

رغم أن نسبة احتياطات الغاز المؤكدة في الوطن العربي من احتياطات الغاز الطبيعي العالمي مقارنة نسبة احتياطاته من النفط تعتبر منخفضة إلا أنها تبقى مرتفعة عالميا و لها أهميتها الاقتصادية الكبيرة، و تتزايد أهمية الغاز الطبيعي بفعل التطور التكنولوجي الواسع الذي أدى إلى تحقيق ذلك، و يعتبر الغاز الطبيعي ثاني أهم موارد الثروة المعدنية في الوطن العربي [2]

[1] **جامعة الدول العربية، الامانة العامة**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

[2] يوسف عبد الله صايغ، **ازمة النفط الراهنة و مستقبل الاقتصاديات العربية**، الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص: 71.

الجدول رقم (08) احتياطي الغاز الطبيعي عربيا و عالميا لعام (2009-2013)

(مليار متر مكعب عند نهاية السنة).

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير (%) 2012/2013
الإمـــارات	6091	6091	6091	6091	6091	0.0
البحريـــن	92	92	92	92	92	0.0
تونـــس	65	65	65	65	65	0.0
الجزائـــر	4504	4504	4504	4504	4505	0.0
السـعودية	7920	8016	8150	8234	8234	0.0
ســـورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3170	3170	3158	3694	3694	0.0
قطـــر	25340	25190	25030	24400	24400	0.0
الكويـــت	1784	1784	1784	1784	1784	0.0
ليبيـــا	1549	1495	1547	1532	1532	0.0
مصـــر**	2211	2193	2045	2186	2186	0.0
الســودان	85	85	85	85	85	0.0
عُمـــان	950	950	950	950	950	0.0
اليمـــن	479	479	479	479	479	0.0
إجمالي الدول العربية	**54525**	**54399**	**54265**	**54381**	**54382**	**0.0**
أنغـــولا	275	275	275	275	275	0.0
إيـــران	29610	33090	33090	33780	33780	0.0
فنـــزويلا	5065	5525	5525	5563	5563	0.00
نيجيريـــا	5292	5110	5154	5118	5118	0.0
الاكـــوادور	8	8	8	6	6	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**40250**	**44008**	**44052**	**44742**	**44742**	**0.0**
إجمالي دول أوبك	**90608**	**94258**	**94316**	**94981**	**94982**	**0.0**
البرازيـــل	364	366	417	396	389	1.8-
المملكة المتحدة	292	256	253	246	244	0.8-
النرويـــج	2313	2039	2007	2070	2090	1.0
الولايات المتحدة	6928	6928	7717	9877	10539	6.7
المكسيـــك	360	339	490	488	484	0.8-
كنـــدا	1754	1754	1727	1930	1889	2.1-
كومنولث الدول المستقلة	61301	61301	61301	61675	61675	0.0
منها : اذربيجـان	850	850	850	991	991	0.0
اوزبكستان	1841	1841	1841	1841	1841	0.0
تركمانستان	7504	7504	7504	7504	7504	0.0
روسيـــا الاتحادية	47573	47573	47573	47805	47806	0.0
كازاخستان	2407	2407	2407	2407	2407	0.0
الصيـــن	3036	3036	3036	4006	4406	10.0
باقي دول العالم	17095	17160	15777	15297	18025	17.8
إجمالي العالم	**188218**	**191586**	**191042**	**195108**	**198865**	**1.9**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**29.0**	**28.4**	**28.4**	**27.9**	**27.3**	

(*) بيانات تقديرية.

(**) بيانات رسمية.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2014.

2- القطاع الزراعي في الدول العربية:

إن الزراعة العربية تحتل أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية، حيث المساهمة المرتفعة للزراعة في توليد الناتج و الدخل المحليين إضافة إلى استيعابها الجزء الأكبر من العاملين في الاقتصاد، إن دور القطاع الزراعي في الدول العربية و بالذات في عملية التنمية يتأتى من خلال ما يمكن أن تسهم به من مهام في تحقيق هذه العملية[1].

2-1- أهمية الزراعة العربية:

- توفير التمويل لعملية التنمية و بالذات من خلال اسهامها في تمويل التنمية الصناعية.
- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- خلق سوق للسلع الصناعية، أي إسهام الزراعة في خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي من أجل تحفيزه على التطور و التوسع.
- توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية.
- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية.
- تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.

[1] دورين واينز، **الإصلاح الزراعي بين المبدأ و التطبيق**، دار الطليعة للنشر و التوزيع، بيروت 1985، ص: 63.

- المساهمة في رفع النمو الاقتصادي الإجمالي للدول العربية[1].

2-2- واقع الإنتاج الزراعي العربي:

تشير التقديرات إلى أن المساحة الإجمالية للدول العربية (1402)مليون هكتار و لا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة (80) مليون هكتار أي نحو (5.7%) من المساحة الكلية للدول العربية، و تقدر مساحة الأراضي لسنة (2011) بحوالي (76) مليون هكتار مقارنة بحوالي (66) مليون هكتار سنة (2000)، و تعكس هذه الزيادة اتجاه السياسات الزراعية في معظم الدول العربية نحو التوسع الأفقي و استغلال المزيد من المساحات المتاحة و الصالحة للزراعة. و الجدول رقم (09) يبين المساحة الزراعية الكلية لمجموع البلدان العربية و استخداماتها.

[1] عبد الهادي يموت، **العجز الغذائي و مهمة التنمية العربية**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1985، ص: 59.

(الجدول رقم 09): الاراضي الزراعية و استخداماتها في الدول العربية

(2000و 2005و 2010-2012)

(ألف هكتار)

	2000	2005	2010	2011	2012	معدل التغير السنوي (%) 2012-2000	معدل التغير (%) 2012-2011
أولا : المساحة الزراعية الكلية	65,429	71,412	68,486	75,268	79,198	1.6	5.2
1- الأراضي الزراعية المستديمة	7,204	8,251	8,996	9,322	9,390	2.2	0.7
2- الأراضي الزراعية الموسمية	58,225	63,161	59,490	65,946	69,808	1.5	5.9
أ- الزراعة المطرية	32,998	33,104	35,474	41,024	38,460	1.3	6.3-
ب- الزراعة المروية	9,500	10,657	10,444	14,894	14,997	3.9	0.7
(الأراضي المتروكة (بور))	15,727	19,400	13,572	10,028	16,351	0.3	63.1
ثانيا : مساحة الغابات*	93,782	92,687	94,887	*49,008	*48,790	5.3-	0.4-
ثالثا : مساحة المراعي	420,943	468,647	494,259	494,288	425,295	0.1	14.0-

(*) بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في حوالي منتصف عام 2011.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2014.

و من تحليل واقع الإنتاج الزراعي في الدول العربية يمكن ملاحظة ما يلي[1]:

- تحقق تطور واضح في إنتاج الحبوب رغم أن هناك تقارب في مستويات الإنتاج، و يمكن تفسير زيادة إنتاج هذه المحاصيل في السنوات الأخيرة بالاهتمام الكبير بتطوير الإنتاج الزراعي و توجيه الاستثمارات اللازمة لهذا المجال الحيوي.
- رغم التطور المتحقق في إنتاج الحبوب فإن هناك تذبذبا واضحا في هذا الإنتاج و عدم وجود اتجاه منظم نحو الزيادة، و يمكن تفسيره من خلال التأثير المهم للعوامل الطبيعية المناخية على الإنتاج الزراعي؛
- شكلت ثلاثة محاصيل زراعية النسبة الأكبر في إنتاج الحبوب و هي القمح و الأرز و الشعير، و هي محاصيل ترتبط مباشرة بالاستهلاك اليومي الأساسي.
- وجود تطور كبير في إنتاج الخضر و الفواكه في الوطن العربي، لأن التوجه نحو زيادة الإنتاج منها يرتبط بقيمها الغذائية العالية من ناحية و بقيمتها الاقتصادية المرتفعة من ناحية أخرى.
- درجة الانتظام في إنتاج الخضر و الفواكه أكبر مقارنة في إنتاج الحبوب و ذلك راجع لاستخدام بعض معطيات التقدم العلمي و التكنولوجي في إنتاجها.
- ينتج الوطن العربي العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى كالبقوليات و القصب السكري.

و الجدول التالي (الجدول رقم 10) يبين تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية لسنة (2000، 2005، 2010، 2012- 2013)

1- [1] عبد الحسين وداي، **التخطيط و التنمية الزراعية في الوطن العربي**، في التخطيط لتنمية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص: 86.

(الجدول رقم 10): تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية

(200و 2005 و 2010 و 2012و 2013)

المحصـــول	2000			2005			2010			2012			2013*			نسبة التغير% (2012-2013)		
	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبـــوب	37,606	27,184	1,383	51,728	32,687	1,583	49,246	33,415	1,474	51,016	31,630	1,613	53,374	31,026	1,720	4.6	1.9-	6.7
(القمح)	16,865	10,739	1,570	25,652	12,690	2,021	23,848	10,360	2,302	26,086	11,213	2,326	27,382	11,666	2,347	5.0	4.0	0.9
(الارز)	6,151	704	8,737	6,607	755	8,750	4,707	551	8,548	6,630	764	8,678	7,904	903	8,755	19.2	18.2	0.9
(الشعير)	2,830	6,488	436	4,552	6,099	746	6,459	6,364	1,015	5,418	5,765	940	4,962	5,487	904	8.4-	4.8-	3.8-
(الذرة الشامية)	6,989	1,471	4,751	8,224	1,825	4,506	7,207	1,545	4,665	8,977	1,809	4,962	10,095	1,980	5,100	12.5	9.4	2.8
(الذرة الرفيعةوالدخن)	4,771	7,782	613	6,693	11,318	591	7,025	14,595	481	3,905	12,079	323	3,031	10,990	276	22.4-	9.0-	14.7-
الدرنيـــات	7,360	404	18,218	11,864	570	20,819	12,180	520	23,423	14,916	616		16,532	672	24,613	10.8	9.0	1.6
البقوليـــات	1,255	1,314	955	1,406	1,268	1,108	1,235	1,228	1,006	1,352	1,389	973	1,420	1,478	961	5.0	6.4	1.3-
البـذور الزيتيـة	2,927	3,754	780	6,156	6,775	909	7,473	8,949	835	7,633	8,842	863	7,730	8,789	880	1.3	0.6-	1.9
الخضـــروات	39,164	2,147	18,241	46,111	2,331	19,780	54,067	2,451	22,059	53,401	2,363	22,599	53,135	2,323	22,877	0.5-	1.7-	1.2
الفاكهـــة	27,367	2,528	10,826	27,076	4,145	6,532	25,445	2,517	10,109	27,418	3,418	8,022	28,463	3,987	7,139	3.8	16.6	11.0-
الالياف	1,801	690	2,610	1,393	770	1,810	1,029	434	2,373	1,166	538	2,167	1,296	599	2,162	11.2	11.4	0.2-
قصب السكر	22,897	228	100,425	24,490	224	109,176	23,285	222	104,969	23,111	223	103,637	23,026	224	102,964	0.4-	0.3	0.6-
الشمنـــدر	7,325	148	49,493	7,895	168	46,884	11,826	235	50,348	12,864	254	50,646	13,417	265	50,659	4.3	4.3	0.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2014.

* تقديري

والأمر الأكثربروزا في حالة الزراعة العربية يتمثل في عجزها من تأدية دورها في تلبية احتياجات الوطن العربي، و يتأكد هذا العجز من المبالغ الكبيرة التي يتم بها استيراد السلع الغذائية الرئيسية[1].

- إن الصادرات و الواردات الزراعية قد حققت إيرادات صافية أي زيادة الواردات على الصادرات الزراعية، و بالتالي فإن الزراعة العربية لا تؤدي دورها في تسهيل عملية التنمية.
- وجود تفاوت واسع في حصة الفرد الواحد من الواردات الزراعية، علما بأن مدى هذا الاعتماد مرتفع في معظم الدول العربية ارتباطا بزيادة الواردات الزراعية عن صادراتها من أجل تغطية احتياجات الأفراد.

و الجدول التالي (الجدول رقم 11) يبين قيمة الصادرات و الواردات الزراعية و نسبة النمو السنوي لكل منها للمدة الزمنية (200، 2005، 2010-2012)

[1] عبد الصاحب العلوان، **ازمة التنمية الزراعية**، افاق الاقتصاد العربي، العدد (117)، الامارات العربية، ابو ظبي، 1999، ص: 49

(الجدول رقم 11): الصادرات و الواردات الزراعية العربية

(2000و 2005و 2010-2012)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية					معدل التغير السنوي %		الواردات الزراعية					معدل التغير السنوي %	
	2000	2005	2010	2011	2012	2012-2000	2012-2011	2000	2005	2010	2011	2012	2012-2000	2012-2011
مجموع الدول العربية	5,243	10,493	18,320	19,050	19,155	11.4	0.6	27,911	39,807	83,687	86,470	89,592	10.2	3.6
الأردن	294	652	1,113	1,187	1,267	12.9	6.7	840	1,403	2,425	2,605	2,829	10.6	8.6
الإمارات	822	2,396	3,048	3,066	3,449	12.7	12.5	2,693	3,657	11,487	11,807	12,456	13.6	5.5
البحرين	33	47	293	320	383	22.7	19.8	422	642	1,221	1,228	1,334	10.1	8.6
تونس	429	963	1,160	1,357	1,318	9.8	2.9-	756	1,171	2,138	2,748	2,825	11.6	2.8
الجزائر	33	95	125	148	170	14.6	14.7	2,592	3,922	6,223	6,807	7,529	9.3	10.6
جيبوتي	3	16	77	81	90	32.8	11.3	140	209	477	483	550	12.1	13.8
السعودية	476	1,267	3,114	3,553	3,632	18.5	2.2	5,402	8,792	16,854	20,009	21,657	12.3	8.2
السودان	408	514	460	395	328	1.8-	17.0-	442	851	1,724	1,525	1,254	9.1	17.8-
سورية	658	848	2,562	2,537	1,644	7.9	35.2-	863	1,606	3,714	3,257	2,221	8.2	31.8-
الصومال	110	112	165	185	208	5.4	12.2	137	264	376	401	428	10.0	6.7
العراق	6	30	41	43	50	19.3	15.8	1,921	3,048	6,081	6,729	7,018	11.4	4.3
عُمان	335	418	804	921	932	8.9	1.2	1,057	1,053	2,348	1,698	1,739	4.2	2.4
فلسطين	80	53	55	51	52	3.5-	2.0	529	537	535	529	519	0.2-	1.9-
قطر	9	31	21	23	25	8.9	8.4	396	696	1,924	2,166	2,309	15.8	6.6
القمر	6	13	12	12	12	6.2	3.3	16	41	74	85	86	15.0	1.0
الكويت	54	57	127	141	148	8.8	5.1	1,249	1,476	2,249	2,316	2,267	5.1	2.1-
لبنان	138	292	518	539	566	12.5	5.0	1,088	1,370	2,732	2,807	2,959	8.7	5.4
ليبيا	55	7	7	2	2	23.0-	20.1	1,206	1,268	2,231	2,451	1,900	3.9	22.5-
مصر	518	1,169	2,451	2,406	2,495	14.0	3.7	3,532	4,009	11,737	8,636	8,938	8.0	3.5
المغرب	695	1,353	1,962	1,852	2,134	9.8	15.2	1,668	2,303	4,180	5,287	5,726	10.8	8.3
موريتانيا	13	16	43	42	45	11.0	8.2	168	174	342	355	404	7.6	13.9
اليمن	68	144	162	189	205	9.6	8.5	794	1,315	2,615	2,541	2,645	10.5	4.1

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (فاو) قاعدة البيانات 2014.

إن الفجوة الغذائية في معظم المنتجات الزراعية العربية كبيرة وواسعة، و بالذات في المحاصيل و المنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب، و هي المنتجات التي ترتبط باستهلاك الفرد الضروري لحياته و استمراره، و رغم أن هذه الفجوة الغذائية تقل في حالة بعض المنتجات كالبقوليات و الخضر و الفواكه، إلا أن ما يلاحظ أن الفجوة تزايدت في معظم المنتجات الزراعية و هو ما أدى إلى تدني نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي [1]، حيث يعتمد الوطن العربي على أكثر من نصف احتياجاته منها على الخارج، و الجدول الموالي (الجدول رقم 12) يوضح الفجوة الغذائية و نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي لسنة (200، 2005، 2010- 2012).

[1] محمد علي الفرا، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1999، ص: 141.

(الجدول رقم 12): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية

(2000و 2005و 2010-2012)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2011	2012	معدل التغير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية %		نسبة الاكتفاء الذاتي %				
						2012- 2011	2012- 2000	2000	2005	2010	2011	2012
الاجمـــالي	13,905	18,060	34,345	34,441	34,842	1.2	8.0					
الحبوب والدقيق	6,378	9,661	17,878	18,436	19,241	4.4	9.6	44.7	49.7	44.6	45.7	43.3
(القمح والدقيق)	2,752	4,497	8,054	8,414	8,900	5.8	10.3	47.7	49.9	42.8	43.4	46.4
(الشعير)	956	1,400	2,305	2,243	2,181	2.8-	7.1	25.2	32.4	40.7	40.6	29.9
(الأرز)	1,120	1,470	3,415	3,648	3,781	3.6	10.7	67.8	70.6	55.9	59.8	68.8
(الذرة الشامية)	1,323	2,098	3,650	4,050	7,282	79.8	15.3	38.5	36.2	30.9	29.2	30.3
البطاطس	92	104	109	-102	-302	...	...	99.3	100.6	101.2	105.4	99.4
سكر (مكرر)	1,163	1,359	3,436	3,207	3,251	1.4	8.9	37.8	38.5	33.4	30.1	30.4
بقوليات	414	414	737	876	975	11.4	7.4	62.7	56.2	55.5	52.8	48.8
زيوت وشحوم	1,101	1,960	4,210	3,914	3,667	6.3-	10.5	44.3	28.1	36.8	41.2	41.6
الخضراوات	265	66-	869-	1,631-	2,393-	...	...	99.3	100.1	102.7	106.6	102.5
الفواكه	285	448	69-	25-	42-	...	...	97.6	95.9	97.5	98.5	97.9
لحوم	1,439	2,610	6,120	6,630	7,019	5.9	14.1	85.4	80.9	75.5	75.6	72.0
الألبان ومنتجاتها	1,914	2,856	3,321	3,701	4,082	10.3	6.5	71.4	71.4	77.7	72.7	71.4
البيـــض	64	57	4	41	40	2.0-	3.8-	96.8	95.9	95.6	95.5	95.8
الاسمـاك	252-	1,343-	530-	606-	696-	14.9	8.8	107.4	103.1	100.7	100.9	102.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2012.
(-) تعني الفائض

3-القطاع الصناعي في الدول العربية:

ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات هي مجموعة الصناعات الاستخراجية و مجموعة الصناعات التحويلية، و في ضوء ذلك يمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي لسنة (2005) من خلال الجدولين التاليين (الجدول رقم 13) و (الجدول رقم 14).

(الجدول رقم 13): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)

(1995و 2000و 2005و 2009-2013)

(مليون دولار)

	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول العربية	106,438	215,862	440,086	537,653	708,430	950,024	1,045,298	1,017,843
الأ ر د ن	222	242	395	785	877	1133	1021	795
الإمـــارات	16,641	29,987	62,139	69231	90959	137717	147549	157152
البحريـــن	900	2,236	3,419	4555	5584	8011	7833	8771
تونـــس	651	1,006	1,597	2335	3008	4147	3450	3155
الجزائـــر	10,699	21,536	45,786	42977	56426	72222	67454	65359
جيبوتـــي	0	3	1	1	2	2	2	2
الســعودية	44,238	69,973	152,505	162342	218994	324138	349720	335062
الســودان	18	956	2,717	6783	6683	3613	3595	3107
ســورية	1,106	5,204	7,457	11752	14900	...	...	...
العـــراق	55	21,684	28,872	48180	62880	99145	109098	108705
عُمـــان	5,288	9,807	15,354	19418	27256	36379	40234	39864
قطـــر	3,004	10,732	25,958	43810	65864	98668	107889	110224
القمـــر	14	12	23	0	0	0	0	0
الكويـــت	10,510	18,070	42,004	52342	64448	97793	113784	110677
لبنـــان	0	0	89	165	172	202	204	222
ليبيـــا	7,427	13,646	33,681	37785	48389	18305	61057	39942
مصـــر	4,148	6,384	10,644	26762	29999	33511	19411	20343
المغـــرب	672	797	1,015	2092	3512	5115	4686	4947
موريتانـيا	146	141	266	706	1165	1465	1151	1152
اليمـــن	702	3,445	6,165	5631	7311	8458	7160	8363

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014 وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

(الجدول رقم 13)(تابع): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)

(1995و 2000و 2005و 2009-2013)

(مليون دولار)

	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول العربية	**56,706**	**76,122**	**111,094**	**174,286**	**200,341**	**222,470**	**242,279**	**252,893**
الأ ر د ن	856	1,139	2012	4268	4437	4916	5125	5747
الإمـــارات	6,402	13,610	19160	23315	25744	29897	32676	34314
البحريـــن	1,041	914	1628	3207	3724	4330	4569	4820
تونـــس	3,423	3,141	4628	7307	7278	6859	7215	7486
الجزائـــر	3,576	3,167	4596	6420	6727	7324	7522	9035
جيبوتـــي	13	13	17	22	25	28	30	32
الســعودية	13,696	18,211	31324	46560	58179	67201	72048	75536
الســودان	480	904	3006	5060	5803	6084	6066	5490
ســورية	1,466	781	2142	2719	2779	...	...	...
العـــراق	582	236	659	2906	3144	5242	5847	6250
عُمـــان	643	1,117	2619	5603	6203	8153	8544	8497
قطـــر	684	966	4394	9223	11218	15882	19291	19802
القمـــر	10	9	17	26	28	32	32	33
الكويـــت	2,977	2,610	5866	5429	6894	8648	10382	11900
لبنـــان	1,010	1,970	1537	2673	2819	3026	3200	3391
ليبيـــا	2,123	2,316	2385	4358	4611	802	2997	1848
مصـــر	10,127	18,363	14959	29756	35166	37126	39657	40642
المغـــرب	6,867	6,019	8872	12992	12829	14385	14214	15111
موريتانيـا	91	76	190	113	123	130	141	157
اليمـــن	639	561	1083	2329	2611	2407	2723	2802

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

(الجدول رقم 14): القيمة المضافة للقطاع الصناعي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2013)

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي الناتج الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**1,017,843**	**37.2**	**252,893**	**9.2**	**1,270,736**	**46.5**
الأ ر د ن	795	2.4	5,747	17.1	6,542	19.4
الإمـــارات	157,152	39.1	34,314	8.5	191,465	47.6
البحريـــن	8,771	26.8	4,820	14.7	13,591	41.5
تونـــس	3,155	6.7	7,486	15.9	10,641	22.6
الجزائـــر	65,359	28.9	9,035	4.0	74,394	32.9
جيبوتـــي	2	0.1	32	2.2	34	2.3
الســعودية	335,062	44.8	75,536	10.1	410,598	54.9
الســودان	3,107	5.0	5,490	8.9	8,597	13.9
ســورية	...	...	...	...	...	...
العـــراق	108,705	55.6	6,250	3.2	114,956	58.8
عُمـــان	39,864	50.0	8,497	10.7	48,361	60.7
قطـــر	110,224	54.4	19,802	9.8	130,026	64.2
القمـــر	0	0.0	33	5.7	33	5.7
الكويـــت	110,677	62.9	11,900	6.8	122,577	69.7
لبنـــان	222	0.5	3,391	7.5	3,613	8.0
ليبيـــا	39,942	62.0	1,848	2.9	41,790	64.9
مصـــر	20,343	7.5	40,642	15.0	60,985	22.5
المغـــرب	4,947	4.7	15,111	14.3	20,058	19.0
موريتانـيا	1,152	27.7	157	3.8	1,309	31.4
اليمـــن	8,363	23.3	2,802	7.8	11,165	31.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2014.

يلاحظ من الجدولين (13، 14) على التوالي أن مجموعة الصناعات الاستخراجية تساهم بدرجة أكبر بكثير من مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية، حيث يتضح أنه مع بداية سنة (1995) كانت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 19.3% ثم ظلت هذه المساهمة تتزايد حتى وصلت الى 38.8% و ذلك سنة (2005).

و على الجانب الآخر نجد أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي تكاد تكون ثابتة، حيث كانت بقيمة 10.7% سنة 1995، و ظلت ثابتة تقريبا حتى سنة (2005)، و تجدر الاشارة أن مساهمة القطاع الصناعي العربي في مجموعه في الناتج المحلي الاجمالي زادت من (29.2%) سنة 1994، الى أن وصلت إلى (46.6%) عام (2013) و ترجع زيادة هذه المساهمة بالطبع إلى الصناعات الاستخراجية نظرا لأن المصدر الرئيسي لتوليد الناتج الصناعي في الاقتصاد العربي هو النفط و الغاز.

و من الواضح أن الناتج الصناعي العربي يحتاج إلى إعادة هيكلة، فالصناعات الإستخراجية تحتاج إلى استخدام أكثر للخامات المعدنية و غير المعدنية و من ناحية أخرى فإن الصناعات التحويلية تحتاج إلى تحديث و استعمال أكثر للإنجازات العلمية و التكنولوجية[1].

و في الأخير يمكن الإشارة إلى أن القطاع الصناعي العربي لم يستطع الاستمرار في تحقيق معدلات عالية تمكنه من التوصل إلى قيادة الحركة التنموية العربية على الرغم من مساهمته الكبيرة في زيادة الناتج المحلي، فقد بقيت الزراعة و

[1] حسين علي بخيت، **التكامل الصناعي الزراعي**، دار الرشيد للنشر و التوزيع، بغداد، 1999، ص: 81.

الصناعة الإستخراجية تحتل المرتبة الأولى، بينما بقيت الصناعة قطاعا يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة في معظم البلدان العربية[1].

المبحث الثاني:التجارة الخارجية العربية و الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات الوطن العربي حيث تشكل هذه التجارة نسبة مهمة من الناتج و الدخل القومي و هو ما يوضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العربي، و هو ما يمكن أن يؤشر إلى حالة تطور تدل على توفر قدر مهم و متنوع من الإنتاج لأغراض التصدير، كما يمكن للتجارة الخارجية أن تعكس حالة ضعف في التطور الاقتصادي، في حالة الزيادات الواسعة من الواردات، و هذا ما يجعل للتجارة الخارجية أهمية قصوى في الاقتصاد القومي من خلال مؤشر أهمية التجارة الخارجية إلى الدخل و الناتج المحلي الإجمالي.

و من خلال ما سبق سنتطرق إلى النقاط التالية[2]:

- الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.
- خصائص و سمات التجارة الخارجية العربية.
- الهيكل السلعي و التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية العربية.

[1] سليمان الرياشي و اخرون، **التكامل الاقتصادي العربي**، الواقع و الافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (22)، بيروت، 1998، ص: 137.

[2] علي الدين هلال و جميل مطر، **النظام الاقليمي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت، 1997، ص: 136.

المطلب الأول:الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأكثر استعمالا و الأكثر فعالية في قياس مدى تطور و نمو النشاط الاقتصادي للبلد، و هو مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية و الذي يحدد الوضعية الاقتصادية للدول، و بالنسبة للبلدان العربية فيعتبر القطاع النفطي القطاع الأكثر مساهمة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية و بالتالي يمثل القطاع المسيطر على هيكل الاقتصاد العربي[1].

1-أداء الناتج المحلي الإجمالي[2]:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2005 حوالي 1066 مليار دولار، محققا بذلك و لأول مرة

الشكل (01): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2000-2005

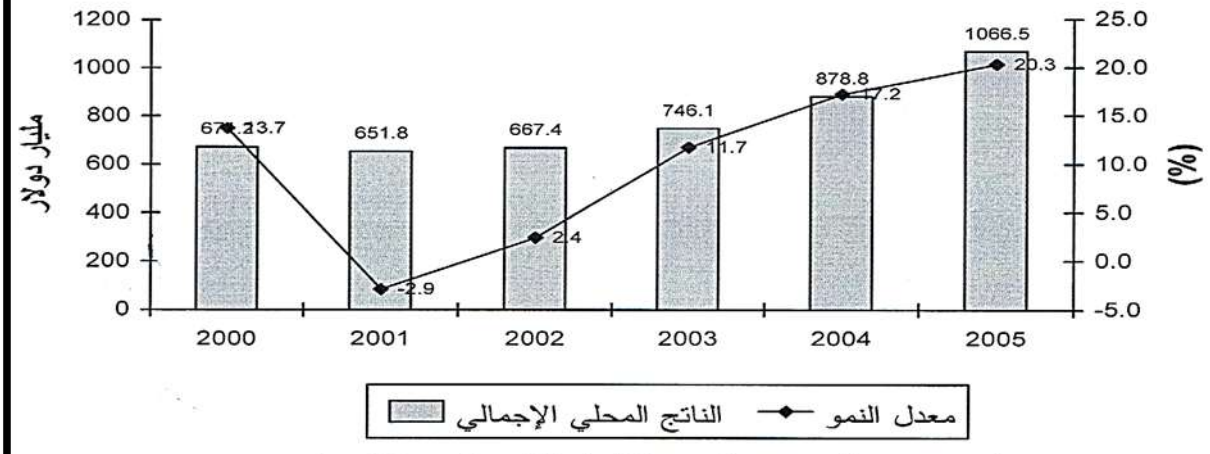

المصدر: - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة في التنمية العربية**، الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص: 78.

[2] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

قيمة تتجاوز تريليون دولار، و بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية حوالي 21.4%مقارنة بنحو 17.8%في عام 2004، و يمثل هذا المعدل أكثر من ضعف معدل النمو السنوي المسجل خلال السنوات الخمس الماضية، و يعزى هذا النمو أساسا إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط من 195.1 مليار دولار في عام 2004 إلى 281.1 مليار دولار عام 2005، محققة بذلك معدل نمو بحوالي 44%و الشكل التالي (الشكل رقم 01) يبين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2000-2005).

و تجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الدول العربية شهدت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة متأثرة بعدد من العوامل الخارجية و الداخلية، و على رأسها الأزمة المالية العالمية و ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو، و ذلك إضافة الى التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة و في مقدمتها ليبيا و سوريا، و قد انعكست هذه التقلبات على معدلات نمو الناتج في الدول العربية ككل، فعلى سبيل المثال انكمش الناتج في ليبيا عام 2011 بنسبة 63 في المائة ، ثم ارتفع بمعدل 104.5 في المائة عام 2012 ليعود للانكماش عام 2013 بمعدل 2.5 في المائة.

و بالنظر إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة الوطنية في العام 2013، يلاحظ تراجع معدلات النمو في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بالمقارنة مع عام 2012، و ذلك نتيجة تراجع إنتاج و تصدير النفط في بعض تلك البلدان. كذلك تراجع النمو في بعض الدول التي شهدت تحولات سياسية مثل تونس و مصر نتيجة تواصل ظروف عدم الاستقرار التي تحيط بالمناخ الاقتصادي و السياسي فضلا عن عدم تحسن أهم مصادر المتحصلات من النقد الأجنبي مثل السياحة، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و تواصل ضعف الطلب الخارجي على صادرات هذين البلدين لا سيما من دول منطقة اليورو. كذلك تواصل الأداء الضعيف للاقتصاد اللبناني نتيجة تأثره المباشر بالظروف السائدة في ول الجوار، و بالمقابل تحسن النمو الاقتصادي في كل من الأردن و الإمارات و البحرين و جيبوتي و السودان

و عمان و جزر القمر و المغرب و اليمن، بينما تراجعت معدلات النمو بشكل طفيف في كل من قطر و موريتانيا، و الجدول رقم (15) يوضح ذلك.

(الجدول رقم 15): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية (2012 و 2013)

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
الأردن	2.7	3.3	7.3	8.6	0.4	1.0	7.3	8.6
الإمارات	4.7	5.2	7.2	8.1	3.7	4.1	7.2	8.1
البحرين	3.4	5.4	5.6	6.9	-0.8	4.6	5.6	6.9
تونس	3.6	2.7	9.2	8.4	2.6	1.6	-1.5	4.1
الجزائر	3.3	2.7	9.1	12.2	1.3	0.7	2.5	10.6
جيبوتي	4.8	5.0	9.1	7.6	1.7	1.9	9.1	7.6
السعودية	5.8	3.8	9.6	2.0	2.9	1.1	9.6	2.0
السودان	-3.0	3.7	30.5	21.0	15.6	0.5	-2.3	-9.0
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	10.3	5.2	16.5	6.1	7.7	2.6	16.9	6.1
عُمان	5.0	5.1	11.5	2.8	-5.0	-1.3	11.5	2.8
قطر	6.2	6.1	11.9	6.6	2.9	3.9	11.9	6.6
القمر	3.0	3.5	5.4	7.6	0.6	1.2	-2.2	3.0
الكويت	6.2	0.8	14.6	2.3	2.8	-2.9	13.0	1.0
لبنان	1.7	1.3	6.7	5.5	1.1	0.7	6.7	5.5
ليبيا	104.5	-2.5	134.2	-21.5	101.2	-5.7	126.8	-22.5
مصر	2.2	2.1	14.9	11.3	-0.3	-0.4	11.4	3.5
المغرب	2.7	4.6	3.2	7.1	1.6	3.5	-3.1	9.5
موريتانيا	7.0	6.7	0.3	6.4	4.5	4.2	-3.7	6.4
اليمن	2.4	4.2	3.5	12.4	-0.5	1.2	3.2	12.1

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

و تجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة كانت أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ثلاث دول عربية و هي السعودية و عمان و موريتانيا، و ذلك نتيجة انخفاض مخفض الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول خلال عام 2013 مقارنة بقيمة المخفض المسجلة خلال عام

2005، و حيث أن مخفض الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتضخم، و على عكس مؤشر الأسعار للمستهلكين، يغطي طيفا واسعا من السلع و الخدمات المنتجة محليا، بما في ذلك السلع الاستهلاكية و الاستثمارية و الخدمات

الحكومية و غيرها من السلع و الخدمات وفق مساهمة كل منها في الناتج، فإن تراجع مخفض الناتج رغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين، ناتج عن انخفاض مؤشرات أسعار بعض السلع و الخدمات، على غرار تراجع مخفض الناتج المحلي غير النفطي في السعودية في الربع الأخير من عام 2013 بنسبة 1.9 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة في عام 2012، و كذلك انخفاض مؤشر اسعار الخدمات الحكومية بنسبة 9.7 في المائة و انخفاض مؤشر التعدين و المحاجر بنسبة 1 في المائة خلال نفس الفترة[1].

1- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر معدل تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع خاصة و أنه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل في الاقتصاد، و ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل من حوالي 7998 دولار عام 2012 إلى حوالي 8109 دولار عام 2013 مسجلا بذلك معدل نمو بلغ حوالي 1.38 في المائة، و سجلت ليبيا و السودان أكبر معدلات تراجع لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بين عامي 2012 و 2013 بينما سجلت اليمن، الجزائر و المغرب أعلى معدلات نمو، و الجدول رقم (16) يبين ذلك.

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الأول 2014

الجدول رقم (16): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي1995و2000و2005و2009-2013.

(دولار)

الدولة	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو 2013-2012 (%)
قطر	16642	28925	49151	59669	72958	97983	106055	110606	4.3
الامارات	27268	34837	43989	30920	34614	41558	44101	47152	6.9
الكويت	13882	17008	27014	30423	32198	41671	45530	44347	-2.6
البحرين	10032	12582	15140	19465	20930	24304	24615	26118	6.1
السعودية	7893	9255	14069	16095	19113	23594	25139	24953	-0.7
عمان	6477	8121	12388	15245	21147	21099	21390	20663	-3.4
لبنان	3178	4585	5469	8801	9460	9911	10507	11015	4.8
متوسط الدول العربية	2118	2670	3891	5308	6050	7230	7998	8109	1.38
ليبيا	6340	6130	7186	8248	9496	4571	10041	7533	-25.0
الجزائر	1500	1801	3132	3891	4479	5428	5453	5910	8.4
العراق	396	871	1296	2977	3606	4727	5386	5569	3.4
الاردن	1560	1742	2300	3989	4329	4622	4850	5152	6.2
تونس	2015	2244	3216	4163	4172	4307	4198	4325	3.0
مصر	1043	1573	1279	2450	2775	2924	3176	3207	1.0
المغرب	1415	1298	1973	2871	2844	3079	2951	3196	8.3
السودان	258	430	994	1492	1723	1619	1943	1714	-11.8
سورية	1163	1160	1560	2682	2912	...	...	...	...
جيبوتي	858	817	895	1172	1223	1304	1380	1441	4.4
اليمن	358	622	953	1265	1335	1304	1308	1424	8.9
موريتانيا	618	405	623	924	1080	1180	1110	1153	3.9
جزر القمر	533	366	627	773	764	824	788	793	0.7

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2014.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

2- الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

يهيمن قطاع السلع الأولية منذ عقود على الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي و بخاصة قطاع الصناعات الإستخراجية من النفط و الغاز، الذي لا يزال يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي، و يعتبر بذلك المحرك الأكبر للاقتصاد العربي المعاصر، و بالرغم من أهمية هذا القطاع للاقتصاديات العربية و الاقتصاد العالمي فإن خطورة الاعتماد المتزايد على قطاع الصناعات الإستخراجية تتمثل في زيادة مستويات تأثر الإقتصادات العربية بالتقلبات الخارجية الناتجة عن التذبذبات في أسعار الطاقة العالمية، و من ثم ارتفاع مستويات حساسية الإقتصادات العربية للصدمات الخارجية، أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعات التحويلية في التنمية و توفير فرص العمل، إلا أن هذا القطاع لا يزال دون مستوى الطموحات المعقودة عليه، و الأمر كذلك فيما يتصل بمساهمة قطاع الزراعة في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، و التي لا تزال دون المستويات المأمولة رغم مساهمته في توفير عدد كبير من فرص العمل.

ساهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 مقارنة بنسبة حوالي 61.6 في المائة في العام 2012 و بارتفاع في ناتجه بنسبة بلغت حوالي 0.6 في المائة، و يعزى هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج الإجمالي العربي من حوالي 39.7 في المائة عام 2012 إلى حوالي 37.2 في المائة عام 2013 بانكماش نسبته 2.6 في المائة، و يعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج النفط في عدة دول عربية و بخاصة في ليبيا و السودان نظرا للظروف السياسية و الأمنية التي تمر بها تلك البلدان، و الجدول رقم (17) يوضح ذلك.

الجدول رقم (17): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

2000و2005و2012و2013

(نسبة مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*		
	2000	2005	2012	2013	2005 - 2000	2012-2011	2013 - 2012
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	55.6	60.1	61.6	59.7	12.0	11.0	0.6
الزراعة	7.8	6.1	4.9	5.0	4.8	3.8	5.3
الصناعات الإستخراجية	30.2	37.7	39.7	37.2	15.3	10.0	-2.6
الصناعات التحويلية	10.6	9.5	9.2	9.2	7.9	8.9	4.4
باقي قطاعات الإنتاج	7.0	6.7	7.8	8.3	9.5	24.7	9.9
اجمالي قطاعات الخدمات منها:	41.9	39.0	38.6	40.5	8.7	9.8	8.7
الخدمات الحكومية	11.5	10.3	11.8	12.2	7.9	13.8	7.9
صافي الضرائب غير المباشرة:	2.6	1.1	-0.1	0.0	-7.7	-164.6	-85.2
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	10.3	10.2	3.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

*معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

من جانب آخر، استقرت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عند مستوى9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 و بمعدل نمو بلغ 4.4 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 8.9 في المائة عام 2012، و ساهم قطاع الزراعة بنسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 و بمعدل نمو حوالي 5.3 في المائة، و ساهمت باقي قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 و بمعدل نمو بلغ نحو 9.9 في المائة.

و كنتيجة لانخفاض نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من حوالي 38.6 في المائة عام 2012 إلى حوالي 40.5 في المائة عام 2013، و

سجل القطاع معدل نمو بلغ 8.7 في المائة عام 2013 مقابل حوالي 9.8 في المائة عام 2012، و في إطارها ساهمت الخدمات الحكومية في الهيكل القطاعي للناتج بنحو 12.2 في المائة لعام 2013 بمعدل نمو حوالي 7.9 في المائة مقارنة بنحو 13.8 في عام 2012.

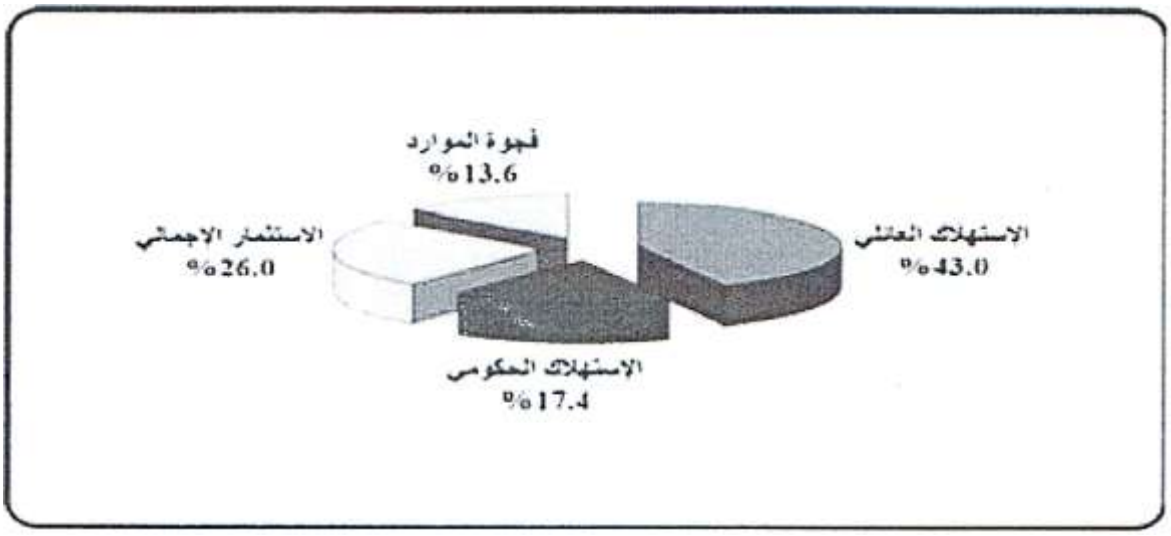

3- الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

ارتفعت حصة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بالمقارنة مع العام السابق من 57.5 في المائة إلى 60.4 في المائة، و قد توزع نمو حصة الانفاق الاستهلاكي بين الإنفاق العائلي و الحكومي حيث زادت الأهمية النسبية لبند الإنفاق الاستهلاكي العائلي من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 41.6 في المائة في العام 2012 إلى نحو 43 في المائة في العام 2013، و بلغ معدل نمو الاستهلاك العائلي في عام 2013 حوالي 7.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة في عام 2012، كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من نحو 15.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة في العام 2013 و سجل ذلك الإنفاق معدل نمو بلغ حوالي 13.9 في المائة مقارنة بنحو 11.6 في المائة في العام السابق، و الشكل رقم (02) و الجدول رقم (18) يوضحان ذلك.

الشكل (2): توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (2013).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، 2014.

و نمت حصة الاستثمار الكلي من 25.2 في المائة عام 2012 إلى 26.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، و نما الاستثمار الإجمالي بنسبة 7.2 في المائة في عام 2013 مقابل 11.8 في المائة عام 2012، و بلغت فجوة الموارد، التي تعبر عن صافي الفرق بين الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات، في العام 2013 بما نسبته 13.6 في المائة من الناتج مقارنة بنحو 17.3 في المائة في العام 2012.

الجدول رقم (18): الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (2000و2005و2012و2013).

(نسب مئوية)

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2000	2005	2012	2013	2005-2000	2012 - 2011	2013-2012
الإستهلاك النهائي	68.2	59.8	57.5	60.4	7.4	7.9	9.1
الإستهلاك العائلي	49.5	44.0	41.6	43.0	7.7	6.6	7.2
الإستهلاك الحكومي	18.7	15.8	15.9	17.4	6.6	11.6	13.9
الاستثمار الإجمالي	19.0	22.0	25.2	26.0	13.6	11.8	7.2
فجوة الموارد	12.8	18.1	17.3	13.6	*	*	*
صادرات السلع والخدمات	44.5	54.1	55.5	52.6	14.7	11.2	-1.6
واردات السلع والخدمات	31.7	36.0	38.2	39.0	13.1	9.1	6.2
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	10.3	10.2	3.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014

4-1- الاستهلاك النهائي

بلغ معدل نمو الاستهلاك النهائي للدول العربية، بالأسعار الجارية، حوالي 11.9%في عام 2005، حيث ارتفع الاستهلاك العائلي، الذي يمثل 42.7%من الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو 11.6%في ذلك العام، بينما ارتفع الاستهلاك الحكومي الذي يشكل حوالي 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بمعدل نمو 12.7%، قد استأثر الاستهلاك النهائي بالأهمية النسبية الأعلى من بين بنود الانفاق في الدول العربية، حيث بلغ متوسط نسبة هذا البند إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 59.8%، و تجاوز حجم الاستهلاك النهائي حجم الناتج المحلي في كل من الأردن و جيبوتي و لبنان، مما يعني أن معدلات الادخار المحلي في هذه الدول كانت سالبة، ووصلت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي إلى أكثر من 90% في خمس

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006

الشكل (03): متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام 2005 (دولار)

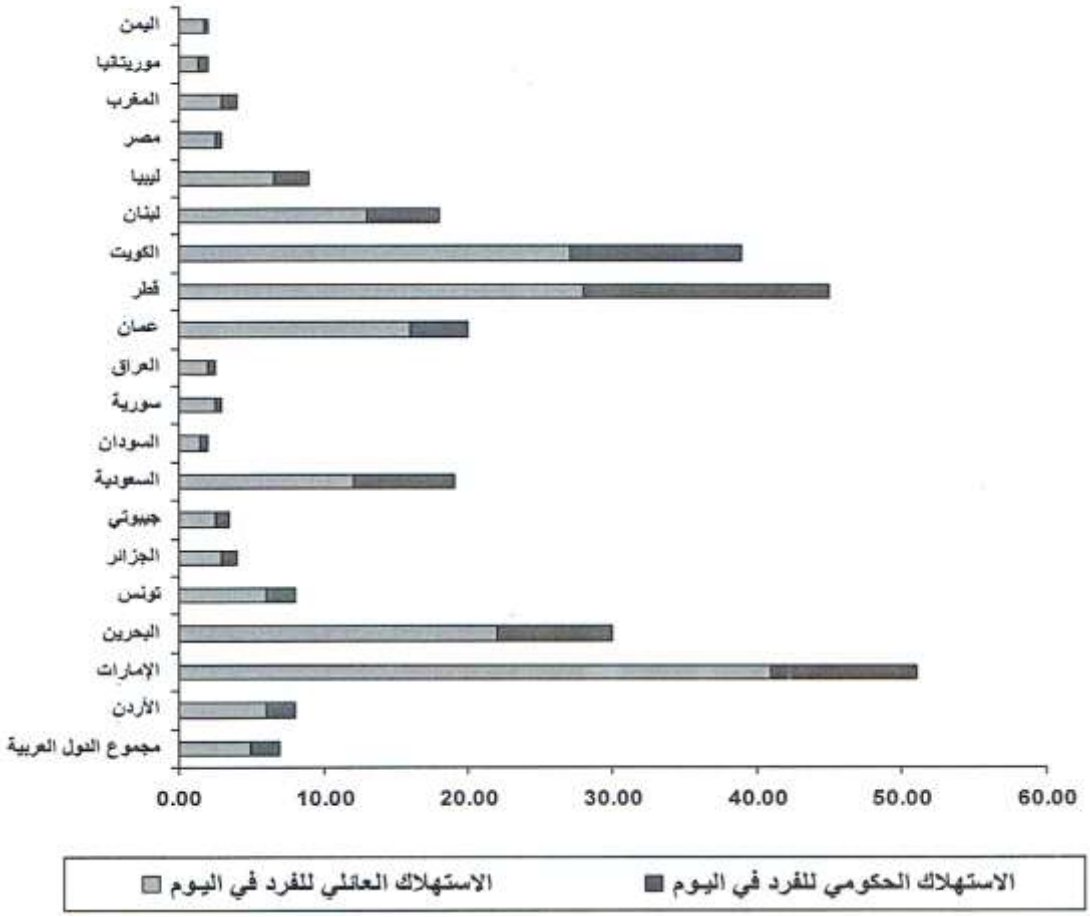

دول عربية، مما يعكس تواضع معدلات الادخار المحلي في هذه الدول و الشكل التالي (الشكل رقم 03) يوضح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في الدول العربية لسنة 2005.

و يعزى ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حصة الاستهلاك العائلي في الناتج خاصة في دول مثل السودان و جيبوتي، ولبنان، و الأردن حيث تتجاوز نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 75%، و يرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل في تلك الدول و من ثم توجيه النسبة الغالبة منه إلى الاستهلاك.

و يعكس تباين متوسط الاستهلاك العائلي اليومي للفرد في الدول العربية تباين متوسط مستوى دخل الفرد إذ بلغ أعلي مستوى للاستهلاك العائلي للفرد في الإمارات و أدنى مستوى له في موريتانيا، و يتناول الشكل (03) مقارنة بين الدول العربية لمتوسط استهلاك الفرد في اليوم من كل من الاستهلاك العائلي و الاستهلاك الحكومي.

4-2- الإنفاق الاستثماري

بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 20.1%خلال عام 2005، أي دون مستوى النسبة المحققة في الدول النامية (1) ككل في عام 2003 و التي بلغت 22%، و أدنى بكثير من نسبة 35% المحققة في مجموعة دول شرق آسيا و المحيط الهادي، و سجلت أعلى نسب استثمار في موريتانيا بنسبة 50.6 %، تليها قطر بنسبة 35.5%، و الجزائر بنسبة 30.1% و ذلك نتيجة الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية و بعض القطاعات الحيوية مثل قطاع الاتصالات. و حققت الدول متنوعة الاقتصادات نسبيا، مثل الأردن، الإمارات، تونس، سوريا، لبنان، المغرب و اليمن معدلات أعلى من المتوسط العربي لنسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما في بقية الدول فكانت هذه النسبة دون المتوسط العربي العام.

و قد حققت كل من العراق و الكويت و قطر و موريتانيا و اليمن أعلى معدلات نمو للاستثمار الإجمالي في عام 2005 حيث بلغت حوالي 92%، 51%، 42%، 37% و 36% على التوالي، مقارنة بنمو لمجموعة الدول العربية بلغ 15.7% في العام نفسه، كما سجل كل من السودان و مصر و ليبيا و الإمارات معدلات نمو في الاستثمار الإجمالي تراوحت بين 25 و 16%، و بالمقابل نما الاستثمار في بقية الدول بمعدلات أقل من المتوسط العربي العام، و سجلت كل من لبنان و تونس تراجعا في قيمة الاستثمار خلال عام 2005.

و يوضح الشكل (04) قدرة الدول العربية على تمويل الاستثمار من خلال الادخار في عام 2005، و تفيد البيانات المتوفرة أن ثلاث دول عربية، هي الأردن و لبنان و جيبوتي تعاني من الادخار السالب بسبب ارتفاع قيمة

الاستهلاك النهائي فيها عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تتمكن سبع دول هي تونس، السودان، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا و اليمن من تغطية تمويل الاستثمارات بالكامل من خلال ادخارها المحلي.

الشكل (04): الادخار في الدول العربية في عام 2005(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي).

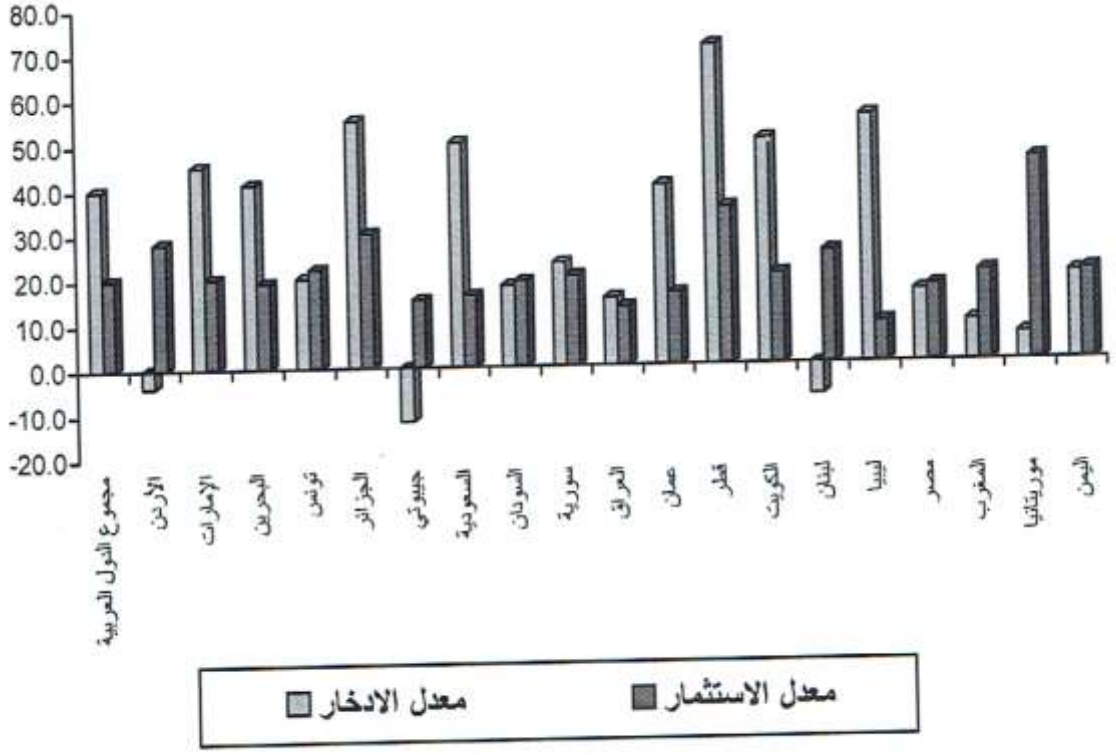

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

4-3- صادرات وواردات السلع و الخدمات و فجوة الموارد [1]

بلغت قيمة إجمالي الصادرات العربية من السلع و الخدمات حوالي 627.7 مليار دولار عام 2005 مسجلة بذلك ارتفاعا لقيمة 159.1 مليار دولار بالمقارنة مع العام السابق و بنسبة نمو بنحو 33.9%، أما الواردات فقد بلغت قيمتها 413.6 مليار دولار مسجلة ارتفاعا بقيمة 68.6 مليار دولار و بنسبة نمو قدرها 19.9%، و نتيجة للأداء المتميز لإجمالي الصادرات العربية، و على الأخص الصادرات النفطية، فقد تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع و الخدمات العربية من 13.6% عام 2004، إلى 15.2% عام 2005، و على مستوى الدول العربية فرادى، أدى تزايد نمو الصادرات بين عامي 2004 و 2005 بدرجة أعلى من معدل نمو الواردات في غالبية الدول العربية، إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات من السلع و الخدمات في جميع الدول باستثناء ست دول، هي جيبوتي و العراق و قطر و مصر و المغرب و اليمن.

المطلب الثاني:خصائص و سمات التجارة الخارجية العربية.

تتسم التجارة الخارجية العربية بالعديد من الخصائص و المميزات ذات الصلة باقتصاديات الوطن العربي و المرتبطة بكونها اقتصاديات نامية ذات هيكل إنتاجي مرتبط بالإنتاج الأولي، و بالذات الزراعة و الصناعة الإستخراجية و هذه الخصائص و السمات تتمثل أهمها فيما يلي:

- تعاظم دور التجارة الخارجية ممثلة في عملية التصدير و الاستيراد في الاقتصاد العربي، و هذا ما يزيد من أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي و ذلك من خلال مؤشر أهمية التجارة الخارجية إلى الدخل و الناتج القومي (المحلي)، كما تتمثل أساسا التجارة الخارجية العربية في إنتاج أولي يصدر بشكله الأولي إلى الخارج دون

[1] جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

أن يتم تحويله في الداخل إلى منتجات تلبي الاحتياجات المحلية و هذا راجع إلى ضعف الصناعة التحويلية و ضعف درجة تطور الاقتصاد و محدودية طاقاته الإنتاجية، و هو ما يعني ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، و لذلك فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي (المحلي) تبين في هذه الحالة ضعف تطور الاقتصاديات العربية [1]

- التزايد الواضح لكل من الصادرات و الواردات و بالذات خلال فترة السبعينيات و بداية الثمانينات، حيث ارتبط هذا التزايد بزيادة صادرات الدول العربية و بشكل خاص منها صادرات الدول العربية النفطية، و لذلك فإن تراجع الصادرات النفطية و عوائد النفط نتيجة لانخفاض الطلب على النفط و انخفاض أسعاره و ذلك ابتداء منذ سنة 1983 أدى إلى تراجع الصادرات و كذا الواردات، و هو ما يؤكد ميزة أساسية في التجارة الخارجية العربية و بالذات في الدول النفطية و هي اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية و من ثم اعتماد الواردات على هذه الصادرات، و هو ما يشكل عامل خطورة على التجارة الخارجية العربية لأن تصدير النفط و عوائده تتحكم فيهما عوامل خارجية عديدة من أهمها العوامل السياسية[2].
- وجود تباين واضح في مدى التناسب بين كل من الصادرات و الواردات في الدول العربية، و يأتي هذا التباين في كون أن الصادرات تفوق الواردات إلى حد كبير في معظم الحالات في الدول العربية النفطية و هو ما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري غالبا، في حين أن الدول العربية غير النفطية تزيد فيها الواردات على الصادرات

[1] علي توفيق صادق، **انماط التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للبترول و علاقتها بمستقبل التنمية العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981، ص: 79.

[2] علي توفيق صادق، المرجع السابق، ص: 84.

في معظم الحالات، و هو ما يتضمن تحقيق عجز في موازينها التجارية [1]، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (19) و الذي يبين قيمة الصادرات و الواردات العربية الإجمالية لسنة (2009-2013).

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، **الحماية التجارية الجديدة في الدول الرأسمالية المتقدمة و أثرها على العالم الثالث**، الفكر الاستراتيجي العربي، القاهرة، 1998، ص: 182.

(الجدول رقم 19): الصادرات و الواردات العربية الاجمالية

(2013-2009)

-

(مليون دولار)

	الصادرات الاجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات الاجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2009	2010	2011	2012	*2013	2012-2009	2013	2009	2010	2011	2012	*2013	2012-2009	2013
مجموع الدول العربية	735,678	911,797	1,197,665	1,321,892	1,319,192	21.6	-0.2	607,278	662,071	741,508	826,543	874,138	10.8	5.8
الأردن	5,048	5,948	6,778	6,700	6,777	9.9	1.1	14,256	15,586	18,957	20,781	21,895	13.4	5.4
الإمارات	191,802	212,291	281,640	300,162	325,376	16.1	8.4	170,121	183,424	227,411	234,101	245,000	11.2	4.7
البحرين	12,052	13,647	19,650	19,768	20,927	17.9	5.9	11,190	12,589	13,619	14,894	15,363	10.0	3.1
تونس	14,428	16,417	17,822	16,998	17,044	5.6	0.3	19,177	22,209	23,933	24,445	24,309	8.4	0.6-
الجزائر	45,080	57,219	72,874	71,622	65,020	16.7	-9.2	36,756	37,806	46,459	44,694	52,040	6.7	16.4
جيبوتي	113	103	126	117	120	1.2	2.6	768	714	863	597	560	8.1 -	6.2-
السعودية	192,296	251,143	364,699	388,401	375,873	26.4	-3.2	95,544	106,863	131,586	155,593	168,155	17.7	8.1
السودان	8,257	11,404	9,599	4,066	7,086	21.0 -	74.3	9,691	10,045	9,236	9,230	9,918	1.6 -	7.5
سورية	10,455	12,238	...	...	...	...	...	15,290	17,467	...	...	...	....	...
الصومال	443	457	596	684	605	15.6	-11.5	1,016	1,050	1,550	1,881	1,720	22.8	8.6-
العراق	39,303	51,764	79,681	94,172	89,550	33.8	-4.9	41,377	43,915	47,803	55,169	61,000	10.1	10.6
عمان	27,651	35,158	43,868	48,502	55,244	20.6	13.9	17,853	19,775	23,620	31,416	35,400	20.7	12.7
قطر	48,007	74,965	114,299	132,985	136,937	40.4	3.0	24,922	23,240	22,333	26,463	30,618	2.0	15.7
القمر	28	22	38	38	58	11.4	51.0	182	197	228	259	285	12.6	9.9
الكويت	54,619	60,506	102,144	119,125	116,400	29.7	-2.3	19,956	23,139	24,966	27,144	29,783	10.8	9.7
لبنان	3,487	3,923	4,268	4,486	3,939	8.8	-12.2	16,252	17,976	20,172	21,294	21,243	9.4	0.2-
ليبيا	37,055	48,935	14,962	51,053	34,858	11.3	-31.7	24,753	24,559	11,200	26,383	25,343	2.1	3.9-
مصر	24,342	28,027	32,346	31,084	30,611	8.5	-1.5	45,210	54,364	63,789	73,552	70,885	17.6	3.6-
المغرب	13,973	17,899	20,402	21,475	21,939	15.4	2.2	32,636	35,655	41,712	44,946	45,132	11.3	0.4
موريتانيا	1,359	2,083	2,756	2,644	2,693	24.8	1.8	1,475	1,967	2,460	3,176	3,068	29.1	3.4-
اليمن	5.881	7,648	9,117	7,808	8,136	9.9	4.2	8,851	9,532	9,610	10,524	12,420	5.9	18.0

* بيانات اولية.

المصادر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ومصادر وطنية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2014

- التباين الواضح في نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية، حيث تراوحت هذه النسبة بين (5.9%) كحد أدنى، و (7.2%) كحد أعلى و ذلك خلال الفترة الممتدة بين (2009-2013)، في حين أن الواردات مثلت نسبة أقل حدها الأدنى (4.0%) و أقصاها (4.8%) خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2013)، و لا شك أن النسب المرتفعة للصادرات و الواردات ترتبط إلى حد كبير بارتفاع صادرات النفط العربي و العكس صحيح، و الجدول التالي (الجدول رقم 20) يبين قيمة التجارة الخارجية العربية الإجمالية و نسبتها من التجارة الخارجية العالمية للفترة الممتدة بين (2009-2013)[1].

(الجدول رقم 20): التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2009-2013).

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2009 -2012 (%)
	2009	2010	2011	2012	*2013	2009	2010	2011	2012	*2013	
الصادرات العربية	735.7	911.8	1,197.7	1,321.9	1,319.2	-31.7	23.9	31.4	10.4	-0.2	3.6
الواردات العربية	607.3	662.1	741.5	826.5	874.1	-9.3	9.0	12.0	11.5	5.8	10.8
الصادرات العالمية	12.531.0	15,254.0	18.291.0	18,404.0	18,784.0	-22.3	21.7	19.9	0.6	2.1	4.3
الواردات العالمية	12.733.0	15,457.0	18,487.0	18,608.0	18,874.0	-23.0	21.4	19.6	0.7	1.4	3.8
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.9	6.0	6.5	7.2	7.0						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.8	4.3	4.0	4.4	4.6						

* بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات التجارة الخارجية، (2009-2013).

- و تبرز ميزة أخرى في التجارة الخارجية العربية تتمثل في التنوع الشديد في التركيب السلعي للواردات العربية، مما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد العربي على تلبية احتياجاته من السلع المصنعة عموما و المعدات و الآلات

[1] جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

الإنتاجية منها خصوصا نتيجة لضعف درجة الصناعة التحويلية و بالذات الصناعة الإنتاجية، كما يلاحظ أن نسبة الاستيراد من الأغذية و المشروبات مرتفعة في إجمالي الواردات العربية و هذا يبين مدى الاعتماد الكبير للوطن العربي في تلبية حاجياته الاستهلاكية على الاعتماد كليا من الخارج، و هو ما يؤشر إلى عجز الاقتصاد العربي[1].

- كما يلاحظ أن نسبة الصادرات من السلع المصنعة عموما و الآلات و المعدات منه خصوصا منخفضة و هذا يؤشر ضعف قدرة الاقتصاد العربي على توفير فائض من إنتاجه المحلي الصناعي يمكن أن يتاح لأغراض التصدير.

المطلب الثالث: الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية.

يعتبر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية مجموع السلع المستوردة و المصدرة من طرف الدول العربية، و لا شك أن تحليله يقتضي تحليل الهيكل السلعي للواردات و الصادرات، إضافة الى تحليل اتجاهات التجارة العربية الخارجية و تركيبها الجغرافي.

1- الهيكل السلعي للتجارة العربية الخارجية

1-1- الهيكل السلعي للواردات العربية:[2]

من خلال البيانات المتاحة عن الواردات العربية يلاحظ أن الهيكل السلعي لهذه الواردات يتمثل فيما يلي:

- تحتل المنتجات المصنعة الأهمية النسبية المرتفعة ضمن التركيب أو الهيكل السلعي للواردات العربية و التي تزيد على ثلثي هذه الواردات، و بالذات ما يتصل منها بالآلات و معدات النقل وهو الأمر الذي يؤشر

[1] عبد الرحمان الحبيب،التجارة الخارجية للبلاد العربية،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت 1996،ص :79.

[2] محمد هشام خواجكية، **توزيع الدخل القومي و النمو الاقتصادي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص: 56.

- واقع الاقتصاديات العربية كونها اقتصاديات غير مصنعة و بالتالي ضعف قدرتها على توفير احتياجاتها من السلع المصنعة و اعتمادها في ذلك على استيراد ما يلبي هذه الاحتياجات من الخارج.
- احتلت الأغذية و المشروبات المرتبة الثالثة بعد الآلات و معدات النقل و المصنوعات في الأهمية، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (21)، و هو الأمر الذي يبين هيكل الاحتياجات العربية و مواطن القصور و الضعف في الهيكل الإنتاجي العربي و الذي يعجز من خلاله عن تلبية هذه الاحتياجات الأمر الذي يؤدي إلى التوجه نحو تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، و هو ما يتيح إمكانات واضحة للتطور في الصناعة العربية و المتمثل بالطلب الفعلي المتحقق على هذه المنتجات و الذي يتم تلبيته حاليا عن طريق الاستيراد، و هو ما يمكن أن يكون دافعا و حافزا قويا على التوسع في الإنتاج المحلي الذي يلبي هذا الطلب[1].

1-2- الهيكل السلعي للصادرات:

من تحليل الهيكل السلعي للصادرات يمكن ملاحظة ما يلي:

- الأهمية النسبية المرتفعة للصادرات من الوقود المعدني في الصادرات العربية حيث تشكل هذه الصادرات نسبة تفوق (80%) من إجمالي الصادرات للدول العربية، و هو ما يبين أهمية النفط في هذه الصادرات و اعتماد الدول العربية على الصادرات النفطية أساسا و هو ما يبينه الجدول رقم (21)، و بالتالي أهمية النفط الكبيرة في التجارة الخارجية العربية، و في الاقتصاد العربي ككل و هو ما يجعل من التغيرات في هذه الصادرات عاملا و مؤشرا حاسما في تجارة الدول العربية و في اقتصادياتها[2]، و بالتالي تبعية الاقتصاد العربي للنفط.

[1] خيري عربي، قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1988، ص: 65.

[2] محمود عبد الفضيل، **مشاكل و افاق عملية التنمية في البلدان النفطية الربيعية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1989، ص: 44.

- الانخفاض الواضح في أهمية الصادرات العربية من السلع الزراعية و الذي لا يتناسب مع الإمكانات الزراعية المتاحة لدى معظم الأقطار العربية و التي يمكن أن تكون أساسا مهما في توفير المنتجات الزراعية التي يمكن أن تتاح للتصدير، إلا أن ضعف تطور الزراعة و تخلفها و انخفاض الإنتاج و الإنتاجية فيها يقف عائقا أمام توفير قدر مهم من المنتجات الزراعية التي تتوفر إمكانات إنتاجها في الدول العربية.
- الانخفاض الملموس في أهمية الصادرات العربية من المنتجات المصنعة خاصة و أن العديد من الدول العربية تمتلك المستلزمات و المواد الخام اللازمة لتطوير الصناعات التصديرية، إلا أن ضعف الطاقات الإنتاجية الصناعية و العقبات التي تعترض تطورها و توسعها، إضافة إلى ضعف قدرتها على الارتفاع بكفاءتها الإنتاجية هو ما يحد من قدرتها التنافسية. و الجدول التالي (الجدول رقم 21) يبين الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لمجموع الدول العربية لسنة (2009-2013).

(الجدول رقم 21): الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الاجمالية (2009-2013).

(تسبة منوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2009	2010	2011	2012	*2013	2009	2010	2011	2012	*2013
السلع الزراعية	3.1	3.8	3.7	4.9	5.2	17.0	18.0	18.7	19.9	20.1
الوقود والمعادن	70.8	71.9	73.6	76.5	73.7	14.8	13.6	13.8	16.1	16.4
المصنوعات	16.4	19.5	18.0	15.9	19.8	60.6	65.3	64.0	62.8	62.7
المـــواد الكيماويـــة	4.4	6.0	6.1	6.0	7.8	7.1	9.6	10.1	9.8	9.1
مصنوعـــات أساسيـــة	4.3	4.9	4.9	3.8	5.8	19.0	16.3	19.3	16.5	17.6
الآلات ومعدات النقـــل	4.5	5.3	4.7	3.1	3.5	26.0	31.2	28.0	29.3	28.6
مصنوعات متنوعة أخرى	3.2	3.2	2.4	3.0	2.6	8.5	8.2	6.6	7.2	7.4
سلـــع غيـــر مصنفـــة	9.6	4.8	4.6	2.7	1.7	7.6	3.1	3.5	1.2	1.3
المجمـــــوع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

* أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية[1]:

تنعكس الروابط التجارية مع العالم الخارجي جزئيا في أهمية الأسواق الأجنبية و لا سيما أسواق العالم الصناعي، بالنسبة إلى التنمية العربية و المركز الذي تحتله التجارة في الدخل الوطني، كما تزيد نسبة تجارة الدول العربية مع العالم المصنع عن (75%)، علما أن هذه النسبة تختلف من بلد إلى آخر، و هذا ما يعكس التبعية المرتفعة لأسواق الدول المصنعة من ناحية الحصول على السلع الضرورية لعمليتها التنموية، إضافة إلى ذلك فإن تجارة النفط أساسية بالنسبة إلى العديد من البلدان العربية و تكمن أهميتها بالنسبة للبلدان النفطية في ارتباطها المباشر بالمداخيل التي توفرها و التي تعتمد بدورها على حاجة الدول الصناعية في المقام الأول للمستوردات النفطية، كما تعتبر الأسواق المالية في هذه البلدان تشكل المنفذ الأكثر أهمية لفوائض البلدان المصدرة للنفط، و يمكن القول أن تجارة النفط تعكس درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين بلدان النفط العربي و الدول الصناعية لا يمكن أن تطبق على أشكال التجارة الأخرى بين المجموعتين، و في الوقت نفسه فإن اعتماد بعض البلدان العربية النفطية المقصور على النفط تقريبا و هو مورد طبيعي قابل للزوال يجعلها تابعة تبعية شبه مطلقة للاقتصاد العالمي و ينطبق ذلك على حاجتها لتسويق نفطها و لتحويل القسم الأكبر من فوائضها القابلة للتصدير إلى الخارج، و سيكون عليها في المدى البعيد أن تواجه حقيقة زوال الموارد النفطية و بالتالي تقليص دورها في النمو الصناعي العالمي، و هذا ما يوضحه الجدول التالي (الجدول رقم 22) و الذي يبين التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمجموع البلدان العربية لسنة (2005).

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية و تفاقم التنمية العربية**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، ص: 136.

(الجدول رقم 22): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية لسنة 2005.

التفاصيل	الصادرات %	الواردات%
الدول العربية	7.6	9.4
الولايات المتحدة		14.0
اليابان		9.0
الاتحاد الاوروبي		42.2
دول جنوب شرق اسيا		6.4
باقي الدول		18.8

المصدر: جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2006).

المبحث الثالث:التجارة العربية البينية.

إن التطرق إلى واقع التجارة العربية البينية بكل جوانبها و معوقاتها و آفاقها المستقبلية، خاصة و نحن بصدد التوجه نحو إحياء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد، يقتضي جعل الاستثمارات العربية البينية إحدى المرتكزات ذات الأهمية البالغة في ترقية اقتصاديات الدول العربية.

و تتضح أهمية التجارة العربية البينية خاصة إذا علمنا أن نسبتها لا زالت تتراوح ما بين (10%) إلى (18%) من حجم التجارة العربية الدولية مع باقي العالم[1]، و هي بلا شك نسبة ضعيفة للغاية، و بالتالي فهي مسألة جديرة بالبحث و التحليل نظرا لأنها ظلت بهذا الوزن الضعيف و الضئيل رغم كل المحاولات التي بذلك فيما يتعلق بمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بداية من القرار الشهير لإنشاء السوق العربية المشتركة رقم (17) لسنة 1964، و مرورا باتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري التي وقعت بين الدول العربية عام 1981، و تخصيص حوالي 500 مليون دولار لتمويل التجارة العربية البينية في إطار تلك الاتفاقية، و انتهاء بالإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في أول جانفي من سنة 1998.

[1] سيف الدين الرمحي، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، القاهرة 1998، ص: 95.

و في ضوء ذلك سنتطرق إلى العناصر الأساسية التالية:

- واقع و اتجاهات التجارة العربية البينية.
- واقع الاستثمارات العربية البينية.
- دوافع و معوقات التجارة العربية البينية.

المطلب الأول:واقع و اتجاهات التجارة العربية البينية

تعتبر التجارة العربية البينية من الدعائم الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج و خطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك و ذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية و لذلك سعت الدول على اختلاف درجة انفتاح اقتصادياتها إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة و الممكنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي عموما و العربي تحديدا، و لدراسة واقع و اتجاهات التجارة العربية البينية يجب أن نلقي الضوء على النقاط التالية:

1-قيمة التجارة العربية البينية:

لا تزال قيمة التجارة العربية البينية ضئيلة و ضعيفة إذا ما قورنت بمجمل التجارة الخارجية العربية مع باقي دول العالم، و بالتالي فهي غير كفيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود و للتعرف على قيمة و حجم التجارة العربية البينية و تطورها يمكن الاستعانة بالجدول التالي (الجدول رقم 23) و الذي يبين تطور قيمة و معدلات نمو التجارة العربية البينية في الفترة الممتدة من سنة (2009) إلى سنة (2013).

يتضح من الجدول رقم (23) أن قيمة التجارة العربية البينية أي مجموعة الصادرات و الواردات البينية قد وصلت إلى قيمة (22.5) مليار دولار سنة (2013) بينما كانت (21.7) مليار دولار سنة (2012) أي بزيادة

(3.5%)، و من ناحية أخرى نلاحظ أن معدل نمو التجارة العربية البينية متذبذبا من سنة لأخرى و أن أكبر معدل للنمو لها كان سنة (2013).

و تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الدول العربية فرادى فإن تقديرات سنة 2013 تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى معدلات زيادة سنوية في قيمة الصادرات البينية هي السودان ب(59.8%) ثم جيبوتي (38%)[1]، أما تطور قيمة الواردات البينية على مستوى الدول العربية فرادى فقد سجلت موريتانيا أعلى معدل يقدر ب (145.9%) تليها ليبيا (37.7%) ثم الصومال (31.8%)، أما عن مدى مساهمة الدول العربية فرادى في إجمالي التجارة العربية البينية فنجد أن السعودية و الإمارات تساهم بما يزيد عن نصف هذه التجارة، أما الدول العربية الأخرى فقد كانت مساهمتها اقل من (8%) سواء من جانب الصادرات أو الواردات البينية خلال سنة (2013).

[1] صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، 2014

(الجدول رقم 23): الصادرات و الواردات البينية العربية (2009-2013)

(مليون دولار)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2009	2010	2011	2012	*2013	2012-2009	2013	2009	2010	2011	2012	*2013	2012-2009	2013
مجموع الدول العربية	87,242.7	98,475.0	103,105.9	110,430.8	112,919.0	8.2	2.3	73,571.4	83,782.0	98,575.0	107,578.2	114,321.9	13.5	6.3
الأردن	2,604.4	3,001.1	3,190.7	3,253.9	3,627.2	7.8	11.5	4,567.3	5,430.0	6,978.4	7,420.2	6,783.2	17.9	8.6-
الإمارات	17,642.8	17,390.5	16,858.9	17,995.4	21,148.9	0.7	17.5	10,019.9	11,730.5	14,684.7	17,952.6	18,737.8	21.5	4.4
البحرين	2,533.8	2,392.9	3,104.2	3,221.1	3,323.0	8.3	3.2	4,457.5	3,317.3	4,501.8	4,659.6	4,813.5	1.5	3.3
تونس	1,760.7	1,776.3	1,789.1	1,818.6	1,825.7	1.1	0.4	1,600.7	1,593.4	1,414.6	2,146.7	2,418.3	10.3	12.7
الجزائر	1,354.5	1,854.0	2,396.4	2,988.1	2,975.1	30.2	0.4-	1,525.8	1,585.5	2,415.7	2,170.4	3,262.7	12.5	50.3
جيبوتي	40.1	88.9	113.4	105.4	97.8	38.0	7.2-	215.6	200.5	218.6	208.1	458.5	-1.2	120.3
السعودية	30,168.7	33,788.2	41,503.7	42,058.4	41,205.2	11.7	2.0-	7,954.5	9,759.1	12,955.3	15,057.0	17,916.1	23.7	19.0
السودان	650.0	1,621.5	1,860.2	2,651.5	1,758.4	59.8	33.7-	1,865.1	2,856.6	2,562.0	2,261.1	2,580.3	6.6	14.1
سورية	5,490.8	4,904.6	...	...	...	...	...	2,514.8	2,593.4	...	...	...	...	...
الصومال	298.3	424.1	543.3	629.0	545.2	28.2	13.3-	395.6	532.7	605.2	906.3	853.0	31.8	5.9-
العراق	1,407.0	1,843.7	2,852.6	3,150.3	2,799.8	30.8	11.1-	10,302.9	10,879.1	11,902.9	10,788.3	10,166.2	1.5	5.8-
عمان	5,227.8	6,044.0	5,795.6	6,090.9	6,679.4	5.2	9.7	5,594.7	7,053.9	8,855.1	9,472.8	9,813.7	19.2	3.6
قطر	3,703.6	6,909.9	7,448.0	9,586.7	9,424.8	37.3	1.7-	4,446.6	4,273.2	4,356.5	4,645.4	4,516.2	1.5	2.8-
القمر	1.7	1.8	2.1	2.5	2.6	13.9	4.0	20.0	23.6	34.2	34.2	36.5	19.6	6.7
الكويت	2,043.1	2,007.1	2,066.3	2,317.7	2,853.2	4.3	23.1	2,906.2	3,186.7	4,392.2	4,580.3	5,434.5	16.4	18.6
لبنان	1,546.9	1,729.2	1,509.9	1,742.5	2,022.6	4.0	16.1	1,887.9	2,357.6	3,303.9	3,122.4	2,535.4	18.3	18.8-
ليبيا	949.6	1,775.7	925.3	1,712.8	672.3	21.7	60.7-	1,145.4	1,433.5	1,096.0	2,991.7	3,401.2	37.7	13.7
مصر	8,235.5	8,895.4	9,353.2	9,472.8	9,986.2	4.8	5.4	5,075.7	6,423.2	8,253.1	9,740.9	9,353.2	24.3	4.0-
المغرب	683.8	888.8	822.4	1,215.8	1,006.9	21.1	17.2-	3,794.4	4,874.4	6,337.1	6,733.8	6,731.9	21.1	0.0
موريتانيا	4.0	6.0	1.8	2.4	0.6	-15.6	77.1-	54.8	270.9	221.6	814.5	825.4	145.9	1.3
اليمن	895.6	1,131.2	969.0	415.0	964.2	-22.6	132.3	3,226.2	3,406.8	3,486.2	1,872.0	3,684.2	-16.6	96.8

* بيانات أولية.

المصادر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2014

1- حجم التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية:

رغم الحجم الهائل للتجارة الخارجية العربية و ما تحتله من مكانة من التجارة العالمية، إلا أنه لا تزال التجارة العربية البينية تسجل نسبا ضعيفة بالنسبة لمجموع التجارة العربية الخارجية، و هذا ما يوضحه الجدول التالي (الجدول رقم 24) و الذي يمثل تطور نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة الدولية العربية[1].

الجدول رقم 24: التدفقات الخارجية لإجمالي التجارة العربية الخارجية و التجارة العربية البينية في الفترة (1994-2000، 2005) (الوحدة: مليار دولار)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2005
التجارة الخارجية العربية	237.545	271.622	303.343	312.768	270.715	305.375	400.9	406.10
التجارة العربية البينية	22.373	25.125	27.211	28.424	26.038	26.937	32.274	30.544
نسبة التجارة البينية	9.4	9.2	9.0	9.1	9.6	8.8	8.1	7.5

المصدر: جامعة الدول العربية، الصندوق النقدي العربي، الامانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

من خلال الجدول رقم (24) يتضح جليا ضعف نسبة مساهمة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي، حيث قدرت هذه النسبة ب (9.4%) سنة 1994، و هي نسبة ضعيفة جدا من إجمالي التجارة العربية الخارجية، و لم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 الى سنة 2005.

[1] عبد المنعم عفر، **اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية و التكامل**، دار المجمع العلمي، جدة، 1994، ص: 77.

و يسير في نفس الاتجاه كل من نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية و كذلك نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية.

إن استمرار انخفاض نسبة مساهمة التجارة العربية البينية سيكون له تأثير سلبي على الاستثمار من أجل التصدير إلى السوق العربية، و بالتالي إذا لم تغطي دفعة قوية للتجارة العربية البينية من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة و البحث بقوة لإزالة المعوقات التي تحول دون زيادتها فإن النتيجة النهائية هي التأثير السلبي على الاستثمار العربي المشترك و التعاون الاقتصادي المشترك، كما يمكن أن يعزى ضعف التجارة البينية العربية إلى الأسباب التالية[1]:

- الطبيعة النفطية للصادرات العربية.
- تقارب مستوى تنميتها و ضعف انتاجها الصناعي و عدم تنافسيته و جمود جهازها الإنتاجي جعل وارداتها متشابهة و مصدرها العالم الخارجي.
- وجود اتفاقيات للتبادل التجاري الحر التي أبرمتها بعض الدول العربية مع دول أو تكتلات إقليمية أخرى.
- كثرة السلع الصناعية و الزراعية غير المعنية بتحرير التجارة البينية العربية.
- وجود حواجز غير جمركية (حواجز إدارية و كمية و مالية).
- عدم وجود آلية لتعويض المنتجين المتضررين من عملية تحرير التجارة.

كما أن تغير الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية يعود لتقلب أسعار المحروقات و مستوى إنتاجها، فضلا عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية الدولية مثل فرض الحصار على العراق و المقاطعة التي فرضت على كل من السودان و ليبيا.

[1] ممدوح محمد المصري، **دور التجارة العربية البينية في جذب الاستثمار و التكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (13)، 1996، ص: 43.

هذه الخصائص جعلت الاقتصاديات العربية تندمج أكثر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حساب التكامل الاقتصادي العربي[1].

3-اتجاهات التجارة العربية البينية

تشير اتجاهات التجارة العربية البينية الى اتجاهين هما:

3-1- الاتجاه الأول:

يشير الاتجاه الأول إلى أن السوق السعودية تعتبر أهم سوق تصدير للدول العربية حيث تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية إلى كل من البحرين و السودان و الصومال، و حوالي ربع الصادرات البينية إلى كل من الأردن و سوريا و قطر و لبنان و اليمن، و في جانب الواردات البينية تعتبر السعودية أيضا أهم مصدر للواردات البينية حيث تأتي نصف الواردات البينية تقريبا من الإمارات و البحرين و السودان و الصومال و الكويت و مصر و المغرب من السعودية[2].

3-2- الاتجاه الثاني:

يشير الاتجاه الثاني إلى وجود ظاهرة التركز الجغرافي في التجارة العربية البينية سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات، حيث يكون التركز على شريك واحد أو شريكين من الشركاء التجاريين فعلى سبيل المثال نشر البيانات

[1] محمد محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988، ص: 117.

[2] معتصم رشيد، **منطقة التجارة الحرة، الاسس النظرية و امكانية التطبيق**، المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1997، ص: 56.

لعدد من الدول العربية لسنة 2000، أن اتجاه الصادرات البينية لعمان يتركز لدولة واحدة هي الإمارات بنسبة ما يقارب (62%) كما تتركز الصادرات البينية لكل من البحرين و قطر في دولتين هما السعودية و الإمارات بنسبة (45%) و (49%) على التوالي، و من ناحية أخرى يلاحظ أن السوق العربية تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية.

كما تظهر عملية التركز الجغرافي للتجارة البينية العربية من خلال تركز الواردات البينية العربية لمعظم البلدان العربية في أسواق ثلاثة بلدان عربية على الأكثر، فمثلا عمان تستورد (95%) من وارداتها البينية من ثلاثة دول عربية هي الإمارات بنسبة (80%) من الواردات و السعودية (13%)، و البحرين (2%)[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقات السياسية الثنائية بين الدول العربية تؤثر بقوة في اتجاه، بل و في حجم التجارة العربية البينية، و بالتالي كلما كانت هذه العلاقات ممتازة كلما أثر ذلك إيجابا على التجارة العربية البينية و العكس صحيح.

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية[2]

تكتسي الاستثمارات العربية البينية أهمية خاصة بوصفها إحدى أدوات التشابك و التلاحم الاقتصادي العربي، و لعل منبع هذه الأهمية يعود إلى أن الاقتصاديات العربية نمت و تطورت بشكل منعزل بعضها عن البعض الآخر،

[1] يوسف صايغ و اخرون، **الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2000، ص: 61.

[2] سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة، الواقع و الافاق**، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص: 85.

فالاستثمارات العربية البينية لا تخل بالسيادة الوطنية القطرية و لكنها تعزز التشابك و التلاحم الاقتصاديين على صعيد قومي بالاستناد إلى مبدأ المنافع المتبادلة في الوقت الذي تعزز فيه قاعدة التكامل الاقتصادي من الناحية المادية فهي إحدى أهم المداخل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي و التنمية العربية المشتركة، و لهذا تسعى الدول العربية إلى اتخاذ انجح التدابير لاستقطاب رأس المال بما فيه رأس المال العربي بدءا بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج الخوصصة و انتهاء بتحديث التشريعات المنظمة للاستثمار و خلق بيئة جاذبة لرأس المال.

1- اتفاقيات انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية

على اعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فلقد تبلور هذا الاهتمام في تعدد الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال رؤوس الأموال في إطار الدول العربية ابتداء من عام 1953 حتى عام 1980، و فيما يلي ايجاز هذه الاتفاقيات[1].

1-1- اتفاقيات انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام 1956

اهتمت هذه الاتفاقية و تعديلاتها لتحرير انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية بالكثير من القيود و الإجراءات كما نصت على الاشتراك في مشاريع التنمية الاقتصادية، و في سبيل ذلك قررت

[1] ايناس رفعت صالح، **دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري**، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص: 47.

الاتفاقية إعفاء هذه الأموال لدى انتقالها من قطر الى قطر من أية رسوم أو ضرائب سواء في الدول المصدرة أو المستضيفة لرأس المال.

1-2- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام 1957

تستهدف هذه الاتفاقية إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية المنطقة إليها حيث تتضمن حرية انتقال رؤوس الأموال و حق الإقامة لمواطني الدول العربية على الاتفاقية في أقاليم البلاد الأخرى، و الحق في ممارسة كافة صور النشاط الاقتصادي كما تعهدت الدول الأطراف على تنسيق السياسات الاقتصادية، و تنسيق تشريعات الضرائب و الرسوم المتعلقة بالصناعة، و الزراعة و التجارة و العقارات، و توظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص للدول الأعضاء[1].

1-3- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية و انتقالها بين البلدان العربية عام 1970

ألزمت هذه الاتفاقية الدول المنظمة إليها تشجيع انتقال رؤوس الأموال من الدول المصدرة و تسيير استقبالها في الدول المضيفة ومعاملة الاستثمارات العربية معاملة تفضيلية بالنسبة لغيرها.

1-4- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام 1980

جاءت هذه الاتفاقية تتويجا للاتفاقيات التي سبقتها و أصبحت منذ ذلك التاريخ الإطار القانوني الموحد لتنظيم العلاقات الاستثمارية بين الدول العربية، و تعتبر هذه الاتفاقية خطوة متقدمة لتنظيم العلاقات الاستثمارية من حيث إطارها العام و تفصيلات أحكامها الخاصة بالضمانات و الحوافز و التسهيلات و تسوية المنازعات كما

[1] سالم احمد القرجاني، **الاستثمارات العربية البينية**، مجلة المال و الصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد (20)، 2003، ص: 19.

روعي في هذه الاتفاقية، المعالجة الواقعية للعقبات الرئيسية التي تحد من تدفق رأس المال العربي داخل المنطقة العربية[1].

2- الاستثمارات العربية البينية

اتسمت الاستثمارات العربية البينية، خلال الفترة 1995-2002 بالتذبذب من سنة لأخرى، و الجدول التالي يوضح ذلك (الجدول رقم 25).

[1] عبد الرحمان صبري، **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية**، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 2001، ص: 77.

(الجدول رقم 25): الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة 1995-2002.

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	117.5
الإمارات	–	–	–	380	176	196	215	210.5	1184.5
البحرين	13	–	–	16	14	–	217.4	159.6	420.0
تونس	54.7	70.2	135	290	506	49.1	69.1	75.0	1249.1
الجزائر	3.5	–	–	122	85.8	347.5	350	54.6	963.4
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	12.2	20.6	27	198	82	76.8	651.4	716.9	1784.9
السودان	38.8	554	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	2494.3
سوريا	333.5	303	328	212	224	8.7	43.5	46.5	1499.2
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–
س.عمان	4.2	24	18.7	42	45.8	–	–	–	134.7
فلسطين	250	–	24.8	56	–	–	–		3308
قطر	–	–	–	54.4	58	61.8	65.5	68.5	308.2
الكويت	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	157.8	250	312	400	500	350	225	650	2844.8
ليبيا	–	–	–	–	–	80.4	85	82.7	248.1
مصر	455	711	532	390	277	113	96.5	100.4	2675.0
المغرب	59.8	61.2	48	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	316.9
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	11.9	86	11	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	362.2
الإجمالي	1430.1	293.5	1589.6	2314.2	2183.4	1817.4	2646.9	2912.3	16987.6
المتوسط السنوي للفترة 1995-2002									2123.45

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار عام 2002.

بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة (1995-2002) نحو 16987.6 مليون دولار، بمتوسط سنوي قدره 2123.45 مليون دولار و هذا الحجم يعتبر أقل من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995-2001)، حيث هذا الأخير بلغ نحو 3226 مليون دولار.

اتسم حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2002) بالتذبذب من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 1.1430 مليون دولار عام 1995 الى 5.2093 مليون دولار عام 1996 ثم انخفضت الى نحو 4.1817 مليون دولار عام 1996 ثم واصلت الانخفاض الى نحو 4.2093 مليون دولار عام 2000، و قد يعزى ذلك إلى ظروف الاقتصاد العالمي و ما طبعها من تذبذبات إلى جانب تأرجح الظروف الاقتصادية و السياسية، في المنطقة العربية.

أما فيما يخص الاستثمارات المرخص لها، فقد تباينت قيمتها من قطر إلى قطر، تبعا للمناخ الاقتصادي السائد في كل بلد و الجدول الموالي يوضح ذلك.

من خلال الجدول رقم (26) ادناه يتضح ما يلي:

- بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها عام 2002 لأربع عشرة دولة توافرت عنها البيانات حوالي 3.2912 مليون دولار مقابل 9.2646 مليون دولار عام 2001، أي بزيادة نسبتها 10%؛
- تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها 9.716 مليون دولار، بما نسبته 6.24%من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2002، تليها لبنان بقيمة 650 مليون دولار، بما نسبته 3.22%ثم السودان بحوالي 4.567 مليون دولار، بما نسبته 5.19%، ثم الإمارات بنحو

5.217 مليون دولار بما نسبته 5.5%، و اليمن بحوالي 4.139 مليون دولار، بما نسبته 8.4%، و بذلك فقد استحوذت هذه الدول السبع على حوالي 6.87% من إجمالي التدفقات الاستثمارية البينية؛

- سجلت الاستثمارات العربية زيادة ملحوظة في تسع دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة، تونس، و السعودية، و السودان، و سوريا، و قطر، و لبنان، و مصر و اليمن، فيما تراجعت في خمس دول هي: الأردن و البحرين و الجزائر و ليبيا و المغرب.

(الجدول رقم 26): الاستثمارات العربية البينية المرخص لها خلال عامي 2001 و 2002.

البيان / الدولة	2001		2002	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الأردن	27.6	1.04	21.0	0.72
الإمارات	215.0	8.13	217.5	7.47
البحرين	217.4	8.21	159.6	5.48
تونس	69.1	2.61	75.0	2.57
الجزائر	350.0	13.22	54.6	1.87
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	651.4	24.61	716.9	24.62
السودان	554.9	20.96	567.4	19.48
سوريا	43.5	1.64	46.5	1.60
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
س.عمان	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–
قطر	65.5	2.48	68.5	2.35
الكويت	–	–	–	–
لبنان	225.0	8.50	650.0	22.32
ليبيا	85.0	3.21	82.7	2.84
مصر	96.5	3.65	100.4	3.45
المغرب	39.5	1.49	12.8	0.44
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	6.5	0.25	139.4	4.79
الإجمالي	2646.9	100	2912.3	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار عام 2002.

2-1- التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

تشير البيانات المتوافرة أن الاستثمارات العربية البينية قد توزعت بنسب متفاوتة بين قطاع الصناعة و الزراعة و الخدمات، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (27): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عامي 1998و 200

النسبة	1998			2002		
القطاع / القطر	الصناعة %	الزراعة %	الخدمات %	الصناعة %	الزراعة %	الخدمات %
الأردن	6.37	-	4.62	5.20	0.5	5.74
الإمارات	4.12	-	6.87	4.21	-	6.78
البحرين	8.10	-	2.89	5.9	-	5.90
تونس	6.12	3.2	2.84	20	-	80
الجزائر	9.86	3.7	8.5	62	15	23
السعودية	9.76	8.5	3.17	63	8.1	2.35
السودان	4.50	2.44	4.5	4.69	7.6	9.23
سوريا	8.38	6.12	6.48	5.42	5.38	19
قطر	4.87	2.8	4.4	6.8	-	4.91
ليبيا	-	-	-	5.10	4.4	1.85
لبنان	4.9	-	6.90	4.50	14	6.35
مصر	1.42	8.26	1.31	5.57	9.20	6.21
المغرب	1.7	-	9.92	9.3	6.0	5.95
اليمن	6.88	7.4	7.6	8.24	-	2.73
فلسطين	1.38	5.12	4.49			

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار عام 1998، 2002.

استنادا الى الجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

- تركزت الاستثمارات العربية البينية خلال عام 1998 و 2002 في قطاع الخدمات، حيث استحوذ القطاع في المتوسط 48.25 % و 59.07% على التوالي تلاه قطاع الصناعة بحوالي 42.8% و 33.14%على التوالي في حين استفاد قطاع الزراعة من استثمارات بينية تقل عن العشر، حيث تم تسجيل متوسط قدره 8.85% و 7.63%على التوالي، إن هذه النتائج تعكس الأهمية النسبية التي توليها الأقطار العربية لقطاع الخدمات.
- أما بالنظر إلى الدول العربية المنفردة، يلاحظ أن المغرب تتصدر قائمة الدول محل الدراسة بنسبة استثمارات تفوق 90% في قطاع الخدمات، فإن جل استثماراتها البينية ترتكز بدرجة أساسية في قطاع الصناعة، حيث سجلت نحو 86.9% خلال عام 1998 و 62% خلال عام 2002، و بذلك فهي تصنف ضمن المرتبة الثالثة من مجموع الدول العربية، كما أن قطاع الزراعة في الجزائر على درجة عالية من الأهمية حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات البينية به الى أكثر من الضعف خلال عامين 1998و 2002 أي من خلال عام 2002، و بذلك فهي تصنف ضمن المرتبة الثالثة من مجموع الدول العربية، كما أن قطاع الزراعة في الجزائر على درجة عالية من الأهمية حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات البينية به إلى أكثر من الضعف خلال عامين 1998و 2002 أي من 7.3% عام 1998 الى 15% عام 2002، و بذلك تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة عام 2002 بعد كل من سوريا و مصر اللتين سجلتا نسبة 38.5% و 20.9%على التوالي.

2-2- التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية[1]:

[1] حسين صالح الحمادي، **نظرة على الاستثمارات العربية بين الواقع و الطموح**، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (47)، 2002، ص: 37.

سجلت سنة 2002 تفاوتا بين الأقطار العربية في تصديرها و لاستضافتها للاستثمارات البينية.

فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام 2002 تصدرت السعودية القائمة بحوالي 881.71 مليون دولار، أي بنسبة قدرها 30.21% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة شملت 13 دولة، تأتي دولة الكويت في المقام الثاني بحوالي 444.16 مليون دولار أي نسبة قدرها 15.2%، شملت عشر دول عربية، ثم تأتي الإمارات بنحو 556.13 مليون دولار أي نسبة قدرها 12.2%، شملت تسع دول عربية، و سوريا بحوالي 320.9 مليون دولار أي نسبة 11% شملت عشر دول عربية، و على العموم، فإن هذه الدول الخمسة من أصل ثماني عشرة دولة عربية شملتها الدراسة، استطاعت أن تصدر أزيد من 73% من الاستثمارات العربية البينية.

أما فيما يتعلق بالدول المستضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال العام 2002، صنفت السعودية بنحو 716.85 مليون دولار أي بنسبة 24.6%، تأتي لبنان في المرتبة الثانية بنحو 650 مليون دولار أي بنسبة 22.3%ثم السودان في المرتبة الثالثة بنحو 567 مليون دولار أي بنسبة 19.46%ثم الإمارات بمقدار 217.50 مليون دولار أي نسبة 7.46% و تأتي البحرين في المرتبة الخامسة بمقدار 159.61 مليون دولار أي نسبة 5.48% .

و بذلك فقد استضافت هذه الدول الخمسة ما نسبته 79.3%من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الواردة[1].

[1] حسين صالح الحمادي، المرجع السابق، ص: 42.

المطلب الثالث: دوافع و معوقات التجارة العربية البينية

هناك الكثير من المبررات و الدوافع التي تحتم تنمية التجارة العربية البينية و خاصة في ظل العولمة و في إطار النظرة المستقبلية و لا سيما بعد ظهور العديد من المتغيرات المحلية و الإقليمية و العالمية التي هيأت المجال أكثر لتنمية التجارة العربية البينة و التي سجلت مستويات متدنية نسبيا من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي و يرجع ذلك الأداء الضعيف للتجارة العربية البينية رغم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك الطويلة إلى العديد من المعوقات تحول دون تنمية و نمو التجارة العربية البينية[1].

و من خلال ما سبق سيتم التطرق إلى العنصرين التاليين:

- مبررات و دوافع تنمية التجارة العربية البينية في ظل العولمة.
- معوقات التجارة العربية البينة.

1- مبررات و دوافع تنمية التجارة العربية البينية

في هذا الإطار يمكن تسليط الضوء على أهم مبررات و دوافع تنمية التجارة العربية البينية في التحليل التالي:

- الحاجة الماسة في كل الاقتصاديات العربية إلى توسيع أسواقها مع تعاظم طاقاتها الإنتاجية وجود نسبة كبيرة عاطلة منها بسبب ضيق حجم الأسواق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصاديات العربية.
- تقارب الأنظمة و السياسات الاقتصادية في البلدان العربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الاصلاح الاقتصادي و التصحيح الهيكلي و التي تتجه بها جميعا نحو اقتصاديات السوق و سياسات تحرير التجارة الدولية.

---

1 إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص: 36.

- تزايد الاتجاه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية و التركيب السلعي للصادرات في البلدان العربية، مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلة في الاقتصاديات العربية[1].
- تزايد معدلات التجارة العربية البينية سيحفز عناصر الكفاءة و يوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة و تحويلها إلى مزايا تنافسية في البلدان العربية.
- إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية بفعل سياسات تحرير و تدابير تنمية التجارة يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي.
- وجود الكثير من السلع الصناعية المستوردة التي يتم استيرادها في الأسواق العربية و بأسعار باهضة يمكن استبدالها بمنتوجات منتجة محليا لها نفس درجة الجودة تقريبا[2].
- إن النمو المتوقع في التجارة العربية البينية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- سياسات الحماية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة و التي تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية و توسيع التجارة العربية البينية و اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك.
- انضمام الكثير من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية و هو اتجاه و إقرار من الدول العربية نحو قناعتها بتحرير التجارة، الأمر الذي يسهل عملية تنمية التجارة العربية البينية و خاصة مع استكمال بناء و قيام منطقة التجارة العربية الشاملة في سنة 2007.
- ضرورة زيادة التجارة العربية البينية في ظل العولمة نظرا لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية، و من ناحية أخرى فإن تزايد التجارة العربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات العربية ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة العالمية .

[1] منير الحمشر، **النظام الإقليمي العربي و التحديات الاقتصادية**، المستقبل العربي، العدد (251)، 2000، ص: 137.

[2] سليمان المنذري، **المشروعات العربية المشتركة و ما هو دورها في التكامل الاقتصادي**، مجلة الشؤون العربية، العدد(94)، 1998، ص: 39.

- إن تقارب النمط الاستهلاكي العربي من ناحية اللغة والقرب الجغرافي و الأذواق، يعطي الصناعات العربية خبرة نسبية و تنافسية يمكن أن تجعل المنتجات العربية اقل تنافسية فيما بينها و أكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الاقتصاديات الأخرى[1].

1-معوقات التجارة العربية البينية

لعل كل المؤشرات الخاصة للتجارة العربية البينية تثبت تدني مستوياتها إذا ما قورنت بمستويات التجارة العربية الخارجية مع باقي دول العالم، و هذا راجع إلى عدة عوائق نذكر من أهمها ما يلي:

- غياب التنسيق بين الهياكل الإنتاجية في الاقتصادية العربية بدرجة عالية و يعاب على هذه الهياكل أنها تتسم بالتشابه و كذا الضعف و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، إلى جانب أنها تعاني من إختلالات واضحة.
- عدم كفاءة التدابير النقدية في الاقتصاديات العربية و هو ما يؤثر سلبا على التجارة العربية البينية لأنها تميل إلى تجميد نمط التبادل التجاري و تقلل من المنافسة[2].
- التركز في عدد محدود من الإنتاج السلعي، مما يؤدي إلى تزايد درجة التركز في الصادرات السلعية العربية، بالإضافة إلى تركز اتجاهات هذه السلع المحدودة في سوقين أو ثلاثة أسواق على الأكثر من أسواق الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.
- حصر تحرير التجارة العربية البينية في قوائم سلبية تختارها الدول المتفاوضة تحيزا لحماية المنتجات الوطنية أو المحلية و بالتالي فان عملية التحرير الانتقائي للتجارة العربية البينة قد أدت إلى حرمان الصناعات العربية من

[1] محسن هلال، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منطقة التجارة العربية الحرة**، المستقبل العربي، العدد (253)، بيروت، 2000، ص: 67.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص: 51.

الاستفادة من الفرص التي تتبعها اتفاقيات تحرير التجارة، بحيث لم يؤدي تطبيق هذه الاتفاقيات إلى زيادة صافية للتجارة العربية البينية[1].

1- تأثر الكثير من الاقتصاديات العربية بالاتجاه الذي كان سائدا نحو تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات و بالتالي ارتفاع معدلات الحماية للمنتجات و الصناعات الوطنية لتلك الاقتصاديات.

2- محدودية الإنتاج العربي مقارنة بالاقتصاديات الصناعية المتقدمة أو حديثة التصنيع، مما يؤدي إلى غزو منتجات الاقتصاديات الأخرى للأسواق العربية، بالإضافة إلى الممارسات التجارية التقييدية العربية التي تقلل الفرص التفضيلية أمام الصادرات العربية البينية للوصول إلى أسواق الاقتصاديات العربية.

3- القيود الجمركية و غير الجمركية و التي تلعب دورا خطيرا كمعوق أساسي أمام نمو التجارة العربية البينية.

4- ارتفاع معدلات الحماية و القيود يدفع المصدرون العرب إلى الأسواق التقليدية في الدول الصناعية المتقدمة و التي تفرض حماية اقل نسبيا من الاقتصاديات و الأسواق العربية.

5- ضعف البنية الأساسية التي تسهل عمليات التبادل التجاري، مثل عدم وجود شبكة مواصلات ذات كفاءة عالية و هو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل و بالتالي تجعل الصادرات العربية البينية أعلى سعرا و ينطبق نفس الشيء على قطاعات الطاقة و المعلومات[2].

6- الإختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاديات العربية و التي تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية و استيراد السلع المصنعة و التكنولوجية، و ضعف نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الإنتاج السلعي عموما للاقتصاديات العربية المختلفة.

[1] فتحي احمد الذوق، **الاقتصاد العربي في مشارف القرن الحادي و العشرين**، الأهرام الاقتصادي، العدد (1076)، القاهرة، 1999، ص: 11.

[2] عبد المنعم سيد علي، **التكامل الاقتصادي العربي و النظام الشرق أوسطي**، المستقبل العربي، العدد (211)، بيروت، 1996، ص: 39.

7- ضعف جاذبية الاستثمارات العربية البينة و التي لا تساهم في نمو التجارة العربية البينية، الأمر الذي يجعل تيار الاستثمارات العربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل و بالتالي يؤدي إلى ضعف استفادة التجارة العربية البينية من هذه الاستثمارات.

8- المخاوف التي تثيرها العديد من الاقتصاديات العربية من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة العربية البينية على الاقتصاديات الوطنية و من أهمها الخوف من انهيار الصناعات الناشئة، انخفاض الإيرادات العامة للدولة و كذا ارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى الخوف من ارتفاع المديونية المستحقة على بعض الدول العربية اتجاه الدول العربية الأخرى مما يؤدي إلى عدم تشجيع مواصلة التصدير خوفا من زيادة حجم تلك المديونية.

9- تعاني التجارة العربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني العربي و تكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية و التمويلية و هو ما يمثل عائقا أمام نمو التجارة العربية البينية.

10- انخفاض مستوى جودة الكثير من المنتجات العربية القابلة للتجارة البينية بالمقارنة بالمنتجات المثيلة لها ذات الجودة المرتفعة و المواصفات القياسية المطلوبة التي تأتي من الاقتصاديات الأخرى، و خاصة الصناعية المتقدمة، و هو ما يؤدي في النهاية إلى تفضيل المستهلك العربي للمنتجات الأجنبية والإحجام عن شراء المنتجات العربية[1].

11- هناك مجموعة من العوائق و العراقيل التي تسببها الاقتصاديات الصناعية المتقدمة و تؤثر سلبا على التجارة العربية البينية مثل سياسات الإغراق و الدعم للصادرات المتجهة إلى البلدان العربية و التي تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للسلع العربية داخل الأسواق العربية، و من ناحية أخرى تقوم الاقتصاديات الصناعية المتقدمة بربط ما تقدمه للدول العربية من تسهيلات ائتمانية و مالية بشرط الاستيراد من نفس هذه الاقتصاديات و هو ما يؤثر

[1] عادل حسن، **التنمية الاقتصادية العربية و عامل المال النفطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص: 128.

سلبا على التجارة العربية البينية، آخذا في الاعتبار أن ثلثي واردات الدول العربية عبارة عن مجموعة السلع الصناعية المتقدمة و في نفس الوقت ضعف إمكانيات الدول العربية على إنتاج هذه السلع داخل المنطقة العربية و هو ما ينعكس سلبا على نمط و حجم التجارة العربية البينية، ناهيك عن التأثير السلبي لاتفاقيات التعاون الاقتصادي المالي و التقني التي تتم بين كل من الدول الصناعية المتقدمة و الدول العربية، حيث تحصل الأخيرة على إعفاءات و امتيازات جمركية تؤدي إلى الانحياز إلى زيادة معدلات التجارة الدولية[1].

خاتمة الفصل الثالث

بذلت الأقطار العربية جهودا كبيرة من أجل النهوض بشؤون التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل منها، و استفادت في بعض جوانبها من انجازات التكامل الاقتصادي العربي سواء في مجال التبادل التجاري أو حركة رؤوس الأموال و اليد العاملة، أو التدفقات المالية و الإعانات العربية، غير أن عملية التنمية خضعت مؤخرا لمراجعات متعددة في أبعادها الاقتصادية و الإنسانية و متطلبات استدامتها، و تأكد أكثر من أي وقت مضى أهمية الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية العربية الشاملة.

إن وحدة البلدان العربية لا تتأتي من تطابق الظروف الطبيعية و المالية السائدة بقدر ما يمكن أن تكون نتيجة لتشابه المشكلات و المعوقات التي توجه هذه البلدان أمام تكاملها، فالمنطقة العربية مرتبطة إلى أبعد الحدود

[1] دعاء محمد سلمان، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001، ص: 97.

بالسوق الرأسمالية العالمية، الأمر الذي يشكل عقبة أساسية أمام ازدهارها و تكاملها مع بعضها، كما لا تشكل التجارة العربية البينية إلا نسبة قليلة من إجمالي تجارة المنطقة العربية الخارجية، و لم تتغير هذه النسبة كثيرا منذ الثلاثة عقود الماضية، كما لم تتمكن الدول العربية بالرغم من محاولاتها المتكررة من إقامة تكتل تجاري فعال.

و هكذا بقيت التجارة العربية البينية تعاني من مجموعة من العوائق الهيكلية و النقدية و المؤسسية و غيرها و التي تفسر بوضوح لماذا بقيت التجارة العربية البينية عند هذا المستوى المتواضع من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي، و لا سبيل إلى تنمية التجارة العربية البينية بقوة إلا إذا أزيلت هذه العوائق و اجتمعت الإرادة العربية على أن من صالح كل الاقتصاديات العربية العمل على تنمية التجارة العربية البينية تعميقا لمفهوم الاعتماد العربي الجماعي على الذات و ترسيخا لمبدأ زيادة الاعتماد المتبادل، و لعل إحياء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد التي تشارك فيها كل الدول العربية يعد احد المداخل الضرورية في ظل المتغيرات الإقليمية و العالمية لتنمية التجارة العربية البينية.

و لعل من أهم العوائق أمام تطور التكامل الاقتصادي العربي هو تعارض الأنظمة الاقتصادية و عدم انسجام السياسات الاقتصادية و التجارية، و بالتالي يمكن الاستنتاج من مناقشة العوامل التي أعاقت تطور التكتل الاقتصادي العربي الموحد و أعاقت عدم زيادة التجارة العربية البينية إلى المستوى المرغوب، فيمكن اعتبار عدم تطور مستوى التكامل الاقتصادي العربي متوقفا و غير مستغربا.

مقدمة الفصل:

إن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها العالم في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتطورات الاقتصادية الكبيرة و خصوصا بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية و الدور المتعاظم الذي تقوم به المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج و التجارة العالمية، و بروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، و تجمع شمال أمريكا، و التكتل الآسيوي، تحتم على الدول المغاربية أن تتجمع في تكتل واحد بل و التعاون مع التكتلات العربية و الإفريقية الأخرى من أجل كسب قوة سياسية و اقتصادية و تفاوضية في مواجهة تلك التكتلات.

و لقد بدأت في التسعينات أصوات تنادي بضرورة تفعيل اتحاد المغرب العربي و إيجاد السبل إلى إحيائه، تمثلت في عقد الندوات و المؤتمرات حول البحث عن الوسائل و الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الظروف العالمية الراهنة.

و إيمانا من قادة دول المغرب العربي بما يجمع شعوبها من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين و اللغة.

و استجابة لما لهذه الشعوب و قادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد و تكامل بينها يعزز ما يربطها من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق تكامل شامل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، و تثبيت العلاقات السليمة داخل المجتمع الدولي، و استتباب الأمن و الاستقرار في العالم. و إدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين أقطاره و تؤمن تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية، مما أدى إلى وجوب التعاون و الاتحاد بين بلدان المغرب العربي حيث تجسد ذلك في توقيع معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي في السابع عشر من شهر فيفري سنة 1989 و ذلك

بمدينة مراكش المغربية من قبل خمسة دول هي: المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية التونسية، الجماهيرية الليبية، و الجمهورية الإسلامية الموريتانية. هذه المعاهدة التي تحمل في جوهرها توطيد و توثيق أواصر الأخوة و الترابط بين شعوب الدول الأعضاء و تحقيق التقدم و الرفاهية لمجتمعاتهم و الدفاع عن حقوقهم من خلال انتهاج سياسة مشتركة قائمة على العدل و الإنصاف في مختلف ميادينها.

و عليه سيتم معالجة هذا الفصل من خلال التطرق إلى المحاور الأساسية التالية:

- الخلفية التاريخية و الإطار التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.
- واقع اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي.
- التكامل المغاربي، دوافعه و معوقاته.

المبحث الأول:الخلفية التاريخية و الإطار التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.

ظهرت أول فكرة للاتحاد المغاربي قبل الاستقلال و تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 ابريل من سنة 1958 و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي و الحزب الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائري، و بعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون و تكامل بين دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964 من تنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، و بيان (جربة) الوحدوي بين ليبيا و تونس 1974، و معاهدة (مستغانم) بين ليبيا و الجزائر، و معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا، و أخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة (زرالدة) الجزائرية سنة 1988 التي تم فيها إصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي.

و هكذا سيتطرق هذا المبحث إلى النقاط أدناه:

- السياق التاريخي و نشأة الاتحاد المغاربي.
- الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي.
- ضرورة التكامل و التعاون الاقتصادي المغاربي.

المطلب الأول: السياق التاريخي و نشأة الاتحاد المغاربي.

على عكس التجمعات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس سياسية و أمنية حديثة جدا، فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون سياسيا، إذ دأبت حركات التحرر في تونس و الجزائر و المغرب على التأكيد على البعد المغاربي لها بعد الاستقلال.

و هكذا فإن هذا المطلب سيتطرق إلى السياق التاريخي لاتحاد المغرب العربي، ثم إلى مبررات قيام اتحاد المغرب العربي و أخيرا تأسيس اتحاد المغرب العربي.

1- السياق التاريخي

تميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي ببعدها الوطني أولا ثم الإقليمي المغاربي ثانيا، و هذا عكس الحركات الوطنية العربية في المشرق العربي التي اتخذت بعدا قوميا حيث نادت بتأسيس الدولة العربية الموحدة، و هذا ما يفسر غياب الصراع بين "الدولة القطرية" و القومية، إذ لم تعرف الدول المغاربية ذلك الهجوم على "الدولة القطرية"، و حتى هذا التعبير لا أثر له في الأدبيات المغاربية التي تتحدث عن الدولة الوطنية، و عليه فبناء المغرب العربي لم يوضع إطلاقا قبل بناء الدولة الوطنية مما حال دون أي صراع إيديولوجي بين التوجهات المحلية (الوطنية) و الإقليمية (المغاربية)، على عكس ما حدث في المشرق.

و استمر تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية، و كانت إحدى مراحل التأسيسية مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير 1947. لكن السنة التاريخية تبقى عام 1958 لأهميتها بالنسبة للوعي السياسي المغاربي، حيث انعقد مؤتمر طنجة يوم 26 ابريل 1958 بالمغرب و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية و حزب الدستور التونسي[1].

عقد هذا المؤتمر بعد استقلال المغرب و تونس في حين كانت الثورة الجزائرية لا تزال متواصلة. و يعتبر المؤتمر بداية التأريخ للمشروع الإقليمي المغاربي، خاصة أن قضية توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة الناشئة كانت من بين القضايا التي تطرق إليها المؤتمر الذي يعبر عن وعي سياسي يفوق بكثير من حيث الرؤية الإستراتيجية وعي النخبة المغاربية الحاكمة حاليا. و لا نبالغ إن قلنا أنه حدث تراجع في الوعي السياسي المغاربي مقارنة مع تلك الحقبة.

لم يتحقق حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية، فما أن استقلت الدول المغاربية حتى بدأت الخلافات السياسية لا سيما بسبب الخلافات الحدودية. و دخلت المغرب و الجزائر في " حرب الرمال" (أكتوبر 1963) بسبب مطالبة ترابية مغربية على حساب الجزائر، و لكن هذه الحرب لم تمنع الدول المغاربية من محاولة إرساء قاعدة للتعاون الإقليمي، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر و المغرب و تونس، و الذي يعتبر

أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا، و كانت أهم أهدافه: تنسيق السياسة الاقتصادية و الجمركية، و ضمان حرية تنقل البضائع الصناعية،و تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لا سيما السوق الأوروبية

[1] رابح عبد القادر، شريف الغياط، **واقع الاتحاد المغاربي و تحديات المستقبل**، المؤتمر العلمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002.

المشتركة. و التحقت ليبيا بهذا المجلس ثم تلتها موريتانيا، ليصبح أول بنية إقليمية جمعت دول المغرب العربي الخمس.

لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغاربي سرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية و أجواء الحرب الباردة و الصراع العربي الإسرائيلي و الصراعات العربية العربية(الجزائر في المعسكر التقدمي و المغرب في المعسكر المحافظ) التي ألقت بظلالها على العلاقات البينية المغاربية.

و شهد مطلع السبعينات نوعا من التحسن في العلاقات المغاربية لا سيما الجزائرية المغربية مما أسهم في حل الخلافات الحدودية، حيث وقعت الجزائر مثلا اتفاق مع تونس في فبراير 1970 و آخر مع المغرب في يونيو 1972 (لكن الرباط لم تصادق عليه إلا في عام 1989)[1]. و لكن هذا الانفراج في العلاقات المغربية سرعان ما غمره التوتر السياسي من جديد بين المغرب و الجزائر الذي ازداد حدة مع انفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974 و تدعيم الجزائر لجبهة البوليساريو ردا على الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا و المغرب و موريتانيا و الذي قسم بموجبه إقليم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا، فكان أن توقف العمل المغاربي المتعدد الأطراف في حين تواصل الثنائي بدرجة متدنية. هذا التوتر أدى إلى الاتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى، و منذ ذلك الحين أصبحت أزمة الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية.

2- مبررات قيام اتحاد المغرب العربي

يمتد الجذر التاريخي لفكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، و قد تأسست الفكرة في أوائل القرن الماضي و تطورت عقدا بعد عقد، كما تعددت مركز الدعوة إليها من اسطنبول في أوائل

[1] عيسى احمد الفارسي، **دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، دراسة حالة دول المغرب العربي، جامعة البعث، دمشق، 2003.

القرن إلى باريس في العشرينات ثم انتقلت الفكرة ذاتها إلى أقطار شمال إفريقيا في الثلاثينات حيث أصبحت أحد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في المغرب، تونس و الجزائر ووضعت في برامج الجمعيات الثقافية و أصبحت في الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطنية في المنطقة بيد أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في أبريل 1958 و الذي ضم المنظمات الرئيسية الثلاثة في المنطقة و هي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، و حزب الاستقلال في المغرب.

و رغم أن فكرة الاتحاد المغاربي كانت أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي إلا أن الاتحاد لم يتشكل إلا بعد ثلاثين سنة من أول لقاء، و كان لقاء و توقيع معاهدة مراكش في 1989/02/17 حيث توفرت مجموعة من الشروط الموضوعية و الذاتية متمثلة في مجموعة من الأخطار الأمنية و الإستراتيجية و الاقتصادية التي فرضت على دول الاتحاد المغاربي مواجهتها بشكل جماعي و المتمثلة أساسا في[1]:

- الاعتداءات الخارجية التي تعرضت لها جل أقطار المغرب العربي خاصة بعد الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا خلال السنوات السابقة عن تشكل الاتحاد من طرف الو.م.أ و كذا الاعتداءات الإسرائيلية على تونس إضافة إلى النزاع حول الصحراء الغربية، و الحرب الليبية التشادية، و التوتر السنغالي الموريتاني.
- أما الدافع الأساسي لتشكيل الاتحاد هو التهديد الاقتصادي الذي تواجهه دول الاتحاد مع تطبيق القانون

الأوروبي الموحد و الانتقال إلى السوق الموحدة عام 1992، و هو تهديد يواجه دول الاتحاد المغاربي أكثر من أية منطقة عربية أخرى حيث ترتبط المنطقة بدول غربي أوروبا بروابط خاصة و إذا كانت هذه الروابط تجد جذورها في

[1] العربي شرابي، **فرص تجسيد اتحاد المغرب في ظل التحولات العلمية الراهنة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد العاشر (10)، ديسمبر 1998، ص: 34.

العوامل التاريخية فإن نتائجها و مظاهرها مازالت تتبدى في حجم و كثافة التفاعلات بين المنطقتين منها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية.

- و قد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية عام 1990 قد أوصى برزنامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربعة مراحل أولها إقامة منطقة تبادل حر عام 1992، و ثانيا إقامة اتحاد جمركي عام 1995، و إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام 2000 كمرحلة ثالثة، و رابعا الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للاتحاد المغاربي.
- و قد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة و اتفاقية آخرها في 1994/04/24 قبل قرار تجميد مؤسسات و هياكل الاتحاد عام 1995 على أثر تفاقم الخلاف بين الجزائر و المغرب، و لم تسفر كل هذه الاتفاقيات عن تجسيد الأهداف المسطرة لدرجة يمكن معها اعتبار الاتحاد المغاربي مجرد مشروع على الورق لا غير.

3-تأسيس اتحاد المغرب العربي[1]

بعد توتر في العلاقات الجزائرية المغربية شرع البلدان في التقارب بينهما و الذي دشن بقة العقيد لطفي (بلدة على الحدود المغربية) جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فبراير 1983، و بعد أقل من شهر من انعقاد هذه القمة و بالتحديد في 19 مارس وقعت الجزائر "معاهدة الإخاء و الوفاق" مع تونس و التي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر 1983، و رغم تأكيدهما أن هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي الكبير فإن المغرب و ليبيا اعتبراها حلفا ضدهما و محاولة جزائرية لعزلهما إقليميا، و كرد فعل قررت طرابلس و الرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقع الطرفان يوم 13 أوت 1984 اتفاقا في وجدة (مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر) أسستا بموجبه " اتحاد الدول العربي الإفريقي".

[1] عبد الحميد إبراهيم، **الاتحاد المغاربي في مفترق الطرق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص: 59-60.

إستراتيجية المغرب من خلال هذا الحلف كانت مزدوجة الهدف: الرد على التحرك الجزائري و وقف الدعم الليبي للبوليساريو بتحييد طرابلس في هذا النزاع، أما ليبيا فكانت تسعى لئلا تقصى من سياسة المحاورة المغاربية و تضمن عدم تدخل المغرب في نزاعها مع تشاد (الرباط كانت هددت طرابلس بدعم نجامينا إن لم تتوقف عن مساندتها للبوليساريو)، و الجزائر بدورها رأت في الاتفاق المغربي الليبي تحالفا ضدها، ويبدو أنها كنت تتخوف من تقارب عسكري بين جاريها الغربي و الشرقي مما قد يهدد أمنها القومي، خاصة أن المادة 12 من اتفاق وجدة المغربي الليبي تنص على أن أي عدوان على أحدهما هو عدوان على الآخر.

و كانت مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في جويلية 1988 رمزا قويا للمصالحة الجزائرية المغربية لدرجة أن هذه المصالحة كادت تصرف الاهتمام و الدعم عن الانتفاضة الفلسطينية، و هكذا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، و تطرق قادة الدول المغاربة الخمس في قمة زرالدة في يونيو 1988 و هي أول قمة مغربية في التاريخ بصورة رسمية إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغاربي و تم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة خلال نفس العام[1].

و الملاحظ أن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية المغاربية عن قمة زرالدة التي تقرر فيها إنشاء بنية إقليمية مغاربية مدة قصيرة جدا، مما يدل على التسرع الكبير في إنشاء الاتحاد المغاربي، و هذا طبعا تقليد في العلاقات العربية التي تمر بين عشية و ضحاها من حالة عداء شديد إلى مشاريع تكاملية سريعة و العكس صحيح، فكان أن افقد هذا التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية.

و اجتمع قادة دول المغرب العربي الخميس في مراكش يوم 17 فبراير 1989 و أعلنوا إنشاء "اتحاد المغرب العربي" و تميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يشر مثلا في نصوص المادتين الثانية و الثالثة

[1] عبد الحميد إبراهيم، **الاتحاد المغاربي في مفترق الطرق**، المرجع السابق، ص: 63.

المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، و إنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي و السياسة المشتركة.

و النقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي و لا حدوده الجغرافية، بل إن صفة " العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن " إن للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء".

هذا الطغيان في منطق السيادة و التواضع في الأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي. و الغريب أن الأدبيات المغاربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي و ضرورات تنشيطه و كأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل.

و تقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة.و عقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989) ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر و رأس لانوف في ليبيا فالدار البيضاء فنواكشط، و أخيرا تونس في أبريل 1994، أما الدورة السابعة المزمع عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات الجزائرية المغربية[1].

[1] عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**، حالة التكتل المغاربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 2001، ص: 156.

أما دورات الاتحاد اللاحقة لاسيما رأس لانوف (ليبيا 1991) و نواكشط (1992) فقد أكدت ضرورة اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، و ذلك قبل مدة لا تتجاوز عشر سنوات، غير أنه لم يتم تجسيد شيء على أرض الواقع.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي

اجتمع قادة دول المغرب العربي بمدينة زرالدة بتاريخ 1988/06/10 و قرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي التي اجتمعت بمدينة الجزائر بتاريخ 1988/07/13.

أصدر قادة دول المغرب العربي بتاريخ 1989/02/17 إعلانا عن قيام اتحاد المغرب العربي، و تم توقيع معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش بتاريخ 1989/02/17 من قبل دول المغرب العربي، ألا و هي المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية التونسية، الجماهيرية العربية الليبية، و الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

1- **أهداف الاتحاد:** نصت

معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية[1]:

[1] **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، نص المعاهدة التي وقعت بمراكش، 17 فبراير 1989، مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها.

و تهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار؛
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء؛
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد؛

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية و المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية و ثقافية و مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

2- أجهزة الاتحاد [1]:

من خلال معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي ثم تقرير الأجهزة أدناه:

2-1- مجلس الرئاسة

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء و هو أعلى جهاز في الاتحاد، و تكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء كما يعقد دوراته العادية كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، و لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار و تصدر قراراته بإجماع أعضائه.

2-2- مجلس وزراء الخارجية

يتكون من الوزراء و أمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، حيث يتولى مجلس وزراء الخارجية التحضير لدورات مجلس الرئاسة، النظر في اقتراحات لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و رفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، تنسيق السياسات و المواقف في المنظمات الإقليمية و الدولية إضافة إلى دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

[1] **مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**، مذكرة إعلامية و نواة توثيقية، اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، الرباط، ماي 2001.

يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه و لا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

2-3- لجنة المتابعة:

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، و تقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد و تعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات و لا سيما مع الأمانة العامة و اللجان الوزارية و اللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، كما تعتبر لجنة المتابعة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد و جهازا لتنشيط العمل الوحدوي و تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية كما تؤمن لجنة المتابعة تنسيقا محكما مع اللجان الوزارية المتخصصة من أجل تهيئة و تنفيذ برنامج عمل الاتحاد، حيث تعمل لجنة المتابعة بتعاون مع الأمانة العامة على تطوير أشغال مختلف الهيئات و إعطاء ديناميكية لعمل الاتحاد، و تعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل و تحديد العوائق و اقتراح الحلول المناسبة.

2-5-اللجان الوزارية المتخصصة[1]:

لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:

[1] http://www.maghrebarabe.org/,هيكلة مؤسسات الاتحاد, 13/07/2014

2-5-1- **لجنة الأمن الغذائي:** تهتم بقطاعات الفلاحة و الثروة الحيوانية- المياه و الغابات- الصناعات الفلاحية و الغذائية- استصلاح الأراضي- الصيد البحري- تجارة المواد الغذائية- البحث الزراعي و البيطري- البيئة – مؤسسات الدعم الفلاحي.

2-5-2- **لجنة الاقتصاد و المالية:** تهتم بميادين التخطيط- الطاقة- المعادن- التجارة- الصناعة- السياحة- المالية- و الجمارك- التأمين و المصارف و تمويل الاستثمار- الخدمات- الصناعة التقليدية.

2-5-3- **لجنة البنية الأساسية:** تهتم بقطاعات التجهيز و الأشغال العمومية- الإسكان و العمران- النقل و المواصلات- البريد- الري.

2-5-4- **لجنة الموارد البشرية:** تهتم بمجالات التعليم- الثقافة- الإعلام- التكوين- البحث العلمي- الشؤون الاجتماعية- التشغيل- الرياضة- الشبيبة- الصحة- العدل- الإقامة و تنقل الأشخاص- شؤون الجالية المغاربية.

- تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة و الأمانة العامة بوضع التصور للخطط و الجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.
- تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات و الأمانات الشعبية المعنية، حسب القطاعات التي تدخل في مهامها.
- تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية و فرق عمل حسبما يقتضيه عملها و عليها الاستعانة بذوي الخبرة و الكفاءات المغاربية.

- تعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على أنظار مجلس وزراء الخارجية و تمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة و الأمانة العامة.

3- المؤسسات الاتحادية

و تتمثل في ستة مؤسسات لكل منها دور في تفعيل نشاطات الاتحاد، و هي كالآتي[1]:

3-1-الأمانة العامة

مقرها بالرباط، و تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة و الولاء لأهداف الاتحاد و التوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة، حيث تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

[1] حسن عبد الله جوهر، **العولمة الاقتصادية و تحديات التكامل الإقليمي**، العدد (144)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001، ص: 93.

- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث و الدراسات و توفير المعلومات و الوثائق، و إبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة و على وجه الأولوية و عند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة و مجلس وزراء الخارجية و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف و توثيق هذه الأعمال.
- حفظ وثائق و مستندات الرئاسة و مجلس وزراء الخارجية و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و مجلس الشورى و الهيئة القضائية و كل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية و التوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية و المرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات و أوجه نشاط العمل الاتحادي و جعلها متاحة للممارسين.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية و الأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي

المشترك و التعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية و التجمعات و المنظمات الدولية الأخرى و ذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية و المنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

3-2- مجلس الشورى [1]:

يتواجد بالجزائر و يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، و قد أقر مجلس الرئاسة التوقيع عن عدد أعضاء المجلس إلى ثلاثين عضوا و ذلك خلال دورته العادية السادسة، و يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، حيث يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع و قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه.

3-3- الهيئة القضائية

مقرها بنواكشوط تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة و تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، و تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، كما تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو

[1] **مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**، النصوص الأساسية، مذكرة إعلامية، اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، الرباط، 2001.

إحدى دول الأطراف في النزاع، و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية حيث تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

3-4- الأكاديمية المغاربية للعلوم:

مقرها بطرابلس، و تهدف الأكاديمية المغاربية للعلوم إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي و التكوين العالي في بلدان الاتحاد و بينها و بين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي و البلدان الأجنبية، و تطبيق سياسة بحث علمي و تكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل و الإمكانيات المتوفرة، كما تهدف إلى تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم و استيعاب التقنية و توظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية و التقنية، إضافة إلى الحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية و توفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي و كذلك الباحثين المغربيين المقيمين بالخارج.

3-5- جامعة المغرب العربي

مقرها بطرابلس و تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها و الإمكانيات المتوفرة في كل منها، و تهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث و الباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

3-6- المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية

يتخذ تونس مقرا له تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/03/10، و يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط و مندمج و من

ذلك إعداد و انجاز و تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية و الصناعية و غيرها في البلدان المغاربية و كذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال و توظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية و المردود المالي و تنمية المبادلات التجارية و المدفوعات الجارية المترتبة عنها.

المطلب الثالث: ضرورة التكامل و التعاون الاقتصادي المغاربي.

باعتبار اتحاد المغرب العربي منظمة إقليمية تتمتع بعوامل حضارية قوية، و ثروة بشرية و طبيعية متنوعة، و قدرات و كفاءات علمية و تكنولوجية معتبرة، يمكنها مجتمعة إذا ما استغلت و استثمرت برشاد أن تساعد على دعم حرية القرار الاقتصادي المغربي و تعزيز قوته و تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لشعوبه.

1- ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي.

بدأاتحاد المغرب العربي قبل مشاريع إقليمية أخرى بسنوات مثل الشرق أوسطية و المتوسطية و اتحاد دول الصحراء و الساحل، لكنه بقي جسدا بلا روح فيما نشط أعضاؤه بقوة في المشاريع الإقليمية المذكورة. فدول المغرب العربي لا سيما المغرب و تونس راهنت على الشرق أوسطية مثل دول عربية مشرقية و لعبت دورا في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. و طور المغرب في ظرف قياسي مبادلات مع إسرائيل فيما عجز (لسبب أو لآخر) عن تطوير مبادلاته مع جيرانه المغاربة. و نفس الشيء يقال تقريبا عن تونس، و لكن بحكم تبعيته الأوتوماتيكية لتطورات عمليات السلام العربية الإسرائيلية فإن مشروع الشرق أوسطية سرعان ما انحسرت موجته و تراجعت للتوقف سفينته منذ مؤتمر الدوحة عام 1997.

فكانت خيبة أمل كبيرة لكل من أراد تحقيق مكاسب من هذا المشروع الذي تميز أيضا بتنافس عربي (لا سيما من يستفيد من قروض بنك الشرق الأوسط للتنمية)[1].

أما في مجال المتوسطية فكان الحماس أقوى و المطامع أكثر بحكم أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أقل تأثرا بمجريات عملية السلام من الشرق أوسطية و بحكم القوة الاقتصادية و المالية للاتحاد الأوروبي، و دأبت كل الدول على خدمة مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها أو محاولة التنسيق للتفاوض بصوت واحد مع العملاق الاقتصادي الأوروبي، إلا أن المتوسطية كانت هي الأخرى مخيبة للآمال. فأوروبا تفرض مجالات التفاوض و التعاون و لا تخصص الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو في بلدان الضفة الجنوبية، بينما تخصص أموالا طائلة لبلدان أوروبا الشرقية. كما أن الدول المغاربية التي تسرعت لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و خاصة تونس و المغرب أدركت سريعا أن هذه الاتفاقات غير متوازنة و هي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته، فقد أبقى على الحماية الاقتصادية في المجال الزراعي فيما تشكل المنتجات الزراعية التونسية و المغربية أهم صادرات البلدين إلى أوروبا، و تسرع تونس و المغرب كان لغرض الحصول على النصيب الأكبر من القروض و المساعدات المالية الأوروبية لكن لم يكن لها ما أرادت، بل إن الاتحاد الأوروبي لا يحترم كل التزاماته، حيث يتأخر في منحها المساعدات المتفق عليها مقابل تخفيضهما التدريجي للحواجز الجمركية و التي سترفع فيما بعد نهائيا ترقبا لإقامة منطقة التبادل الأوروبية المتوسطية، فكانت إذا الخيبة الثانية[2].

[1] Secrétariat général de l'union du Maghreb arabe, traite instituant de l'union du Maghreb.

[2] **Abdelmadjid Bouzid**, panorama des économies maghrébines contemporaines, printed, Alegria, Alger,1991, p : 48.

و أما خيبة الأمل الثالثة فهي إفريقية، فليبيا المستاءة من عدم تضامن الدول المغاربية و العربية عموما معها في خرق الحضر الدولي المفروض عليها (بين عامي 1992 و 1999) فيما خرقته دول إفريقية جعلتها تتبنى توجها إفريقيا معوضة خطابها العروبي بخطاب قاري، فكان أن بادرت إلى إنشاء اتحاد دول الساحل و الصحراء بين عامي 1997 و 1998 و الذي يضم حوالي 16 دولة منها كل الدول العربية الإفريقية باستثناء الجزائر، و يهدف هذا التجمع إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين أعضائه، لكن هذه الدول التي عجزت على الاتفاق فيما بينها في إطار بنية محدودة العدد كيف يمكنها النجاح في مشروع ولد أساسا بسبب عوامل سياسية لا علاقة لها بالمسائل الاقتصادية.

يضاف إلى هذه العوامل عامل تحرير التجارة الدولية الزاحف و إنشاء منطقة التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998 على أن تكتمل في حدود 2008، بالإضافة طبعا إلى منطقة التبادل الأوروبية المتوسطية و تزايد مناطق التبادل الحر الثنائية بين الدول المغاربية و العربية عموما. كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بالدول المغاربية بالعودة إلى نقطة البداية، إلى اتحاد المغرب العربي، فهي ليست بحاجة للتحدث بصوت واحد في إطار اتحاد دول الساحل و الصحراء أو في إطار السوق العربية المشتركة المزمع إنشاؤها، لكنه يتحتم عليها التنسيق في مواجهة أوروبا، شريكها الرئيسي في إطار الحركات المغاربية منذ العام الماضي، لتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي التي لم تعمل إطلاقا حتى قبل تجميدها بطلب من المغرب.

اتفق وزراء الاقتصاد و المالية في الاتحاد في مارس 2002 على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة و الاستثمار برأس مال قدره 500مليون دولار، و يعد هذا تمهيدا لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، و أهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية و تسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، و هذه الأخيرة كانت تتعامل فيما بينها بالفرنك الفرنسي و الآن تتعامل باليورو. و عليه فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلا إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملا لتطوير المبادلات البينية المغاربية، و للتذكير فإن اتفاقية

هذا المصرف وقعت عليها دول المغرب العربي في مارس 1991، أي أنها انتظرت إحدى عشر سنة لمحاولة تجسيد اتفاقية موجودة، و هذا يعني أن تصريحات القادة المغاربة حول اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي هي من قبيل الخطاب العربي الذي لا يجد كالعادة أي تجسيد عملي له، فلو كان ذلك لما انتظروا إحدى عشر سنة لتفعيل اتفاقية أبرموها بأنفسهم، و الآن المشاورات جارية للاتفاق على قمة مغاربية بقصد تفعيل مؤسسات الاتحاد.

و هكذا استغرق اتحاد المغرب العربي إحدى عشر سنة ليقر مشروع بنك الاستثمار المغاربي الذي وقع عليه في سنة 1991، بينما تمكن تجمع دول الساحل و الصحراء بعد سنتين من وجوده من تأسيس بنك للتنمية و التجارة، و منذ عشر سنوات لم يرى أي مشروع مغاربي اتفق عليه النور باستثناء هذا المصرف الذي يرتقب افتتاحه العام القادم.

2- التعاون الاقتصادي و التجاري للاتحاد:

في العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول المغربية الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا) فكان مؤتمرا أولا تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية و مغاربية كبرى و خمس لجان فرعية المكلفة بمهام التفكير و صياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي.

و لقد أنهت اللجان الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988.

- الشؤون الجمركية و المالية بالرباط (14-16 سبتمبر)؛
- اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة (17-18 سبتمبر)؛

- الشؤون التنظيمية و الهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر)؛
- الثقافة و الإعلام و التربية و التعليم بنواكشط (21-24 سبتمبر).

و لقد عقدت اللجنة السياسية الكبرى اجتماعا ثان لها يومي 27 و 28 أكتوبر بالرباط، قصد دراسة حصيلة أشغال اللجان الفرعية.

و ذلك من أجل الإعلان عن مقترح مشروع يهدف إلى إحداث هيكل مغاربي سيوكل أمر البث في مضمونه إلى المؤتمر المقبل لقادة دول المغرب العربي الكبير. و لقد انعقد بالفعل هذا المؤتمر الثاني لقادة الدول المغاربية بمراكش في فيفري سنة 1989 تم الإعلان في أعقابه 17 فيفري عن نص معاهدة اتحاد المغرب العربي.

و كان الحدث في مستوى طموحات قادة و شعوب المنطقة ليفسح المجال للاندماج الاقتصادي في مرونة وواقعية و فعالية، فابتداء من الفقرات الأولى لنص المعاهدة و الخاصة بالحيثيات و المرامي، يطالع القارئ أن الأمر يتعلق بالسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بين الأقطار المغاربية و بتحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين الأطراف المتعاقدة و نؤمن بتنميتها الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و من خلال موادها التسعة عشر، يتبين من المعاهدة تكريسها للنظرة المرنة و الواقعية و الشمولية و تنصيصها على هيكلة الاتحاد و أدوات عمله.

فلاندماج المنشود من خلالها لم يقتصر على المضمون الاقتصادي المحض بل يشير إلى ارتباط هذا المضمون بأبعاده

[1] نص معاهدة مراكش،17 فيفري 1989م.

المكملة و بما فيها الأبعاد الاجتماعية و الثقافية، إضافة إلى إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين و السماح للأشخاص بالتنقل بحرية داخل دول الاتحاد.

و من جهة أخرى نجد عدة اتفاقيات قد وقعت بين دول المغرب العربي، الأولى تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية و التي تم توقيعها في 23 جويلية 1990 و هدفها[1]:

إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة من حقوق الجمارك و الضرائب و الرسوم؛

- وضع لجنة الأمن الغذائي

و مهمتها تطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب.

أما الاتفاقية الثانية تتعلق بالجوانب التجارية، و بدأت حيز التنفيذ في 10 مارس 1991 بين دول اتحاد المغرب العربي مهمتها:

- إعفاء المنتجات المستوردة

من حقوق الجمارك و الضرائب؛

- محاولة توسيع المنتجات

المتبادلة بين دول الاتحاد لتشمل المنتجات الصحية و البيطرية.

[1] **Secrétariat général de l'union du Maghreb Arabe**, Accord commerciaux, préférentiels conclus avec des pays arabes.

أما الاتفاقية الثالثة فهي الاتفاقية التي وقعت بين كل من المغرب و تونس و دخلت حيز التنفيذ في 16 مارس 1999 تهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين خلال مرحلة انتقالية تنجز على أقل تقدير في 31 ديسمبر 2007.

الإطار القانوني للمبادلات بين المغرب و تونس ارتبط أيضا باتفاقيات أخرى خاصة فيما يتعلق بالتعاون التقني بين وزارة الصناعة و التجارة من جانب المغرب و الوزارة التونسية للتجارة 1998، بالإضافة إلى الاتفاق الذي يتعلق بتشجيع و ضمان الاستثمار 1994، الاتفاق في إطار التعاون الصناعي 1987.

أما الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر و تونس فقد حدد بموجب الاتفاق التجاري في عام 1981 و المكملة للاتفاقية الإضافية في عام 1984 هدفها تخفيض حقوق الجمارك و الرسوم على المنتجات التي تتم مبادلتها بين البلدين.

كما قام المغرب بتوقيع مع الجزائر في 14 مارس 1989 اتفاقية تجارية و تعريفة جمركية و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990 هدفها إعفاء مجموعة المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك و الرسوم، بالإضافة إلى حرية التبادل الجمركي بالنسبة للمواد الإشهارية التي تتعلق بالتظاهرات التجارية.

المبحث الثاني: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي.

حتى نستطيع التعرف على الواقع الاقتصادي للبلدان المغاربية لا بد من إجراء تشخيص عن الإمكانات المتاحة و الطاقات المتوفرة لدى دول المغرب العربي حيث التنوع المناخي و الجغرافي ميزة نسبية تتميز بها المنطقة بتوافر الثروات الباطنية و الطبيعية بشكل كبير و التي ما يزال الكثير منها غير مستغل إلى يومنا هذا، و من ناحية أخرى تبرز درجة تقصير السياسات المطبقة على مستوى الاتحاد المغاربي في استغلال تلك الإمكانيات، و بالتالي تعميقها لدرجة التبعية للخارج.

كما تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا[1] بثروات هائلة تمكن البلدان المغاربية من الخروج من الأزمات الاقتصادية و تجعلها في مصاف الدول الكبرى و الرائدة في تصدير السلع و الخدمات المختلفة، فتمتلك المنطقة المغاربية ثروات طبيعية، زراعية متنوعة و طاقات بشرية كبيرة و موارد مالية معتبرة.

و عليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- البنية الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي.
- التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي.
- المؤشرات الاقتصادية الدولية و تصنيف دول الاتحاد المغربي.

المطلب الأول: البنية الاقتصادية لدول الاتحاد المغربي

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغاربية و حجم الإمكانيات المتاحة و المتنوعة لدى الدول المغاربية و التي تجعل من المنطقة المغاربية منطقة قابلة للتكامل اقتصاديا و سياسيا، إلا أنها تشترك في نفس الميزات الخاصة بالبلدان النامية و المتمثلة أساسا في التبعية الاقتصادية الشديدة نحو الخارج و اعتمادها الكبير على الثروات الطبيعة التي تزخر بها المنطقة، و كذا الاندماج المحدود في الاقتصاد العالمي ووضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا.

[1] حمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي**، المؤتمر المصرفي العربي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007، ص: 143.

1- المؤشرات الاقتصادية

للبلدان المغاربية.

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى خصائص كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي و هذا من الجانب الاقتصادي.

1-1- الجزائر:

بادرت الجزائر بإدخال لإصلاحيات هيكلة على المستويين الكلي و الجزئي للاقتصاد الوطني، الغرض منها إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد تطبيق تسمح لها بالانتقال إلى اقتصاد السوق و بأقل الأضرار الاجتماعية.

و من خلال تحليل تطور الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات كان و مازال يعاني من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد[1]:

- **تبعية غذائية:** و تتمثل في استيراد ما يقارب 3/2 من احتياجات السكان الغذائية و خاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها، و يمكن إرجاع مرد هذه التبعية أساسا على ضعف الإنتاج الزراعي بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدها القطاع منذ الاستقلال، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من المنتوج الغذائي و يعود هذا أساسا إلى عاملين اثنين: الأول متعلق بانخفاض الإنتاج الزراعي و الزيادة الكبيرة في عدد السكان، أما الثاني فمتعلق بضعف مردودية الهكتار الواحد من الحبوب إذ لم يتغير كثيرا عما كان عليه في بداية القرن العشرين؛

[1] **Abdelmadjid Bouzid**, panorama des économies maghrébines contemporaines, printed, Algeria,alger,1991, p :18

- **تبعية تكنولوجية**:ناجمة

أساسا عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية و النمط التصنيعي الذي اتبعته الجزائر خلال عقد السبعينات، و الذي تميز بافتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة و متميزة، و الرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات و المعدات الإنتاجية و المصانع الجاهزة أمام إلحاح و كثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة؛

- **التبعية المالية**: و هي

مرتبطة بالتبعية الغذائية و التكنولوجيا و بالاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات أين شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل المشروعات .

الجدول رقم 28: المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر (2012-2015).

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	204.3	206.1	219.5	227.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.3	2.7	4.3	4.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	5448.4	5437.9	5670.6	5766.6
التضخم(متوسط أسعار المستهلك)	%	8.9	3.3	4.0	4.0
إجماليالإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	44.6	37.4	37.5	36.8
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	12.3	0.9	1.1	-2.9
إجمالي الصادرات(سلع و خدمات)	مليار دولار	75.7	68.3	70.5	67.1
إجمالي الواردات(سلع و خدمات)	مليار دولار	62.7	65.7	67.4	68.7
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج	%	1.8	1.6	1.5	1.4

المحلي					
عدد السكان	**مليون نسمة**	**37.5**	**37.9**	**38.7**	**39.5**
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	**%**	**11.0**	**9.8**	**9.4**	**9.0**

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

1-2- تونس:

يفتقد الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية و الاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المنطقة، غير أن هيكله الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على مداخيل السياحة و البترول و الفوسفات جعله كغيره من الاقتصاديات الأخرى للمنطقة تبعا لتقلبات التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية، و يعاني بدوره إلى تبعية خارجية متعددة الأشكال خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية و الغذائية، و قد تضافر ذلك مع الهزات و التقلبات التي عرفتها أسواق السلع و المال الدولية لجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الاختلالات الهيكلية التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانينات، و من أهم العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك:

- عجز هيكلي في ميزان المدفوعات؛
- تراجع الإنتاج من البترول و الفوسفات و تراجع معدلات نمو الاقتصاد ليستقر عند متوسط 3% خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين؛
- تبعية خارجية فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية و السلع التجهيزية؛

- تراجع حصيلة الإيرادات

من العملة الصعبة نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، تراجع المحاصيل الزراعية و كذا تراجع عدد السياح و انخفاض تحويلات المهاجرين من الخارج[1]؛ و الجدول التالي الجدول رقم(29) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس.

الجدول رقم 29: المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس (2012-2015)

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	**مليار دولار**	**45.4**	**47.4**	**64.7**	**48.1**
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	**%**	**3.6**	**2.7**	**3.0**	**4.5**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**دولار**	**4214.8**	**4345.2**	**4225.9**	**4289.6**

[1] **NejibMiled**, Impact des Accords, commerciaux préférentiels sur l'évolution des échanges- Maghrébins le commerce inter maghrébins.

التضخم(متوسط أسعار المستهلك)	%	5.6	6.1	5.5	5.0
إجماليالإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	35.7	36.1	34.9	33.9
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-3.7	-4.0	-3.1	-2.7
إجمالي الصادرات(سلع و خدمات)	مليار دولار	22.2	22.1	22.3	23.6
إجمالي الواردات(سلع و خدمات)	مليار دولار	26.4	26.3	26.1	27.2
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	53.6	52.0	59.1	61.8
عدد السكان	مليون نسمة	10.8	10.9	11.1	11.2
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	17.6	16.7	16.0	15.0

المصدر:صندوق النقد الدوليIMF

1-3- المغرب:

على غرار الانتعاش و الديناميكية التي عاشها الاقتصاد المغربي خلال فترة السبعينات حيث وصل معدل متوسط النمو إلى 7.5% و هذا نتيجة للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الفوسفات التي تشكل المادة الرئيسية في الصادرات المغربية، فإنه عرف بعض الاختلالات الهيكلية خلال عشرية الثمانينات، مما دفع بالسلطات تطبيق مجموعة من الإجراءات و البرامج التعديلية الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي و الشروع في إعادة جدولة الديون الخارجية للمغرب و من أهم العقبات التي عرفها المغرب هو اعتماد صادراته على منتوج واحد فقط و هو الفوسفات مما أدى إلى اختلال إراداته في حالات تراجع الأسعار الدولية للفوسفات "تراجع نسب التبادل الدولية"، و كذا لافتقاره لمصادر طاقوية معتبرة شكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المغربي مما ساهم في زيادة العجز الهيكلي لمبادلاته الخارجية، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول و أحياناأخرى بفعل انخفاض أسعار الفوسفات و قيمة الدولار الأمريكي.

و لقد عانى الاقتصاد المغربي خلال الثمانينات من ثلاث مشاكل أساسية حالت دون انتعاشه و انطلاقته مرة أخرى و هي ضعف إنتاجية الزراعة المعيشية و عجزها عن تلبية كل احتياجات السكان من المواد الغذائية نتيجة تزايد عدد السكان الذي بلغ متوسط معدل الزيادة خلال نفس الفترة 2.6%، و ثقل فاتورة الواردات من المواد الطاقوية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الواردات من السلع الأساسية و الصناعية[1].

و الجدول التالي (الجدول رقم 30) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في المغرب.

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	**مليار دولار**	**96.0**	**105.1**	**114.7**	**124.8**
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	**%**	**2.7**	**4.5**	**3.9**	**4.9**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**دولار**	**2951.3**	**3199.1**	**3457.9**	**3725.8**

[1] شرابي عبد العزيز، **برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (1) بيروت، 1999، ص: 73.

التضخم(متوسط أسعار المستهلك)	%	1.3	1.9	2.5	2.5
إجماليالإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	36.1	33.4	32.4	32.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-9.3	-7.8	-7.6	-7.2
إجمالي الصادرات(سلع و خدمات)	مليار دولار	34.6	36.1	39.0	41.5
إجمالي الواردات(سلع و خدمات)	مليار دولار	49.4	50.5	53.9	56.3
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	29.8	30.9	31.5	31.6
عدد السكان	مليون نسمة	32.5	32.9	33.2	33.5
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	9.0	9.2	9.1	9.0

(الجدول رقم 30) المؤشرات الاقتصادية الكلية للمغرب (2012-2015)

المصدر: صندوق النقد الدوليIMF

1-4- ليبيا:

يتميز الاقتصاد الليبي ببعض الخصوصيات التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات المغاربية الأخرى منها شساعة كبيرة في المساحة و قلة عدد السكان و ثروة بترولية معتبرة، و قلة الأيدي العاملة المحلية ووجود احتياجات كبيرة من عنصر العمل، جعلت ليبيا تستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين ذوي جنسيات مختلفة، حيث قفزت نسبة السكان من 11%سنة 1970 إلى 48% سنة 1983، و لقد كان للتواجد الأجنبي المكثف نتائجه الاقتصادية السلبية، تمثلت خاصة في عدم تمكن الأيدي العاملة المحلية من اكتساب المهارات و الخبرات المهنية اللازمة، حيث كانت نسبة الخبراء الأجانب سنة 1975 تعادل 70%، إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية لوجود أعداد كبيرة من الأجانب ذوي عادات و تقاليد و سلوكات و ديانات متباينة؛و رغم المشاريع الاستثمارية الضخمة و محاولة تطوير القطاع الزراعي و الإرادات المالية الضخمة بفعل ارتفاع أسعار البترول، فإن الاقتصاد الليبي ظل يعاني من تفكك

هياكله الإنتاجية و خلل كبير في تجارته الخارجية؛ و الجدول التالي (الجدول رقم 31) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لليبيا.

(الجدول رقم 31): المؤشرات الاقتصادية الكلية لليبيا (2012-2015)

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	81.9	67.6	58.6	83.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	104.5	-9.4	-7.8	29.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	13580.5	11046.4	9439.4	13294.4
التضخم(متوسط أسعار المستهلك)	%	6.1	2.6	4.8	6.3
إجماليالإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	45.7	63.6	73.2	63.5
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	29.0	-1.9	-16.3	-14.0
إجمالي الصادرات(سلع و خدمات)	مليار دولار	62.7	37.5	20.8	32.7
إجمالي الواردات(سلع و خدمات)	مليار دولار	32.6	39.0	37.4	46.0
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	6.8	8.2	9.5	6.6
عدد السكان	مليون نسمة	6.0	6.1	6.2	6.3
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	—	—	—	—

المصدر: صندوق النقد الدولي**IMF**

1-5- موريتانيا:

تعتبر موريتانيا أقل البلدان المغاربية كثافة سكانية مقارنة بمساحتها الجغرافية، و أقلها أيضا من حيث نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الداخلي الإجمالي حيث لم يتعدى 480 دولار سنة 1988، و تعد موريتانيا بلد زراعي رعوي في الدرجة الأولى، و بالإضافة إلى وجود بعض النشاطات الصناعية، كاستغلال المناجم و بالخصوص

مناجم الحديد الذي أصبح يشكل تصديره المصدر الأساسي للعملة الصعبة للبلاد(90% من إجمالي الصادرات سنة 1979)، مع محولات لإقامة بعض الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، و بالخصوص في صناعة السمك التي تتوافر عليها ثروة سمكية كبيرة، غير أن الجفاف و المشاكل الاقتصادية التي عرفتها موريتانيا خلال عشرية الثمانينات أدت إلى تراجع مستويات النمو و تزايد العجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري ورطها في دوامة المديونية، و كغيرها من البلدان المغاربية في مواجهة هذه المشاكل شرعت موريتانيا ابتداء من سنة 1985 في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقترح عليها من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كمحاولة لتصحيح الاختلالات و إنعاش أهمالأنشطة الاقتصادية في البلاد[1].

و الجدول التالي (الجدول رقم 32) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الموريتانية.

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	4.0	4.2	4.5	4.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	7	6.7	6.8	6.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي	دولار	1091.6	1127.1	1169.9	1196.8

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، ص: 60.

الإجمالي					
التضخم(متوسط أسعار المستهلك)	**%**	**4.9**	**4.1**	**4.7**	**5.2**
إجماليالإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	**%**	**36.6**	**34.9**	**34.1**	**33.7**
ميزان الحساب الجاري	**مليار دولار**	**1.3-**	**1.1-**	**1.2-**	**1.8-**
إجمالي الصادرات(سلع و خدمات)	**مليار دولار**	**2.8**	**2.8**	**2.9**	**2.9**
إجمالي الواردات(سلع و خدمات)	**مليار دولار**	**4.2**	**3.9**	**4.0**	**4.6**
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	**%**	**106.7**	**108.7**	**86.1**	**84.4**
عدد السكان	**مليون نسمة**	**3.6**	**3.7**	**3.8**	**3.9**
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	**%**	—	—	—	—

(الجدول رقم 32): المؤشرات الاقتصادية الكلية لموريتانيا (2012-2015).

المصدر:صندوق النقد الدولي**IMF**

2- الموارد المتاحة و

الثروات الطبيعية لبلدان المغرب العربي:

تتميز البلدان المغاربية بأراضيها الخصبة و مناخها المتنوع و مواردها المائية من ثروات بحرية و نهرية، إضافة إلى تعدد الثروات المعدنية و الطاقوية تختلف من بلد إلى آخر مما يساعد على اتجاه كل دولة لتحقيق مصلحتها الاقتصادية، فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي للتكامل الاقتصادي، و يعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل.

2-1- الإمكانيات و الموارد

الطبيعية الزراعية:

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعابا للعمالة، كما تمثل الصادرات الزراعية نسب معتبرة من إجمالي حصيلة الصادرات غير النفطية للدول المغاربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، و في تنشيط و تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى و الصناعات المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و مما لا شك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة و القطاعات الإنتاجية و الخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة[1].

و قد سجل الناتج الزراعي للدول المغاربية زيادة نسبة (11%) سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012، و هو ما يبينه الجدول التالي (الجدول رقم 33) و الذي يمثل قيمة الناتج الزراعي للبلدان المغاربية.

الجدول رقم (33): الناتج الزراعي في البلدان المغاربية (2005،200، 2010-2013)

البيان	الناتج الزراعي (مليون دولار)						معدل التغير السنوي (%)	نسبة التغير (%)
	2000	2005	2010	2012	2013		2013-2000	2013-2012
الجزائر	4598	7927	13644	18332	21029		12.4	14.7
تونس	2147	2958	3257	3900	3792		4.5	-2.8
المغرب	4908	7847	12530	12843	15414		9.2	20.0
ليبيا	2813	1105	2019	737	885		-8.5	20.1
موريتانيا	276	291	575	561	586		6.0	4.3

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

[1] **الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة (2)، 1999، ص: 81

- كما ارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية بشكل طفيف مقارنة بسنة (2012)، و خلال سنة (2013) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليبلغ حوالي (326.2) دولار مقابل (298.6) دولار مسجلة خلال سنة (2012)، و يتفاوت هذا المتوسط بين البلدان المغاربية، إذيتراوح بين (550) دولار في الجزائر و (103) دولار في ليبيا، و هو ما يبينه الجدول التالي (الجدول رقم 34) و الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج الزراعي و كذا مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغاربية[1].

الجدول رقم (34): نصيب الفرد من الناتج الزراعي و مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغاربية (2010،2005،2000-2013).

البيان	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)					مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي(%)				
	2000	2005	2010	2012	2013	2000	2005	2010	2012	2013
الجزائر	151	241	379	489	550	8.4	7.7	8.5	9.0	9.3
تونس	225	295	309	362	348	10.0	9.2	7.4	8.6	8.0
المغرب	172	260	393	394	468	13.3	13.2	13.8	13.4	14.6
ليبيا	499	167	260	89	103	8.1	2.3	2.7	0.9	1.4
موريتانيا	104	98	171	159	162	25.8	15.7	15.8	14.3	14.1

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الوحد، 2014.

[1] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

2-2- الموارد المعدنية و الطاقوية:

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم و نوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، و مصادر الطاقة، فهي تشمل على حجم احتياطات غازية تقدر ب (6102) مليار متر مكعب، و احتياطي بترولي يتجاوز (61) مليار برميل مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في كل من الجزائر و ليبيا.

إضافة إلى طاقة إنتاج من الفوسفات التي تزيد عن (37600) ألف طن، و خاصة في كل من المغرب و تونس، إضافة إلى إنتاج معدني و طاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية.

و الجدول التالي (الجدول رقم 35) يبين احتياطي و إنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية مكن ثروات معدنية و طاقوية لبلدان المغرب العربي لسنة (2013).

الجدول رقم (35): الاحتياطي و الإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية للدول المغاربية لسنة (2013).

البيان	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي النفط الخام (الف برميل يوميا)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	احتياطات خام الحديد (مليار طن)	طاقة انتاج صخر الفوسفات (الف طن)
الجزائر	12.2	1206.0	4505	85.7	1.1	1600.0
تونس	0.4	62.7	65	1.9	—	8000.0
المغرب	—	—	—	—	0.1	28000
ليبيا	48.5	661.0	1532	18.2	3.1	—
موريتانيا	—	—	—	—	2.3	—

المصدر:جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الوحد، 2014.

2-3- الموارد البشرية:

تمتد منطقة الاتحاد المغاربي على مساحة واسعة تقدر بخمسة ملايين كيلومتر مربع أكثر من (90) مليون نسمة يتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية و التمركز البشري و التوزيع الحضري و القطاعي و العمري و الجنسي و الثقافي.و سنتعرض لبعض المؤشرات التي توضح لنا وضعية هذه الثروة البشرية[1].

2-4- الكثافة السكانية:

قدر إجمالي عدد السكان في دول المغرب العربي حوالي (94) مليون في سنة (2013) و قد بلغ معدل نمو لسكان في البلدان المغربية حوالي (1.9) في المائة خلال فترة (2012-2013)، و يعتبر هذا المعدل مرتفعا، إذ يفوق مثيله في أقاليم أخرى، و هو ما يعزى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة و تراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن مستوى الخدمات الصحية و ارتفاع المستويات المعيشية.و الجدول التالي (الجدول رقم 36) يبين عدد السكان في بلدان الاتحاد المغاربي من سنة (2010) إلى سنة (2013)

(الجدول رقم 36): عدد السكان في البلدان المغاربية (اتحاد المغرب العربي) (2010-2013). **(مليون نسمة)**

البيان	2010	2011	2012	2013	معدل النمو (%) 2012-2013
الجزائر	35.978	36.717	37.464	38.229	%2.04
تونس	10.551	10.669	10.778	10.893	%1.07
المغرب	31.894	32.245	32.597	32.954	%1.10
ليبيا	7.774	8.026	8.286	8.554	%3.24
موريتانيا	3.362	3.443	3.527	3.612	%2.43

المصدر: تقرير التنمية في العالم 2014.

[1] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2014.

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية[1]:

إن معرفة توزيع العمالة على قطاعات الاقتصاد الوطني تساعدنا على تتبع بعض الظواهر السلبية في البلدان المغاربية و منها ظاهرة تحرك العمالة عبر قطاعات الاقتصاد بشكل فوضوي، أدى إلى انخفاضها في قطاعات الإنتاج المادي و تركزها في قطاع الخدمات، و ظاهرة ضعف مساهمة العمالة في بعض القطاعات الهامة مثل القطاع الزراعي.

و الجدول التالي (الجدول رقم 37) يبين توزيع العمالة في دول المغرب العربي في سنة (2000) و سنة (2012).

الجدول رقم 37: العمالة في دول المغرب العربي (2012،2000)

البيان	القوة العاملة كنسبة مئوية % من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي)%	النسبة المئوية للقوة العاملة %					
				الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2000	2012	2012-200	2000	2012	2000	2012	2000	2012
الجزائر	36.4	43.9	3.4	24.3	20.5	20.1	23.9	55.6	55.6
تونس	33.2	38.2	2.2	24.6	19.9	28.5	30.7	46.9	49.4
المغرب	35.6	37.2	1.5	36.1	24.1	20.5	28.6	43.4	47.3
ليبيا	31.8	27.2	1.9	6.0	2.7	19.9	21.9	74.1	75.4
موريتانيا	40.9	46.6	3.6	52.9	49.8	5.1	5.4	42.0	44.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

الموارد المالية[1]:

[1] تقرير التنمية البشرية، 2013.

يوجد تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى دول المغرب العربي، فأغلب البلدان المغاربية تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها و إرهاقا كبيرا لشعوبها حيث تجاوزت (60) مليار دولار في مجموع دول المغرب العربي لسنة (2013)، و هي أرقام تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية و المالية و الأوضاع الاجتماعية، و إذا تفحصنا الإمكانيات المالية المتوفرة بغض النظر عن المواد الفعلية و التي استغرقتها الديون و خدماتها، نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في البلدان العربية تكفي لتغطية نسبة مهمة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الأقطار المغاربية إذا ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها و أهمها عنصر الثقة و الشفافية بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة أوالتأميم و التضييق نتيجة الاضطراب في القوانين و تبدل الأنظمة و تغيير الحكومات.و الجدول التالي (الجدول رقم 38) يبين أهم المؤشرات المالية و التجارية في دول المغرب العربي سنة (2013)

الجدول رقم 38: المؤشرات المالية و التجارية في دول المغرب العربي (2013).

البيان	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	اجمالي الدين العام الخارجي (مليون دولار)	الاحتياطات الخارجية الرسمية (مليون دولار)	نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
الجزائر	65020	52040	3396.0	194712.0	4.1
تونس	17044	24309	24865.0	7558.8	-12.6
المغرب	21939	45132	28801.0	18404.0	-19.4
ليبيا	34858	25343	—	118678.0	14.8
موريتانيا	2693	3068	4270.4	981.8	-8.9

المصدر:جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة 2014.

المطلب الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية، 2014.

تأثر التجارة البينية لبلدان المغرب العربي بعدد من العوامل خلال سنة (2013) سواء فيما يتعلق في التجارة البينية النفطية أو غير النفطية فعلى صعيد التجارة البينية النفطية، فقد تأثر بانخفاض كميات الإنتاج النفطي في كل من الجزائر و ليبيا، سواء لأسباب فنية أوتأثرا بتداعيات التحولات السياسية التي عاشتها المنطقة منذ سنة (2011) و خاصة في ليبيا، ذلك بالإضافةإلىتأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط، و من جانب آخر تأثرت التجارة البينية غير النفطية بتأثرالأنشطةالإنتاجية في الدول المغاربية التي تشهد تحولات سياسية.

1- الصادرات و الواردات

البينية لبلدان المغرب العربي:

يجب التركيز على تدعيم التجارة البينية بين دول المغرب العربي من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة يدعمها توافر المواد الأولية و توافر السياسات الناجعة و الفعالة من أجل تحقيق تكامل اقتصادي قوي تنعكس آثاره الإيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

و تشير البيانات عن التجارة البينية لدول المغرب العربي إلى تضاؤل حجم الصادرات البينية، كذلك يلاحظ تدني مساهمة الصادرات البينية لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي إلى إجمالي صادراتها، و هذا ما يوضحه الجدول التالي (الجدول رقم 39) و الذي يبين اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة (2013).

الجدول رقم 39: اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة (2013).

(مليون دولار)

	الجزائر		تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الجزائر			485.9	1184.9	209.1	1282.8	81.1	7.1	00	8.8
تونس	1189.3	463.6			86.8	221.6	234.5	1213.9	00	20.1
المغرب	1027.1	206.1	1920	95.9			13.2	95.2	00	80.0
ليبيا	22.6	300	868.1	408.9	87.1	15.4			00	0.5
موريتانيا	4.2	0.6	31.4	1.1	14.2	0.8	00	00		

المصدر: صندوق النقد الدولي.

2- تنافسية الصادرات

لدول المغرب العربي:

تم احتساب ثلاثة مؤشرات مختارة استنادا إلى البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات المغاربية و ذلك على النحو التالي:

- **مؤشر التنوع:** و الذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، و يتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب المؤشر من قيمة الصفر (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، و عندما يصل المؤشر لقيمة الصفر (0) يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

- **مؤشر التركز:** يقيس مستوى التركز السوقي لحصة البلد من الصادرات و الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة و مجموعة سلعية، و تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0-1) و تشير القيم الصغرى للمؤشر إلى درجات تركز أقل كل من الصادرات و الواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

- **مؤشر كفاءة التجارة:** و هو مؤشر مركب يرتكز حسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات و الحصة السوقية و تنوع المنتجات المصدرة و تنوع أسواق التصدير العالمية، و يؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن (184) دولة و كذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة و ذلك بالنسبة لأربعة عشر (14) مجموعة سلعية رئيسية.

و قد أظهرت الإحصائيات الخاصة بتنافسية الصادرات لدول المغرب العربي لسنة (2012) أن صادرات الدول المغاربية لا زالت لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة و تتصف بتدين درجة التنوع، و مما يؤكد ذلك مؤشر التنوع للصادرات للدول المغاربية، باستثناء تونس و التي سجل مؤشر التنوع لصادراتها تحركا ايجابيا حيث بلغ المؤشر (0.530).

أما فيما يتعلق بمؤشر التركز السلعي فقد أظهرت البيانات المتوفرة أن مؤشر التركز قد تزايد في المغرب مما يعني وجود تركز سلعي في صادراتها، بينما انخفض المؤشر في كل من تونس و الجزائر و ليبيا حيث سجل أدنى مستوى له في تونس و أعلى مستوى في ليبيا.

و الجدول التالي (الجدول رقم 40) و الذي يمثل تنافسية الصادرات العربية من خلال مؤشرات التركز ومؤشرات التنوع السلعي لصادرات دول المغرب العربي لسنة 2005و سنة 2012.

(الجدول رقم 40): تنافسية الصادرات المغاربية.

مؤشر التركز و التنوع السلعي لصادرات دول المغرب العربي (2005، 2012).

الدول	2005			2012		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	108	0.588	0.810	98	0.540	0.724
تونس	200	0.180	0.599	226	0.157	0.530
المغرب	220	0.157	0.670	229	0.160	0.653
ليبيا	119	0.833	0.816	140	0.821	0.784
موريتانيا	36	0.542	0.857	88	0.506	0.835

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف (0-3)(تصنيف 3 أرقام).

و من جانب آخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات المغاربية للمجموعات السلعية لسنة (2012) و ذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة و الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء و كفاءة صادرات الدول المغاربية إلى الأسواق العالمية، و يتضمن هذا المؤشر ترتيبا للدول المغاربية المصدرة و ذلك ضمن مجموعة من (184) دولة مصدرة على مستوى العالم حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية و هو ما يوضحه الجدول التالي (الجدول رقم 41) و الذي يمثل ترتيب الدول المغتاربية حسب مؤشر كفاءة التجارة لسنة (2012).

(الجدول رقم 41): المؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي (2012)

الدول		الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
الصناعات الأساسية	مؤشر كفاءة التجارة	108	82	75	105	93
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	0.01	0.03	0.06	0.01	0.02
	قيمة الصادرات	88.252	407.2	759.3	108.4	237.2
المنتجات الجلدية	مؤشر كفاءة التجارة	90	33	36	-	82
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	0.01	0.27	0.22	-	0.02
	قيمة الصادرات	24.3	493.7	401.8	-	33.8
المنتجات الكيماوية	مؤشر كفاءة التجارة	78	69	49	120	81
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	0.03	0.05	0.22	0	0.02
	قيمة الصادرات	517.8	992	4.402	6.16	444
المنسوجات و الغزل	مؤشر كفاءة التجارة	-	50	47	-	88
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	-	0.11	0.13	-	0.01
	قيمة الصادرات	-	297.7	355	-	36.7
المنتجات الخشبية	مؤشر كفاءة التجارة	118	83	74	-	77
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	0	0.03	0.05	-	0.04
	قيمة الصادرات	113.9	85.6	165.7	-	134.9
الأغذية المصنعة	مؤشر كفاءة التجارة	93	85	54	-	81
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	0.04	0.05	0.21	-	0.06
	قيمة الصادرات	270.57	363	1.522	-	432.7
المنتجات الزراعية	مؤشر كفاءة التجارة	151	99	53	-	116
	الصادرات من إجمالي الصادرات %	0.01	0.05	0.31	-	0.03
	قيمة الصادرات	49.576	359.1	2.337	-	195

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية و الأونكتاد www.trademap.org

(تابع للجدول رقم 41): تابع لمؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي (2012)

الدول		الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
المنتجات المعدنية	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	18	81	77	28	109
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	1.91	0.07	0.09	1.1	0.02
	قيمة الصادرات	70.878	62	3.478	40.782	625
الصناعات المتنوعة	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	133	62	73	-	69
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	0.0	0.05	0.02	-	0.03
	قيمة الصادرات	8	660	279	-	355
الملابس الجاهزة	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	-	26	24	-	90
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	-	0.68	0.8	-	0.02
	قيمة الصادرات	-	2.746	3.225	-	78
معدات النقل	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	-	60	45	-	99
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	-	0.03	0.08	-	0.0
	قيمة الصادرات	-	525	1.336	-	41
معدات الكترونية	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	133	41	37	-	70
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	0.0	0.19	0.22	-	0.01
	قيمة الصادرات	2	2.416	2.773	-	133
صناعة تكنولوجيا المعلومات	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	-	44	62	-	78
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	-	0.07	0.0	-	0.0
	قيمة الصادرات	-	8.4	96	-	23
معدات غير الكترونية	كفاءة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	129	55	63	-	62
	حصة الصادرات من إجمالي الصادرات العالمية %	0	0.04	0.01	-	0.02
	قيمة الصادرات	10	577	212	-	281

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية و الأونكتاد www.trademap.org

3-أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي

هناك جملة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية المغاربية المنظمة للتجارة الخارجية بين دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقيات؛
- ضعف الهياكل الإنتاجية المغاربية، حيث يتركز النشاط الاقتصادي في مجمله على الصناعات الإستخراجية و التي تتوجه للتصدير، مقارنة بالواردات نجد الطلب في بلدان الاتحاد المغاربي يرتكز أساسا على السلع الصناعية ثم الآلات و معدات النقل بجميع أشكاله، إذ أن إنتاج هذه الآلات و معدات النقل بجميع أشكالها معدوم حيث لا يلبي حاجات الطلب المحلي، لهذا يرتكز الطلب عليها من الخارج[1].
- النزاعات السياسية بين دول الاتحاد و تبعية الاقتصاد للسياسة، حيث نجد أنأي نزاع أو صراع سياسي بين دولتين أو أكثر، يقضي في أغلب الأحيان إلى وضع حواجز و عوائق أمام حركة التجارة في الدول المتنازعة، أو أحيانا إلى إغلاق الحدود كليا؛
- عدم كفاية أجهزة أو مؤسسات تحويل التجارة الخارجية بين الدول المغاربية.

المطلب الثالث: تصنيف دول الاتحاد المغاربي حسب بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية

[1] **عيسى محمد الفارسي، دورة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة حالة دول المغرب العربي**، ندوة التوازن بين النمو السكاني و الموارد الطبيعية في الوطن العربي، جامعة البعث، الجمهورية العربية السورية، ابريل 2003.

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على وضعية و ترتيب اقتصاديات دول المغرب العربي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية و التي تساعد في تصنيف القطر عالميا.

سنتطرق إلى ثلاث مؤشرات اقتصادية دولية هي:

- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.

1-مؤشر الحرية الاقتصادية[1]:

شهد مطلع عام (2004) مرور عشرة سنوات على إطلاق مؤشر الحرية الاقتصادية و الذي يصدر عن معهد (هيرتاج فاونديشن)(HERTAG FOUNDATION) و صحيفة (وال ستريت)(wallstreet) و قد قامت الجهات التي تعد المؤشر بتحليل مدى فعالية الدلالة التأشيرية و القدرة الاستدلالية الإحصائية للمؤشر، ووجدت أنها قد عكست إلى حد كبير خلال عقد من الزمن طبيعة المتغيرات الداخلة في احتساب المؤشر و دورها في تصنيف القطر من حيث درجة الحرية الاقتصادية، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي القطر و درجة الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها، و علاقة عكسية بين كل من العبء المالي مقاسا بحجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك مدى سيطرة الدولة على الاقتصاد مقاسا بحجم

[1] **مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، طبعات سنوية مختلفة، 2009،2011،2013

الإنفاق الاستهلاكي للحكومة و نسبة مساهمة المؤسسات الحكومية في ميزانية الدولة، و أخيرا مدى وجود قيود تعيق تحرير التجارة.

و يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة المتمثلة في القطاع العام على الاقتصاد و تأثيره في كافة جوانب الحرية الاقتصادية و السياسات و أداء الأعمال و علاقاتها الخارجية.

1-1- مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية[1]:

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل تحتوي على خمسين (50) متغيرا، و هي:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛

[1] **اورابح عبد القادر، شريف غياط، واقع الاتحاد المغاربي و تحديات المستقبل**، المؤتمر العالمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، جامعة أريدالأهلية، الأردن، 2002.

- وضوح السياسة النقدية (سعر الصرف و التضخم)؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور و الأسعار؛
- احترام حقوق الملكية الفردية؛
- ملائمة التشريعات و نوعية الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق الموازية.

1-2- مجالات مؤشر الحرية

الاقتصادية:

قد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة في مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية بحيث تنقسم الدول إلى أربعة مجموعات وفق رصيدها الإجمالي كالأتي:

- من 1 إلى 1.95 يدل على حرية اقتصادية كاملة.

- من 2 إلى 2.95 يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- من 3 إلى 3.95 يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- من 4 إلى 5 يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

1-3- وضعية دول الإتحاد المغاربي من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية:

من خلال نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية و التي يوضحها الجدول أدناه (الجدول رقم 42) يتضح أن المغرب و تونس تحتلان المرتبة الأولى من حيث الحرية الاقتصادية، فقد صنفا ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، أما الجزائر و موريتانيا فقد صنفتا ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، و تحتل ليبيا المرتبة الأخيرة حيث تعتبر من الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة جدا.

و الجدول التالي (الجدول رقم 42) يبين مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي (1995- 2004)

(الجدول رقم 42): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي (1995- 2004).

البلد	الترتيب من 161 دولة سنة 2004	المؤشر				التصنيف
		1995	2000	2003	2004	
المغرب	66	2.85	2.75	2.95	2.93	حرية اقتصادية شبه كاملة.
تونس	67	2.70	3.0	2.95	2.94	
موريتانيا	67	3.75	3.80	3.10	2.94	حرية اقتصادية ضعيفة.
الجزائر	100	3.50	3.45	3.25	3.31	
ليبيا	154	4.85	4.85	4.30	4.55	حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005.

2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية[1]:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (IGRG) لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و يغطي ثمانية عشرة دولة عربية من أصل (140) دولة يشملها المؤشر.

[1] **ولد السالك ديدي، اتحاد المغرب العربي، اسباب التعثر و مداخل التفعيل**، المستقبل العربي، العدد (312)، بيروت، 2005، ص: 39.

2-1- مكونات المؤشر

المركب للمخاطر القطرية:

يتكون المؤشر المركب للمخاطر القطرية من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية و يشكل (50%) من المؤشر.
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية و يشكل(25%) من المؤشر.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية و يشكل (25%) من المؤشر.

2-2- مجالات المؤشر

المركب للمخاطر القطرية.

تتراوح قيمتها من (49.5) إلى (100) نقطة و تفسر كما يلي:

- من (0) إلى (49.5) نقطة تدل على درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من (50) إلى (59.5) نقطة تدل على درجة مخاطرة مرتفعة.

- من (60) إلى (69.5)

نقطة تدل على درجة مخاطرة معتدلة.

- من (70) إلى (79.5)

نقطة تدل على درجة مخاطرة منخفضة.

- من (80) إلى (100)

نقطة تدل على درجة منخفضة جدا.

2-3- وضعية دول الاتحاد المغاربي من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يظهر هذا المؤشر أن كل من المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا تصنف ضمن الدول التي تقل فيها درجة المخاطرة الاقتصادية و تليها موريتانيا بدرجة مخاطرة معتدلة.

و الجدول التالي (الجدول رقم 43) يوضح تصنيف دول المغرب العربي حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية لسنة (2009).

الجدول رقم (43): المؤشر المركب للمخاطر القطرية (2009).

	قيمة المؤشر	الترتيب المغاربي	الترتيب الدولي	التصنيف
المغرب	73.5	1	53	منخفضة
تونس	72.8	2	56	منخفضة
ليبيا	71	3	65	منخفضة
الجزائر	70.6	4	87	منخفضة
موريتانيا	63.5	5	96	معتدلة

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009.

3- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول المغرب العربي و مقارنتها بالتكتلات العربية[1]:

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار كما جاء تأكيده في الأدبيات النظرية و التطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار و درجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي:

- مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- معدل التضخم.
- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة.

[1] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، و ائتمان الصادرات**، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2014، ص: 42.

- نسبة الحساب الجاري

إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة الميزانية العمومية إلى

الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة الدين العام

الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات يبينها الجدول أدناه (الجدول رقم 44) و الذي يمثل المتغيرات الأساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014).

- حيث يعد الأداء العربي

في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأخرى، حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي و العالمي حول (69) نقطة.

- أما على صعيد

المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة (81.7) نقطة و بأداء جيد جدا أفضل من المتوسط العالمي، حيث حققت دول الخليج أفضل الأداء (جيد جدا) في أربعة متغيرات أساسية هي: استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال و عدد أزمات سعر الصرف، إضافة إلى أداء الحساب الجاري و المعاملات الخارجية و نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- حلت دول المغرب

العربي في المرتبة الثانية بقيمة (69.7) نقطة و بمستوى أداء متوسط و حققت أداء جيد في أربعة مؤشرات خاصة بتقلب سعر الصرف و أداء الموازنة العامة و الحساب الجاري و الدين العام.

- أما دول المشرق العربي

فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة (61.2) نقطة و بمستوى أداء ضعيف جدا و تراوح مستوى أدائها في المتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو و ضعيف جدا في مؤشرات سعر الصرف و أداء الموازنة العامة[1].

و الجدول التالي (الجدول رقم 44) يوضح المتغيرات الأساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع السابق، ص 52

(الجدول رقم 44): المتغيرات الاساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014)

الترتيب عربيا	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	تقلبات معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي			معدل التضخم			تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال			عدد ازمات سعر الصرف			نسبة عجز او فائض الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			نسبة عجز او فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي			نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي		
			القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013	
				القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
1	دول الخليج	81.7	91.6 (-)	0.78	0.86	71.8 (-)	-1.48	-2.02	74.9 (+++)	31.45	72.40	55.6 (+++)	-0.72	-1.29	92.8 (+++)	0.81	0.88	85.2 (+)	-2.85	-3.24	100.0 (+++)	0.00	0.00
2	دول المغرب العربي	69.7	73.0 (- -)	0.43	0.59	75.5 (-)	0.83	1.12	45.6 (++)	12.96	39.66	25.4 (+)	-10.35	-28.93	88.1 (++)	-0.04	-0.05	88.7 (++)	10.33	13.19	91.8 (++)	-2.06	-2.20
3	دول المشرق العربي	61.2	94.3 (+)	-0.18	-0.19	74.0 (-)	-8.57	-10.38	31.7 (--)	-7.08	-18.25	11.4 (--)	-8.24	-41.92	58.2 (--)	0.02	0.03	70.0 (-)	-5.98	-7.87	89.0 (-)	-2.75	-3.00
المتوسط العربي		69.5	86.0			68.7			50.7			33.3			81.2			75.9			90.8		
المتوسط العالمي		69.9	92.3			76.4			44.8			27.2			79.5			78.9			90.5		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 43.

(+++) اداء جيد جدا، (++) اداء جيد، (+) اداء متوسط، (-) اداء ضعيف، (--) اداء ضعيف جدا

المبحث الثالث: التكامل المغاربي، دوافعه و معوقاته.

لكي يتحقق التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية ينبغي أن تكون هناك أسس و مرتكزات تقوم على مبدأ الإقليمية أي أن التنمية القطرية تبقى محدودة الجوانب و الآفاق بحكم الإمكانات المتاحة المحدودة لكل قطر من الأقطار مهما بلغت إمكاناته و ذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية المعاصرة و في مقدمتها الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة، هذا إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع و التنافس الاقتصادي، و هذا ما يجعل من التنمية العربية في إطار تكاملي هي الوسيلة الوحيدة لبعث الاقتصاد العربي المغاربي، إلا أن إقامة تكامل مغاربي يعترضه عدد غير قليل من المعوقات التي تحول دون تحقيقه.

و منه سيتناول هذا المبحث النقاط أدناه:

- مسيرة و مقومات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي؛
- دوافع التكامل المغاربي؛
- معوقات التكامل المغاربي و آثاره الاقتصادية.

المطلب الأول: مسيرة و مقومات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.

لا يمكن للدول المغاربية أن تعيش في معزل عن العالم و عما يجري فيه من تكتلات تجاوزت حدود القارات لتحقيق المنافع الاقتصادية، بل أصبحت الضرورة ملحة و الحاجة ماسة لتجاوز الخلافات المفتعلة و العمل على إنشاء تكامل اقتصادي يجعلها تتخلص من التبعية و يقودها إلى الطريق الصحيح لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بمفهومه الواسع. لذا فقد برز الاهتمام بأهمية و حتمية التكامل الاقتصادي المغربي منذ استقلال دول المغرب العربي.

1- مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي

تم إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية في العاصمة التونسية و ذلك بتاريخ 11 أكتوبر عام 1964، و المتكونة كل من تونس، ليبيا، الجزائر، و المغرب حيث نتج عن ذلك إنشاء هذه اللجنة عدة هيئات يغلب عليها الطابع الاقتصادي كالمجلس الوزاري لوزراء الاقتصاد، و مركز الدراسات الصناعية. و كان من أهم أهداف اللجنة الاستشارية المغاربية ما يلي[1]:

- تعزيز و تنمية المبادلات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة؛
- توحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي؛
- خلق برنامج يعمل على توافق و تماثل السياسات الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- توحيد السياسات الاقتصادية المتبعة في جميع القطاعات.

و على الرغم من استمرار اللجنة حتى سنة 1975، إلا أن إسهاماتها في مجال التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء بقيت محدودة و ضعيفة، و ذلك بسبب غياب الإرادة السياسية الصادقة، و كذا بسبب انسحاب ليبيا منها سنة 1970.

لقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلامات الاقتصادية الأساسية للتكامل الاقتصادي و يتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990، و الذي وضح فيه المحاور الرئيسية لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي، هذه المحاور التي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرئاسة و الذي

[1] **اسعد عبد المجيد، اكراهات التكتلات الاقتصادية العربية امام تحديات العولمة: حالة المغرب العربي**، المؤتمر العالمي الثالث.

اجتمع في مدينة رأس لانوف بليبيا خلال الفترة 10-11 مارس عام 1991، و قد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية هي:

1-1- منطقة للتبادل الحر

و كان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية و الزراعية ذات المنشأ المغاربي و الموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، و كان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992.

1-2- اتحاد جمركي

وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين دول أخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتحاد قبل عام 1995.إلاأنه لم يتحقق أيضا.

1-3- سوق مغاربية مشتركة

و تهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة و انتقال الأشخاص و السلع و رؤوس الأموال بين دول الاتحاد، و كان من المتوقع الوصول إلى ذلك قيام عام 2000.

1-4- الاندماج الاقتصادي المغاربي

و ذلك بتوحيد سياسات و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تركز الإستراتيجية التكاملية للاتحاد على تحقيق الأولويات التالية[1]:

[1] **غرفة التجارة و الصناعة**، قطر، **التعاون الاقتصادي العربي و تحديات السوق الشرق اوسطية**، الدورة الثالثة و الثلاثون لمؤتمر الغرفة التجارية و الصناعية و الزراعية للبلاد العربية، الدوحة 5-7 ابريل 1994، دراسات اقتصادية، 1994، ص: 99.

- التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء؛
- تحقيق التكامل الإنتاجي و التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية و استحداث صناعات تكاملية؛
- إقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية و التكامل المغاربي خطوات متقدمة؛
- التنسيق بين السياسات الضريبية و الاستثمارية؛
- تنمية الموارد البشرية.

1- فوائد التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

يعتبر التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وسيلة و ليس هدفا في حد ذاته، وسيلة تدعو لتحقيق العديد من الأهداف و من أهمها[1]:

2-1- مواجهة مشكلة ندرة الموارد التي تعاني منها بعض الدول المغاربية

تتمتع الدول المغاربية بوفرة نسبية في الموارد الاقتصادية، و لكن بالنظر لكل دولة على حدة نجد أنها تعاني من ندرة في مورد أو أكثر من الموارد الاقتصادية، و تتمتع بوفرة مورد أو موارد أخرى، فالتكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي يترتب عن التغلب على مشكلة الندرة و التي تعاني منها الدول المغاربية، و ذلك بما سيتيحه من حرية انتقال لعناصر الإنتاج، و من ثم تحقيق الوفرة في الموارد الاقتصادية[2].

2-2- تشجيع الاستثمارات

[1] **عيسى محمد الفارسي**، مرجع سبق ذكره، 10-12 ابريل 2003.

[2] **محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، الدوحة، 2007، ص: 14.

و يتحقق ذلك بما سيتيحه التكامل الاقتصادي من توسيع في السوق و حرية انتقال عوامل الإنتاج، ذلك من شأنه تحفيز الاستثمارات، سواء كانت استثمارات بينية مغاربية، أو استثمارات أجنبية مباشرة، و غالبا ما تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيا عالية تنعكس أثارها بشكل إيجابي على اقتصاديات الدول المغاربية مجتمعة.

2-3- الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات

يعمل التكامل الاقتصادي على ضبط و تقليص فجوة التقلبات الدورية في الصادرات و الناتجة عن التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة و الصناعية، كما من شأنه دعم الدول المغاربية في تعاملها مع الخارج و ذلك من خلال خلق اقتصاد أكثر تنوعا، و بالتالي أقل اعتمادا على العالم الخارجي و خاصة في السلع الأساسية و الضرورية.

2-4- تعزيز و تدعيم المكانة التفاوضية لدول الاتحاد المغاربي في تعاملها مع الخارج

يعمل التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي على زيادة قدرتها التفاوضية في مجال التجارة الدولية مع الدول الأخرى، قدرة على المفاوضات اكبر من تلك التي تتمتع بها كل دولة مغاربية على حدة، و بالتالي تعزيز موقف الدول المغاربية في السوق الدولية و ذلك فيما يتعلق بأسعار بعض السلع أو النقل أو الرسوم الجمركية.

2-5- تدعيم التوظيف من خلال خلق فرص جديدة للعمل

يعمل التكامل الاقتصادي على توسيع نطاق الأسواق و زيادة الاستثمارات و من شأنه خلق فرص جديدة للعمل و توفير مناصب شغل في البلدان المغاربية المتكاملة.

2-6- اتساع حجم السوق [1]

إن المتأمل في اقتصاديات الدول المغاربية كل دولة على حدة، يجد أنها تعاني جميعها مشكلة ضيق أسواقها فبعضها تتسم بوفرة مالية عالية مثل ليبيا حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2002 بحوالي 3290 دولار، و في تونس بحوالي 2367 دولار، و الجزائر 1661 دولار، و في المغرب 1250 دولار

و نجد أن موريتانيا تعاني من انخفاض في القوة الشرائية، حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 334 دولار و ذلك سنة 2002.

أما إذا نظرنا إلى دول المغرب مجتمعة نجدها تتمتع بسوق كبيرة، و من ثم فإن التكامل الاقتصادي يلعب دورا هاما و فعالا جدا في توسيع حجم الأسواق أمام المشروعات و الاستثمارات أمام كل دولة من دول الاتحاد المغاربي ، بما يسمح بالاستفادة من وسائل الإنتاج الحديثة في مجال تحقيق التكاليف.

كما أن اتساق حجم السوق يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتوفر لديها بميزة نسبية أو ميزة تنافسية، كذلك يترتب على اتساع حجم السوق القضاء على ظاهرة احتكار مشروع معين لسلعة معينة، و ذلك راجع أساسا لظهور العديد من المشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية في إنتاج هذه السلعة، و من ثمة التخلص من الآثار السلبية الناجمة عن الاحتكار.

- الهدف الأساسي و الذي تسعى إليه جاهدة دول الاتحاد المغاربي هو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لديها، فالتكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ المناسب و الملائم للتنمية الاقتصادية فهو يعمل على التنسيق في السياسات الاقتصادية، كما يؤدي إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص: 15.

و نقد بذلك الطرق و الموانئ، و المنشآت القاعدية و الاتصالات، حيث يمكن توطين هذه المشروعات في المناطق الأقل نموا، حتى يمكن تحقيق نوع من النمو المتوازن داخل الوحدة المغاربية.

2- مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي:

تملك الدول المغاربية من المقومات ما يجعلها قادرة على تحسين قدرتها التنظيمية و الرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، و بما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها و إمكانيتها و بالتالي خلق فرص العمل لشعوبها و الرفع من مستوى معيشتهم و تحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل تقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال، بالإضافة إلى وحدة اللغة و الدين و الإرث الثقافي و الحضاري تمتلك البلدان المغاربية مقومات كثيرة نلخصها فيما يلي[1]:

- يضم المغرب العربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج، فإن هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها في حالة توفر الظروف المناسبة.
- المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر و ليبيا، يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة و دعم تشابك نسيجها الاقتصادي و الصناعي و البشري بدلا من تكديسها في المصارف العالمية و تدويرها في أسواق عالمية أخرى.
- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم، و تعتبر ثاني أكبر مصدر له في العالم، و المغرب و تونس تمتلكان إمكانيات زراعية و رعوية معتبرة و إمكانيات سياحية هائلة، و تمتلك موريتانيا الفوسفات و الحديد و المنغنيز، ناهيك عما تمتلكه الجزائر و ليبيا من احتياطاتها النفطية و الغازية.

[1] **الفيلالي مصطفى**، مرجع سابق، ص: 81.

- يحتوي المغرب العربي على كثافة سكانية هائلة، مما يشكل سوق استهلاكية واسعة النطاق، و يخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم و المزايا النسبية.
- تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط، و يطل على المحيط الأطلسي و يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو أشغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي و بحري.
- الاستقرار الملحوظ في أوضاع الاقتصاديات الكلية لمعظم الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة، مما يوفر الظروف الملائمة و الوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

المطلب الثاني: دوافع و أولويات تحقيق التكامل المغاربي

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بالبلدان المغاربية عملية تتعدى الإمكانيات القطرية و تتطلب توحيد الجهود و الاستفادة من القدرات و الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي يعيشها العالم و من أهم التكتلات الاقتصادية الكبرى و التي تفتقد فيها الدول الضعيفة أو النامية وزنها و تصبح مجرد تابع في مجال العلاقات الدولية و تتأثر بانعكاساتها السلبية.

1- دوافع التكامل المغاربي[1]

أصبح من الضروري الانتقال من القطرية إلى الإقليمية و من مرحلة التنافرية و الأحادية إلى مرحلة التنسيق الفعلي و التخطيط التوجيهي على مستوى دول الاتحاد لتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره الإطار المؤسسي الملائم و الذي يتم بموجبه استخدام الموارد المتوفرة استخداما رشيدا عن طريق المزج الفعال لعناصر الإنتاج المتباينة على مستوى أقطار الاتحاد المغاربي، و التي تتقاسم في النهاية منافع و ثمار التكامل الاقتصادي.

[1] **لعمارة جمال، التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**، دار الهدى، 2005، ص: 136.

فالتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يعتبر تحقيقا للتشابك و الاندماج بين قطاعات و أنشطة الاقتصادات القطرية، و إيجاد سوق واحدة للسلع و الخدمات و عوامل الإنتاج، حيث يتدرج من الشكل البسيط من التنسيق الاقتصادي كالتخفيف من الحواجز الجمركية إلى الأشكال الأكثر تعقيدا و التي يتم في إطارها قيام اتحاد اقتصادي بين الأقطار المتكاملة يجمع بلدان الاتحاد المغاربي قواسم مشتركة و عوامل مشتركة، ففضلا عن العوامل المذهبية العقائدية التي تجمع سكان منطقة المغرب العربي و التي تعد قاعدة هامة تساعد على تحقيق التقارب و التعاون و التكامل بين دول المغرب، فهناك عوامل أخرى تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي في المنطقة أهمها ما يلي[1]:

1-1- اتساع نطاق السوق :

نتيجة للتعامل مع الوحدات الإنتاجية في الأقطار المتكاملة في السوق على مستوى الاتحاد المغاربي والوفرات الممكنة الناتجة من القوة التفاوضية لدول التكامل في تعاملهم الاقتصادي مع الدول ، والتكتلات الكبرى من أجل التقليل من تحديات الشراكة معها ، وتؤدي إلى تعظيم مكاسبها والحفاظ على مصالحها وإتاحة الفرصة للتعامل الإيجابي مع تلك التكتلات من مدخل اتساع السوق .

1-2- اختلاف الإمكانيات المالية لدول الاتحاد المغاربي:

[1] **مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية و سياسية**، دار العلوم للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص: 93.

من بين أهم مزايا وايجابيات التكامل الاقتصادي هو أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة والمتعددة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصاديين، كما تتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافع وفرص مربحة للاستثمار في فوائضها في المشاريع التي تنمي التكامل، ذلك أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى جودة قطاع التمويل ويقلل من تكاليف التمويل مما يؤدي إلى استثمار هام وفعال و تؤكد الدراسات والتحليلات الحديثة أن معدل العائدات على رأس المال وعلى الاستثمار يمكن أن يرتفع في الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بغض النظر عن رأس المال المستثمر[1].

1-3- الاختلاف في حجم الطاقات البشرية المتاحة

إن عامل التباين والاختلاف في حجم وكفاءة الطاقات البشرية بين بلدان الاتحاد المغاربي يشجع على إقامة التكامل والاندماج بين بلدان التحاد مما يشجع على التقارب في تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي للبلدان المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة ،يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغرب أو تونس من اجل تحقيق منافع كثيرة متبادلة ، وان حركية الطاقات البشرية بين القطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من زاوية قدرتها التنافسية .

1-4- التنوع والتباين في حجم الموارد والثروات المتاحة للبلدان المغاربية

[1] موريس شيف ول، الن وينتزر،التكامل الاقليمي و التنمية، البنك الدولي، ط: 2003.

تتميز منطقة الاتحاد المغاربي بشساعة أراضيها وتنوع مواردها الطبيعية من موارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية ، وموارد معدنية وطاقوية تختلف من بلد إلى آخر مما يساعد على اتجاه كل بلد في إطار تحقيق المصالح والمنافع الاقتصادية المتبادلة وذلك لا يتم إلا بتحقيق التكامل بين البلدان المغاربية. فهذا التباين في الموارد والثروات المتاحة يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادي ، ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل ، وأن الغاية مشتركة لبلدان الاتحاد المغاربي من إقامة كتلة اقتصادية موحدة تلتقي فيها كل ثروات الدول الأعضاء من أجل تحقيق النماء الاقتصادي المشترك لمجموع الدول ككل ، وأن البلد إنما يسعى إلى تحقيق التكامل مع غير من بلدان الاتحاد ابتغاء تعويض ما لديه من حالات عوز ونقص لأن التكامل سيتيح له إمكانية حصوله على إمدادات ومنافع ينالها من الأطراف التي يتكامل معها وأن البلدان المغاربية تتنوع فيها الموارد والثروات وتتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الاقتصادي[1].

1-5- الوفرات الناتجة عن التخصص في المشاريع والاستثمارات ذات الحجم الكبير

من بين أهم العوامل المشجعة على قيام التكامل التخصص في المشاريع الضخمة وذات الحجم الكبير والتي تتيح تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغاربية المشتركة لتلبية حاجيات مستهلكيها وهذه المشاريع لا تتاح للدول في إطارها التنموي القطري ،وبالتالي تعتبر من الدعائم الأساسية والمحفزة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء ، كما أن التخصص في إطار سوق تكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوق الدولية باعتبارأنالأول يحظى برعاية جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، ويولى بالمعاملة التفضيلية في هذه السوق ، والتي تمكن من إحداث تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى .

[1] **محمود الحمصي**، **خطوط التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة (2)، 1983، ص: 76.

2- أولويات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي[1]:

لكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك أولويات يجب اعتبارها وبرامج عمل يستلزم تبنيها نذكر من أهمها ما يلي:

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطى الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية.
- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية .
- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- تنسيق

السياسات الاقتصادية المغاربية وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي ، والإصلاح الضريبي والجمركي .

- توحيد المعاير والمقاييس والمواصفات الصناعية والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة للبلدان المغاربية .
- الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية وتدعيم الشحن الجوي والإسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة .
- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات.
- الاستفادة من خبرات العاملين في المؤسسات الدولية في إدارة ومتابعة المشروعات المشتركة.
- تدعيم وتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وإعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها .

[1] **منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 2002، ص: 49.

- تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها .
- فصل السياسة عن الاقتصاد والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة .

3- أسس التكامل الاقتصادي المغاربي :

يعتمد التكامل الاقتصادي المغاربي على مجموعة من الأسس نذكر من أهمها[1]:

3-1- إلغاء القيود على السلع والخدمات

إن تحقق إقامة تكامل اقتصادي هو إيجاد سوق أوسع تكون قادرة على استيعاب وامتصاص فوائض الإنتاج المحققة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء منفردة من خلال تدفق هذه المنتجات داخل السوق المشتركة، فإن تحقق ذلك يشترط كأساس قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعرية كانت أم كمية، والتي من شأنها إعاقة السلع والخدمات اتجاه السوق المغاربية المشتركة، مع وجوب تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء، ورفض قيام أي دولة في التكامل بعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء في التكامل .

3-2- إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج

يدعو هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة أنواع القيود التي تعوق حركية عوامل الإنتاج من رؤوس أموال ويد عاملة بين دول التكامل المغاربي، مع تطبيق اتفاقيات تدعو إلى توحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدى إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة العمال لعملهم، الأمر الذي يمكن من التغلب على عدم كفاية بعض عناصر الإنتاج في كل دولة على حدة فاقتصار كل بلد في التنمية على القدر المتوفر

[1] **الحراثي ميلاد مفتاح، الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي و العشرين**، المستقبل العربي، العدد (284)، بيروت، 1995، ص: 163.

لديه من الموارد الاقتصادية يؤدي إلى تأخير التنمية وضعف معدلاتها، وما يترتب عن ذلك من ضعف الكفاءة الإنتاجية الكلية لدول التكامل .

المطلب الثالث: معوقات التكامل المغاربي و آثاره الاقتصادية

على الرغم من الجهود المبذولة و القرارات المتخذة خلال أكثر من ثلاثة عقود في اتجاه تحقيق التعاون و التكامل الاقتصاديين بين البلدان المغاربية، ظل التكامل المغاربي هزيل، لا و بل أن كل المحاولات التكاملية قد باءت بالفشل تقريبا.

1- معوقات التكامل المغاربي:

تعود أسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل التي أعاقت مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي و التي من أهمها:

1-1- تباين و اختلاف الأنظمة السياسية

- إن اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية يعد من بين أهم معوقات العمل المغاربي، اذ يظهر تباين واضح في معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، و ذلك راجع إلى أن معظم هذه الأنظمة السياسية تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى، فعلى سبيل المثال نجد الجزائر و ليبيا اعتمدتا على التخطيط المركزي لتلبية احتياجات التنمية، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى سوء تخصيص الموارد بفعل سياسات الأسعار و أسعار الصرف و التجارة.

- أما بالنسبة للمغرب و تونس فقد اعتمدتا النظام الليبرالي و الذي انعكس بدوره في شكل اختلافات فرعية أخرى، و في هذا المجال يقول الدكتور عبد المحسن " لقد لعب هذا العامل السياسي دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل... و قد أسهم في عدم الجدية في التطبيق غلبة النظرة الآنية على النظرة الدائمة المدى و طغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة... و انعكس ضعف الكفاءة السياسية في مظاهر عديدة أبرزها غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعدد الأطراف و تركز الاهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي".

- انعدام الإرادة السياسية لدى القادة المغاربيين الذين تعاقبوا على السلطة حتى اليوم في تفعيل بناء الاتحاد ووضع الآليات الضرورية لتوطيد هذا البناء و خلق الظروف المواتية للعمل المشترك المتكامل المنسق لترسيخ دعائمه و كذا التعاون البناء و الشراكة المثمرة لإقامة اقتصاد مغاربي متكامل.

- ضعف الوعي لدى الساسة المغاربيين و لدى الطبقة السياسية الموالية للأنظمة و المعارضة لها بالأهمية البالغة بقيام و تفعيل قضاء مغاربي قوي ذو كيان جيوسياسي على الساحة الدولية.

- غياب الإحساس لدى القادة المغاربيين بوحدة المصير، و ترابط المصالح بين البلدان المغاربة.

- تداعيات معضلة الصحراء الغربية التي تمثل شوكة في حاضرة الاتحاد المغاربي و بؤرة توتر و سبب نزاع، و عامل تفرقة، و باعث عداء و مكايدة مريرة بين عضوين هامين من أعضاء الاتحاد، ألا و هما الجزائر و المغرب، و لم يستطع هذان العضوان على مدى الأربعة عقود الماضية أن يتوصلا إلى صيغة اتفاق تمكنهما من تخطي هذا .

- الخلاف و طي صفحة

هذا النزاع، رغم كل المحاولات المبذولة مغاربيا و عربيا و دوليا، و قد انجر عن هذا النزاع نتائج و تداعيات وخيمة انعكست سلبا على أداء و فعالية المؤسسات المغاربية و لعل من أهم تلك التداعيات إغلاق الحدود بين الجزائر و المغرب و فرض التأشيرات بين موريتانيا و المغرب و صعوبة تنقل المواطنين و البضائع و رؤوس الأموال بين البلدين[1]، ما أسهم في إضعاف التجارة البينية المغاربية، و بعبارة أخرى فإن الانسداد الناجم عن نزاع الصحراء الغربية قد أدى إلى تقليص أنشطة الاتحاد المغاربي وقاد إلى تقويمه و تحويله إلى صدفة فارغة و هيكل أجوف.

-2-1 **اختلاف الأنظمة الاقتصادية** [2]إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية يترتب عنه اختلاف و تباين في السياسات و التوجهات الاقتصادية و كذا تباين في الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم و تسيير الحياة الاقتصادية، فالمعروف أن الجزائر و ليبيا تنتهج سياسة القطاع العام تتمتع مؤسساته بحماية كبيرة، في حين تقوم كل من تونس و المغرب على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحاول جاهدة توفير المناخ المناسب له من خلال إعطاء دور هام للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

لذا أضحى من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتوحيد المنهج الاقتصادي انطلاقا من بلورة معالمه على ضوء رصيدنا الفكري المستمد من حضارتنا و قيمنا و من عمق معاناتنا في واقعنا الاجتماعي و الاقتصادي، لذا فإن موجة التغريب الحديثة باسم اقتصاد السوق، و التوجه الليبرالي، و الانفتاح ستساهم في تنمية الارتباط بالبلدان المتقدمة على حساب تنمية العلاقات الجهوية بين البلدان المغاربية و العربية لهذا فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي

[1] **عبد المحسن زلزلة**، مرجع سبق ذكره، 1986، ص: 147.

[2] **ابراهيم كروان**، **المعضلات العربية في التسعينات**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (117)، جويلية 1994، ص: 59.

أدت إلى تنامي العلاقات القطرية بين الأقطار المغاربية مع التكتلات الكبرى و الدول المتقدمة على حساب العلاقات البينية، فقد أمضت معظم الدول المغاربية بصورة منفردة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف القوي و ضمنت مصالحه، كما سارعت دول أخرى عربية و مغاربية إلى عقد اتفاقيات منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل المغرب[1]، تجسد أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الاتحادية الدائمة.

و لذا فإن الأوضاع الراهنة بقدر ما كرست تقارب سياسات الانفتاح لبناء اقتصاد سوق قطري متشابه في البلدان المغاربية، فإنها لم تساعد على إزالة العوائق الاقتصادية للتعاون و التكامل، الأمر الذي يتطلب ضرورة القيام بذلك على المستوى الداخلي كبديل لمحاولات فرض تكامل مغاربي من الخارج تقتضيه مصلحة التكتلات و الدول المتقدمة.

1-3- التبعية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

من بين أهم معيقات تحقيق تكامل مغاربي بقاء و عزم الدول المغاربية على التعامل مع الاتحاد الاوروبي بنسبة عالية من المبادلات التجارية، الأمر الذي حال دون تحقيق تكامل مغاربي، و يمكن توضيح محورين هامين من التبعية[2]:

1-3-1- التبعية الغذائية

إن نسبة الزيادة في النمو السكاني لدول الاتحاد المغاربي أدت إلى مشكلة العجز الغذائي و التي أصبحت هاجسا لمعظم الدول المغاربية، لذا نجد نسبة كبيرة من واردات الدول المغاربية عبارة عن واردات لمواد استهلاكية غذائية

[1] **احمد يوسف احمد و اخرون، التعاون الاقتصادي العربي و افاق المستقبل**، البنك العربي، الطبعة (1)، الاردن 2001، ص: 137.

[2] **Bicharakhader**, le grand Maghrebl'Europe :en jeux et perspectives Paris, publishedottigries, LLN

مقارنة مع المواد الأخرى، و عليه يمكن القول أن اقتصاديات الدول المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، و قد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة اعتماد الدول الغربية عليها في الاستيراد خاصة استيراد الآلات و المعدات و التكنولوجيا بما في ذلك الخبرة و الخدمات الفنية،و في المقابل تركزت معظم صادرات البلدان المغاربية، التي تعتمد أساسا على المواد الأولية الاستخراجية و الزراعية على أسواق هذه الدول، و التي أصبحت تسيطر على أكثر من 75% من حجم التجارة الخارجية المغاربية.

1-3-2- التبعية التجارية و التقنية

تؤكد الدراسات أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، و أن 1% فقط من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم. اذ تتكون الصادرات المغاربية من البترول و الغاز الطبيعي، و الفوسفات و الحديد و بعض المواد الغذائية، في الوقت الذي تستورد فيه سلع التجهيز و السلع نصف المصنعة.

1-4- الاستقطاب التجاري الأوروبي

إن التبعية الاقتصادية و التجارية لبلد ما يجعل اقتصاده معرضا للصدمات الخارجية حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية، و تتميز الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 75% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي، و تختلف درجة الاستقبال من بلد لآخر، إذ نجد أن تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي، و الذي بدوره يقدم لها ما يقارب 75% من وارداتها، أما المغرب فتمتلك أوروبا ما يقارب 65% من مبادلاته التجارية، و كذا الجزائر سجلت ما يقارب 63% من صادراتها اتجاه الاتحاد الأوروبي و تأتي 58% من

وارداتها منه، و تأتي 20% من واردات موريتانيا من الدول المغاربية، و 13%من الدول الإفريقية الأخرى، أما الاتحاد الأوروبي فيمدها بنسبة 50% من احتياجاتها، و هكذا يمكن القول أن اقتصاديات الدول المغاربية تعاني من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل، أي أنها مبنية على الاستيراد و التصدير، و بالتالي فهي رهينة التطورات التجارية الدولية.

1-5- الاختلالات المؤسساتية و الطبيعة المختلفة للمعاهدات المؤسسة للاتحاد المغاربي

يبدو جليا أن الخلافات فيما بين الدول الأعضاء تميز الاتحاد المغاربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المختلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعل الاتحاد عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، كما أن مشكلة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي، و لعل الدليل على هذه الخلافات المتبادلة و عقدة السيادة بين بلدان الاتحاد المغاربي و أيضا غياب الرؤية الإستراتيجية و الخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات و مازاد من تعقيد هذه الأمور، هو تبني المعاهدة المؤسسة للاتحاد المغاربي شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة و ذلك ما يبدو جليا في المادة الثامنة عشر من معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي[1].

1-6- الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية

على الرغم من تشابه الوضعيات الاقتصادية لبعض دول الاتحاد المغاربي، فإن هذا الخلل البنيوي حال دون التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي، كما زاد من حدة سلوكياتها الأنانية الضيقة، حيث

[1] **مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**، النصوص الأساسية، مذكرة إعلامية، اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، الرباط، ماي 2001.

يسعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية، و هذا راجع على الاختلاف أصلا في السياسات الاقتصادية كما تم توضيحه سابقا، ذلك أن الخلل البنيوي لاقتصاديات الدول المغاربية يشكل بدون شك عائقا أساسيا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ذلك أن الطبيعة الاقتصادية المغاربية تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكاملي اقتصادي يهدف إلى تجسيد و خلق وحدة اقتصادية مشتركة بين دول الاتحاد المغاربي.

1-7- معوقات أخرى تخص بعض المؤشرات الاقتصادية

إضافة إلى المعوقات سالفة الذكر تواجه الاتحاد المغاربي مشاكل أخرى، نجد من أهمها مشكلة البطالة التي وصلت معدلاتها إلى مستويات مرتفعة، ففي الجزائر مثلا بلغت نسبة 28%، و في المغرب بلغت 21%، أما في تونس فسجلت نسبة 17%، و قرابة 16% في ليبيا. و هذه الظاهرة لها آثارها الاجتماعية و الاقتصادية، حيث تضعف من المكاسب الاقتصادية التي تحققت في الدول المغاربية، كما توجد مشكلة أخرى تقف عائقا حساسا أمام ترسيخ مبادئ التكامل و تحقيقه ألا و هي مشكلة المديونية الخارجية، و التي أدت إلى أزمات اقتصادية و اجتماعية حادة، استدعت الاستعانة بالمؤسسات المثالية مثل صندوق النقد الدولي، و ما ترتب على ذلك من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، كما تشير الإحصائيات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، إلى أن مديونية كلا من الجزائر و تونس قد بلغت 22.6 مليار دولار و 13 مليار دولار على التوالي، في حين وصلت مديونية المغرب و موريتانيا 14 مليار دولار و 1.5 مليار دولار على التوالي و ذلك وفقا لتقديرات سنة 2002[1].

[1] التقريرالاقتصادي العربي الموحد، 2003.

تؤدي المديونية الخارجية لدول المغرب العربي إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية، كما تعمل على هيكلة الاقتصاديات المغاربية من خلال العوائق الإدارية و الجمركية و الضريبية من أجل دمجها في فلك الاقتصاد العالمي.

2- الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي المغاربي

التكامل الاقتصادي المنشود له عدة انعكاسات على اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي كما يلي:

2-1- الأثر على العمالة و الأجور

تسمح حرية و انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المغاربية و تنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص و العمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان المغاربية المتكاملة، إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية و تطوير الإنتاج و زيادة تحسين الأداء في الإنتاج، كما يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى التوظيف و مستوى العوائد التي تحصل عليها عوامل الإنتاج[1].

2-2- الأثر على التبادل التجاري مع العالم الخارجي

[1] **احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص: 217.

يعمل التكامل الاقتصادي على إحلال التبادل التجاري بين أطراف التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى الغير طرف إلى المنطقة المتكاملة، و ترجع الزيادة الحاصلة في التبادل بين الدول المتكاملة في جزء منها إلى الاستيراد من داخل المنطقة بدلا من الإنتاج، كما أن التكامل بإحداثه لتنمية اقتصادية متسارعة في الدول المتكاملة و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها و تحسين الهياكل الاقتصادية الداخلية يحدث أثره على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي، و التوزيع الجغرافي، كما يمكن للدول المتكاملة خاصة إذا كانت تمثل مركزا قويا في إنتاج بعض السلع و تصديرها، أو سوقا استيراديا لبعضها الآخر، من الحصول على شروط أفضل لصادراتها وارداتها على حد السواء[1].

2-3- آثار اتساع حجم السوق

يؤدي التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية إلى توسيع حجم أسواقها و يترتب عن هذا التوسع في أحجام الأسواق المغاربية ما يلي:

- خلق جو من المنافسة التامة و القضاء على الاحتكار، و ذلك لأن المنافسة تعمل على زيادة حجم السوق بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين مستويات الإنتاج، فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين و بذلك تقل حدة الاحتكارات و آثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج و انخفاض الإنتاجية و رفع المستوى العام للأسعار.

[1] **احمد فريد مصطفى،محمد عبد المنعم جعفر**،المرجع السابق،ص: 266.

- زيادة مستويات

الاستثمار و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: و ذلك بالرفع من الاستثمارات من خلال تشجيع التصدير، و تشجيع و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة المتكاملة اقتصاديا، إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع، و خلق صناعات لم يكن ممكن إنشائها قبل عملية التكامل و ذلك لضيق الأسواق، و ما لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية و الاستهلاك، و هو ما ينعكس على فرص جديدة للاستثمارات و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكامل.

2-4- الأثر على القدرة الشرائية

إنإزالة الحواجز بكل أنواعها جمركية كانت أم غير جمركية أمام حركة التجارة الخارجية بين الدول المتكاملة اقتصاديا في المنطقة ينتج عنه انخفاض في أسعار السلع المتبادلة و تصبح أرخص ثمنا مما كانت عليه، مما يشجع القدرة الشرائية للمستهلكين و يدفعهم إلى إعادة ترتيب نمط استهلاكهم، و ذلك من خلال إحلال السلع المستوردة من الدول الأطراف في التكامل محل السلع التي كانت تستورد من الدول غير الأطراف، و هو ما يدعم مستوى الرفاهية الاقتصادية و يؤثر عليها إيجابيا[1].

[1] **محمد لبيب شقير**، مرجع سبق ذكره، 1986، ص: 102.

خاتمة الفصل الرابع

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا الفصل أنه بالرغم من توفر العديد من العوامل و المقومات المشجعة و المحفزة على قيام تكامل اقتصادي مغاربي و إمكانية تحقيقه بين بلدان منطقة المغرب العربي، إلا أنه من الضروري ألا نتغاضى و نغفل الواقع الذي تعيشه منطقة المغرب العربي حيث تواجه عملية التكامل في المنطقة المغاربية تحديات و مشاكل كثيرة مازالت تقف حاجزا أمام المبادرات الإقليمية لتحقيق التكامل المنشود.

لقد صاحبت ظهور فكرة الاتحاد المغاربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين عوائق و مشاكل لم تستطع الأطراف المغاربية عبر تجاربها التخلص منها أو تجاوزها، أي أن هناك عوائق و مشكلات ذات طابع بنيوي مرتبطة بوضعية الدول المغاربية و سياساتها بعضها تجاه بعض، في حين أن هناك بعض العوائق و المشكلات ذات طابع ظرفي أو مرتبطة بعوامل معينة و قد زالت بزوالها.

كما أن معارضة الوحدة المغاربية من الطرف العربي تحت دواع قومية قد زالت بفعل تراجع الخطاب القومي العربي و ما تعرضت له المنطقة العربية من تغيرات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين و ما تتعرض له في الوقت الحالي من الاختراق الأجنبي، إضافة إلى التباين القائم بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول المغاربية خلال نصف القرن الماضي.

و حتى تأخذ البلدان المغاربية بصيغة التكامل الاقتصادي كسياسة بديلة تسمح لها بالاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي، يجب أن تتكاثف جهود الدول المغاربية من أجل تفعيل الاندماج فيما بينها ليكون تعاملها مع الاقتصاد العالمي بإرادة إقليمية تنطلق من مصلحة الدول المغاربية كمجموعة لجلب أكبر قدر ممكن من المكاسب و إبعاد ما يمكن إبعاده من المخاطر.

الخاتمة العامة

لعل من المناسب، بل و من الضروري كخلاصة لبحثنا هذا أن نضع القارئ أمام عدد من الملاحظات الهامة التي تدور حول التوجهات المستقبلية للتعاون و التبادل الاقتصادي العربي في القرن الحادي و العشرين و الألفية الثالثة، هذا العصر الذي يمكن أن يكون الفرصة الأخيرة لمن يريد أن يتقدم و يتطور اقتصاديا و ذلك من خلال إقامة التكتلات الاقتصادية، و خاصة في المنطقة العربية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أخذ يتشكل و يتحدد في عدد من الملامح الرئيسية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين و هو عقد التسعينيات، و سرعان ما تحددت معالمه بشكل أوضح في الربع الأول من القرن الحادي و العشرين، هذا النظام العالمي الجديد الذي قام على أساس أن السياسة عليها أن تتبع و تخدم الاقتصاد في ظل ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل ليعم الرخاء و الرفاهية و ترتفع مستويات المعيشة للأطراف المكونة له من خلال زيادة و تنشيط التجارة العالمية و تحقيق زيادات اكبر في الدخل القومي لكل دول العالم.

إن دراسة واقع الوطن العربي تمكننا من التأكيد على أن هذا الكيان يشكل مجموعة أقل تباين مما يتصوره البعض و يصح ذلك سواء من وجهة النظر الجغرافية أو التاريخية و الثقافية و الاقتصادية، و لقد اتسمت وسائل و أساليب المحاولات العربية للتكامل خلال الخمسينيات و الستينيات بنظرة مثالية تجاه الواقع الاقتصادي العربي فلم تجري في مضمار العمل الاقتصادي العربي المشترك محاولات جدية لرصد التضاريس و المعالم الاقتصادية و الاجتماعية المتمايزة لكل قطر عربي، و من يستعرض وقائع الأعمال التمهيدية لمختلف الاتفاقيات الاقتصادية العربية فإنه لا يعثر على أية دراسات أو عروض وافية الخصائص و المعطيات المتاحة سواء في كل قطر على انفراد أو على صعيد الاقتصاد العربي ككل.

و لعل هذه الحقيقة تفسر حالة الانفصام بين ما تم اتخاذه من قرارات و اتفاقات جماعية و ما جرى تنفيذه فعلا في كل قطر على انفراد إذ يبدو كما لو أن القرارات الجماعية تستلهم صورا مستعارة أو تنشر غايات طموحة بينما الإجراءات التنفيذية القطرية لا تراعي إلا المعطيات الراهنة في بلدها فقط.

كذلك فإن المساعي الداعية إلى إقامة تنسيق و تكامل بين الاقتصاديات العربية لم تتضمن عمليات توفيق و موائمة جدية بين المصالح الاقتصادية للكيانات القطرية المنفصل بعضها عن بعض.

إن العمل المطلوب عربيا ليس المواجهة بل التعامل مع تجليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من موقع المشروع الاقتصادي العربي المتكامل و الموحد و الأكثر تجاوبا مع لغة العصر، لغة التكتلات و التجمعات الاقتصادية الإقليمية العملاقة الأكثر تأثيرا على الساحة العالمية.

و كخلاصة لما جاء في هذه الدراسة، يجب على العرب إدراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي و هم متكتلون اقتصاديا أفضل بكثير من الاندماج فرادى، في وقت لا مجال فيه لانعزال احد عن العولمة بكل تحدياتها و آثارها الايجابية و السلبية، إلا أن الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيتحقق بمرونة و بفاعلية أكثر إذا تجمعت الدول العربية مع بعضها البعض و نسقت فيما بينها سياساتها الاقتصادية و استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية و توجهاتها المستقبلية.

النتائج:

و من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها و شبه وحيدة من طرف مختلف المهتمين بموضوع التنمية باعتباره الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية و زيادة رفاهية الشعوب المعنية مهما اختلف الطرف و الأساليب و المفاهيم المستخدمة المعبرة عن هذه الوسيلة.
- اندماج الاقتصاديات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي هو محاولة انتحارية، و سوف تنعكس سلبا على مستقبل عمليات النهوض و التطوير الاقتصادي للبلدان العربية.
- الضرورة الملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي الذي تتحرك في إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية في ظل الضغوط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي و تسريع معدلات التطوير التقني و التكنولوجي للمعدات و السلع و الخدمات.
- احتدام الجدل في البلدان العربية في الآونة الأخيرة حول أفضل الترتيبات الإقليمية التي تتجاوز الفضاء الاقتصادي العربي في ظل التطورات الإقليمية و العالمية الجديدة.
- إن مشروعات التعاون الإقليمي المدفوعة بأطراف أجنبية (الشرق–أوسطية و الاورو – متوسطية) هي التي وجدت طريقها إلى التطبيق في المنطقة العربية بينما ما زالت مشروعات التعاون الإقليمي المفترض أن تحركها المبادرات الذاتية العربية عاجزة أن تفرض نفسها على الساحة الدولية.
- إن من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل جل التجارب التكاملية في العالم العربي إضافة إلى الأسباب المتعلقة بتخلف البنى التحتية التي يقوم عليها التكامل هي العوامل السياسية من خلافات و عدم استقرار سياسي في المنطقة العربية.

- إن المنطقة العربية لا زالت المنطقة الوحيدة في العالم تقريبا في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في بداية الألفية الثالثة و التي تعتبر الاقتصاد رهينة للسياسة رغم أن العكس هو المطلوب تماما و تكفي الإشارة في هذا المجال إلى ضعف التبادل التجاري العربي البيني.
- معظم الدول العربية لا تتمتع إلا بأسواق محلية محدودة مما يحول دون الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية في معظم الفروع الإنتاجية الصناعية، فحرمان المنطقة العربية من مزايا الحجم هو حرمانها من احدي المزايا النسبية للإنتاج المعاصر.
- إن معظم الدول العربية تواجه الآن تحديا نحو فتح أسواقها أمام السوق العالمية دون تمييز، الأمر الذي يفرض عليها أعباء غير قليلة للتأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة.
- هناك تداخل في الكثير من الأحيان بين العقبات المادية و المؤسسية، فمن بين العقبات المادية نحو نمو التجارة ضعف شبكة المواصلات من طرق و خطوط الملاحة و موانئ و مطارات و مع ذلك فكثيرا ما تزيد الإجراءات المتبعة من أسباب عرقلة انسياب التجارة بين الدول العربية.
- ضعف نسب التجارة العربية البينية إذ ما تزال محدودة مما ينعكس سلبا على الترابط الاقتصادي العربي و هذا نتيجة لدخول تجارة النفط في المعاملات و المعروف أن صادرات النفط العربي تنتجه في الغالب إلى العالم الخارجي.
- إن الاتحاد المغاربي جاء نتيجة لشعور عام لدى القادة و الشعوب المغاربية لضرورة التكامل الاقتصادي في ظل التطورات التي حدثت في العالم السياسية منها و الاقتصادية.
- إن ما تتمتع به البلدان المغاربية من مواد طبيعية مختلفة إضافة إلى السوق الواسعة و الموقع الجغرافي الاستراتيجي و المقومات المشتركة كل ذلك يمثل فرصة لنجاح التكامل الاقتصادي المغاربي.

التوصيات

إن التوصيات و المقترحات التي يمكن تقديمها من خلال هذه الدراسة، تعتبر كشروط لتحقيق الأهداف المتوخاة من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية عامة و المغاربية خاصة، و يمكن إيجازها في الآتي:

- زيادة تنافسية الاقتصادات العربية و تنويع قواعدها الإنتاجية و التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية و حل مشكل المديونية و تقوية روابط التعاون مع العالم الخارجي، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري؛
- الارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات و نبذ الخلافات، و اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية باعتبارها هي الطريق السليم إلى الاستقرار السياسي و صيانة المكاسب؛
- العمل على وضع إستراتيجية مشتركة في المجال الاقتصادي، و تفعيل نشاطات مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك كرافد من روافد الوحدة الاقتصادية العربية، وصولا إلى التكامل و الاندماج الاقتصادي، بدءا بتكريس الاتحاد الجمركي العربي و منطقة التجارة الحرة العربية؛
- تحقيق المواطنة الاقتصادية العربية عن طريق إقامة سوق عربية مشتركة؛
- ضرورة ربط تنفيذ الاتفاقيات، و مختلف القرارات و التوصيات، بجداول زمنية محددة، و تنفيذها تماشيا و الرغبة في التقدم في بناء مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؛
- تركيز منطقة ترابية جمركية واحدة عوضا عن إبقاء منطقة جمركية خاصة بكل بلد عضو في هذه الوحدة و يتم ذلك عن طريق إزالة الرسوم الجمركية و التراتيب التجارية التقليدية الأخرى المعتمدة في التبادل التجاري، و اعتماد نفس الرسوم الجمركية و نفس التشريعات التجارية إزاء الخارج من طرف البلدان الأعضاء في الوحدة الجمركية؛

- العمل على ضبط إطار عام للمنافسة السليمة الايجابية بين المنتوجات العربية و التنسيق بين الأسعار و الدعم وصولا إلى استقرار تنقل السلع بين البلدان العربية و تسهيل و تبسيط الإجراءات المتعلقة بانسياب هذه السلع و البضائع؛
- العمل على تنسيق مواقف الدول العربية في المنظمات و المحافل الدولية و الجهوية ذات العلاقة التجارية العالمية بما فيها التكتلات الاقتصادية، و خاصة منها المسائل الهامة المطروحة حاليا؛
- العمل على توحيد المواصفات بين الدول العربية و تكييفها مع المواصفات العالمية؛
- العمل على تنمية التصدير و تنسيق الاستيراد المشترك؛
- دراسة مشاكل التكامل الصناعي العربي، و إقامة مشاريع صناعية مشتركة، و العمل على إضفاء الصبغة العربية للمشاريع المشتركة القائمة حاليا على الصعيد الثنائي لتوسيع السوق أمام منتجاتها؛
- العمل على تقليص روابط التبعية المجحفة في الميادين الاقتصادية و المالية في باب التطبيقات التكنولوجية، و النهوض ببرامج الأبحاث العلمية في خدمة التنمية المشتركة؛
- العمل على تحقيق السياسات الاقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية، و ملائمة التعريفة الجمركية، و كذلك سياسة دعم المواد الأساسية، و رفع القيود و الحواجز المصطنعة بإزالة فكرة الربح السريع، و شمولية الرؤيا للوصول إلى مكتسبات متوسطة و طويلة المدى؛
- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية و الهياكل القائمة و الموارد المتاحة في نطاق خطة اقتصادية شاملة؛
- العمل على تنسيق السياسات النقدية و تقريب التشريعات و الترتيب المصرفي و استعمال العملات الوطنية وصولا إلى إنشاء عملة عربية موحدة؛
- إتاحة الظروف الملائمة لتطبيق الاتفاقيات و توفير وسائل التمويل التي لا يمكن بدونها الوصول إلى نتائج مرضية؛

- توفير الدراسات و المعلومات اللازمة للمشاريع القطرية تشجيعا للقطاع الخاص للمساهمة في عملية بناء اقتصاد الوطن العربي؛
- العمل من أجل التغلب على الصعوبات و العراقيل التي تعترض العمل الوحدوي ووضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار؛
- ضرورة إنشاء أنظمة لتعويض الخسائر التي قد تنتج عن عملية التكامل لبعض البلدان الأعضاء أو لبعض القطاعات الاقتصادية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تسهيل انسياب السلع بين بلدان المغرب العربي، تمهيدا لقيام السوق المغاربية المشتركة؛
- إعداد دراسة شاملة لوضع الأهداف و البرامج العامة و القطاعية التفضيلية الخاصة بالمراحل المسطرة للوصول إلى إنشاء الوحدة الجمركية المغاربية و السوق المغاربية المشتركة؛
- العمل على حماية الامتيازات المتبادلة من المنافسة الخارجية و ذلك بإنشاء وحدة جمركية مغاربية لا تتضارب مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة؛
- زيادة عدد نقاط العبور بالحدود بين الدول الأعضاء و تجهيزها بالوسائل الملائمة، و تحسين ظروف استقبال المواطنين العابرين؛
- الإسراع في اتخاذ إجراءات المصادقة على كل الاتفاقيات المعتمدة حتى يتم إدخالها لحيز التنفيذ؛
- إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية، تشمل كافة المنتجات ذات المنشأ المغاربي، مع إمكانية توسيعها إلى مجالات أخرى بما في ذلك قطاع الخدمات، وفقا لما اقره مجلس الرئاسة في دورته السادسة.

الملحق الأول

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن،

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، و فخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، و فخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

و قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

و فخامة العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الاسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي (Maghreb arabe) من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين و اللغة.

و استجابة لما لهذه الشعوب و قادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي (Maghreb arabe) أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي و تثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي و استتباب الأمن و الاستقرار في العالم.

و إدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي (Maghreb arabe) تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره و تؤمن تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية.

و تعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي (Maghreb arabe) سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة و منطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية و إفريقية.

اتفقواعلى ما يلي:

المادة الأولى:

- ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي (Maghreb arabe).

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية و ثقافية و مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، و هو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعتقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، و تصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها و مهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من ثلاثين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي و يعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، و تنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد و التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الساسي و تعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، و يكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية و ميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية الى الأمة العربية (nation arabe) أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء و يصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- و تتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409هـ1398، و.ر الموافق لـــ 17 فبراير (النوار) 1989م.

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

نصت المعاهدة التي وقعت التي وقعت بمراكش في 10 رجب 1409 الموافق ل 17 فبراير 1989 مع التعديلات التي أدخلت على بعض بنودها من طرف مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي (Maghreb arabe) على ما يأتي:

- أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة، و هي: لجنة الأمن الغذائي و لجنة الاقتصاد و المالية و لجنة البنية الأساسية و لجنة الموارد البشرية،
- حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (Maghreb arabe) بالمملكة المغربية (الرباط)،
- حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المراجع باللغة العربية:

- محمد سيد احمد، التكامل و التنابذ حول البحر الأبيض المتوسط.السياسة الدولية، القاهرة، العدد(24) أبريل 1996.
- فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الطبعة الأولى،الإسكندرية،1980.
- عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق و الأوهام، السياسة الدولية العدد(124)، ابريل 1996.
- أسامة المجذوب، أبحاث مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
- أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية ، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جانفي 2000.
- نظام العباسي، د. احمد ظاهر، الموقف العربي و التغيرات الراهنة في البيئة الدولية، شؤون عربية، العدد(91)، سبتمبر1997.
- سيد أمين شلبي، ما بعد الحرب الباردة، الأهرام الاقتصادي، العدد(1489)،21 جوان 1997.
- غسان الغربي، النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، العدد(26)، فيفري 1994.
- ماجد عبد الله المنيف، النفط و العولمة الاقتصادية، السياسية الدولية، العدد(142)، أكتوبر 2000.
- غازي حسين، النظام الإقليمي، السوق الشرق أوسطية، الطبعة(1)، دمشق، 1994.
- علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة،1995.
- الشافعي محمد بشير، التنظيم الدولي، الطبعة(1)، سيناء للنشر، القاهرة، 1995.
- علي الدين هلال، سيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، العدد(133)، جويلية1998 .

- احمد صدقي الدجاني، في مواجهة النظام الشرق أوسطي، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، بيروت1994،
- محمد محمود الإمام، بازار عبر الشرق الأوسط، تهافت الأسس، أوراق الشرق الأوسط، العدد(2)، القاهرة، جويلية1994.
- أمين اسكندر، البديل القومي في مواجهة النظام الشرق أوسطي، الأهرام الاقتصادي، العدد(1487)، جويلية1997.
- سليمان ألمنذري، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، الطبعة(1)، مكتبة مديولي1999.
- جلال أمين، العولمة و الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد(228)، فيفري 1998.
- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة و الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد(222)، أوت 1997.
- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(228)، فيفري1998.
- محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة و مغزاها في الوطن العربي، في العولمة و التحولات الاجتماعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة1999.
- سيار الجميل، الحرب و العولمة، تحرير أسامة الخولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(228)، سبتمبر 1998.
- محمد القفاص، فتحي أبو الفضل، عز الدين حسني، دور المؤسسات و الدولة في ظل العولمة، دار سيناء للنشر، القاهرة 1998.
- محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال و تداعيات على الجنوب، بيت الحكمة للنشر، بغداد، الطبعة(1)، 2002.

- سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، سيناء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
- إبراهيم محمد الفار، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
- نبيل حشاء، أبحاث و مستقبل الاقتصاد العالمي العربي، دار النهضة العربية ، القاهرة 1995.
- حازم الببلاوي، على أبواب عصر جديد، دار الشروق، العدد(3)، القاهرة، 1997.
- غسان العربي، النظام التجاري العالمي الجديد، شؤون الأوسط، العدد(26)، مارس 1994.
- فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة(1)، 1980.
- ناظم محمد، النقود و المصارف، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الطبعة (2)، 1999.
- جميل سالم، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 1995.
- اسكندر مصطفى النجار، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات الكويتية، الطبعة(3)، الكويت، 1983.
- كامل البحري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- سليمان حميد المنذري، انجازات التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث و الدراسات العربية، العدد(12)، القاهرة، 1993.
- عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية و تفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.
- عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، الدار اللبنانية المصرية للنشر، العدد(3)، 1999.
- إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة(2)، بيروت، 1998.

- محمد مرعشلي، واقع السياسات الاقتصادية المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة (3)، القاهرة، 1988.
- إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية و الإقليمية و التحديات المستقبلية، مصر المعاصرة، العدد(443)، جويليا1996.
- أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جوان 2000.
- عادل احمد موسى، الجات و بداية نظام تجاري عالمي جديد، الشرق للتامين، العدد (22)، افريل 1995.
- سمير كرم، الشركات متعددة الجنسية، معهد الاتحاد العربي، العدد (05)، لبنان، 1985.
- بول سالم، الولايات المتحدة و العولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي و العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (229)، بيروت، 1997.
- علي حبيش، العولمة و البحث العلمي، مطابع الاهرام التجارية، العدد (3)، القاهرة، 1997.
- محمد الأطرش، العرب و العولمة، ندوة العرب و العالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- سليمان ألمنذري، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، مكتبة مدبولي، العدد (2)، القاهرة، 199.
- بن يمني باريس،المواجهة بين التأقلم و العولمة، ترجمة احمد محمود، إصدارات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،1998.
- صلاح عباس، العولمة و أثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004.
- السيد ياسين، العولمة و الطريق الثالث، القاهرة، 1999.
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2004.

- محمد الأطرش، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و أثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1999.
- جلال أمين، العولمة و التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت، فيفري 1983.
- سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين، عولمة الرأسمال و العولمة الإنسانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
- عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الثالثة، لبنان، 2000.
- محسن احمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2000.
- محمد نبيل جامع، اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة و النشر، العدد (2)، 2000
- ياسين سويد، المستقبل العربي، السنة السادسة عشر، العدد 191، ماي 1993.
- محمد محمود الإمام، بازار عبد الشرق الأوسط تهافت الأسس، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثاني، القاهرة، جويلية 1994.
- حسين نافعة، الجامعة العربية في ظل التسوية سيناريوهات المستقبل و علم المعرفة، المجلد 25، افريل 1998.
- علي الدين هلال، الجامعة العربية و السلام العربي الإسرائيلي، افريل 1998.
- حسن أبو طالب، الفكر العربي و الشرق أوسطية، عالم الفكر، المجلد الخامس و العشرون، العدد (04)، افريل 1997.

- محمد محمود الإمام، مشروعات التكامل البديلة، الأهرام الاقتصادي، العدد (1505)، نوفمبر 1997.
- أمين اسكندر، البديل القومي في مواجهة النظام الشرق أوسطي، المنابر.
- جميل هلال، إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة (02)، بيروت 1996.
- احمد النجار، المشروع المتوسطي الأبعاد الاقتصادية و التكنولوجية، مركز بحوث الدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، 7-9- ديسمبر.
- إبراهيم كروان، المعضلات العربية في التسعينيات، السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994.
- محمد سلمان، السياسة الموسطة للاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، السنة الخامسة و الثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999.
- وفاء نسيم، التعاون الاورو متوسطي (عملية برشلونة)، السياسة الدولية، السنة الخامسة و الثلاثون، العدد (138)، أكتوبر 1999.
- احمد النجار، المشروع المتوسطي، الأبعاد الاقتصادية و التكنولوجية، مركز البحوث للدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، ديسمبر 1996.
- وفاء نسيم، التعاون الاورو متوسطي (عملية برشلونة)، السياسة الدولية، العدد (138)، أكتوبر 1999.
- فرجينيورونيوني، أوروبا كيف تساهم في استقرار الشرق الأوسط، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة 1997.
- دسامي غالي، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، العدد (129)، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1998،

- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد (123)، أكتوبر 1996.
- سامي غالي، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، العدد (129)، جوان 1997.
- سمير أمين، نظام شرق أوسطي أم سوق شرق أوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.
- قيس الغزاوي، الشرق الأوسط و المتوسطي متفقان استراتيجيا بعد برشلونة، مجلة النور، السنة الرابعة، العدد السادس و الخمسون، جانفي 1997.
- نجيب عيسى، التحديات الاقتصادية للتسوية و استراتيجيات المواجهة، مستقبل العالم العربي، السنة الخامسة، العدد 15، مكتبة مدبولي، 1995.
- عبد الحميد ابراهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، 1983.
- محمد عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية و التكامل، دار المجمع العلمي، جدة، 1985.
- عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985.
- محمد لبيب شعير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، بيروت 1995.
- يوسف عبد الله سائر، اقتصاديات العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1999.
- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشدي البراوي، دار النهضة العربية، 1964.
- جون وليام سون، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981

- محمود عبد الفضيل و اخرون، التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.
- انور عبد المالك و اخرون، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (05) بيروت، 1983.
- مدحت حسني، العمل الاقتصادي العربي المشترك، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد(11)، القاهرة، افريل 1994.
- علي صادق، الصراع القادم ليس بين حضارات بل تكتلات إقليمية، الأهرام الاقتصادي، العدد(371)، القاهرة 1994.
- أسامةالمجذوب، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، العدد (01)، 2000.
- عبد المجيد عصمت و آخرون، تجمع عربي أم شرق أوسطي، مطبوعات التضامن، الطبعة (1)، بيروت 1994.
- قيس الغزاوي، الشرق أوسطي و المتوسطي، مجلة النور، العدد (56)، جانفي 1996.
- خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الاخذة في النمو، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة.
- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999.
- احمد فؤاد مندور، التكتل الاقتصادي العربي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد (13)، القاهرة 1999.
- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002.
- احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.

- منير الحمثر، النظام الإقليمي العربي و التحديات الاقتصادية، المستقبل العربي، العدد (251)، 2000.
- حمدي عبد الرحمان حسن، العولمة و اثارها في النظام الاقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد (258)، 2000.
- عبد الحسن زلزلة، التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981.
- حمدي عبد العظيم، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاد بين المصريين، القاهرة، نوفمبر 1997.
- صلاح محمد زين الدين، اثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة (03)، 1987.
- عبد الحميد ابراهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1977
- علي لطفي، التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية و الاقليمية، مركز وايد سارفيس للاستشارات و التطوير الاداري، القاهرة 1996.
- علي عبد العزيز سليمان، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة و المصارحة، الاهرام الاقتصادي، القاهرة، افريل 1992.
- محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية العربية، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
- محمد دويدار، الاقتصاديات العربية و تحديات الثمانينات، البترول العربي نعمة ام نقمة، منشأة المعارف، الاسكندرية 1982.
- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية العربية، دار النهضة العربية، 1970.

- توفيق سعيد بيضون، التجارة الخارجية الدولية و الاقليمية للأقطار العربية، معهد الانماء العربي، بيروت 1986.
- عبد الرحمان الحبيب، التجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1986
- الشاذلي العياري، القطاع الخاص و مستقبل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996.
- إجلال راتب، التعاون و التكامل الاقتصادي العربي، معهد التخطيط القومي، الطبعة (2)، 1990.
- محمد علي الفراء، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1986
- عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت 1975
- البرتيني، التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة للنشر و التوزيع، بيروت 19974.
- محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (09)، 1990.
- فؤاد مرسي، الانماء التكاملي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (19)، 1990.
- محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت 1988.
- محشر هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منطقة التجارة العربية الحرة، المستقبل العربي، بيروت، العدد (254)، افريل 2000.
- محمد فاضل الحسني، الدور الريادي للأمة العربية في بناء الحضارة الانسانية، دار الرشيد للنشر، العراق 1986.
- نجيب عيسى، التحديات الاقتصادية للتسوية و استراتيجيات المواجهة، مستقبل العالم العربي، العدد (15)، مكتبة مدبولي، 1995.
- عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي، معهد الإنماء العربي، الطبعة (3)، بيروت 1983.

- محمود الحمصي، خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، ص: 131.
- خالد عبد النور، التخطيط للتصنيع في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981.
- عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية، آفاق الاقتصاد العربي، العدد (117)، الامارات العربية، ابو ظبي 1992
- حمد لبيب شقير، الوحدة العربية الاقتصادية تجارتها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- حمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه و مستقبله، المجلة المصرية للتخطيط، العدد(01)، جوان 1997.
- الشاذلي العياري، القطاع الخاص و مستقبل التعاون العربي المشترك، عمان منتدى الفكر العربي، ماي 1996.
- عبد الحميد ابراهيمي، ابعاد الاقتصاد العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.
- عبد الوهاب حميد رشيد، تقويم اداء المشروعات العربية المشتركة و الدور التكميلي للمشروعات العربية المشتركة، كاظمة للنشر، الكويت،1985.
- عبد المنعم السيد السعيد، الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
- حمدي عبد العظيم، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة 20-22 نوفمبر 1997.

- إبراهيم سعد الدين و آخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت 1989.
- علي خليفة الكداري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.
- نادر فرجاني و اخرون، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- عادل حسين و اخرون، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.
- يوسف عبد الله صائغ، اقتصاديات العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.
- محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي، قضايا التحرر و التنمية و الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982.
- محمد الاطرش، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و آثارها على الابلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1999.
- محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية و متطلباتها، التخطيط لتنمية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981.
- أنطوان زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت، 1985.
- احمد مندور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 1990.
- محمد المحمود الحمصي، خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.

- محمد صبحي عبد الكريم و اخرون، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968.
- علي عتيقة، النفط و المصالح العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 1987.
- عبد العزيز هيكل، النفط و تطور البلاد العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976.
- عبد الرحمان الحبيب، التجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1986.
- سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة، معهد الانماء العربي، بيروت 1981.
- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989.
- فؤاد مرسي، الانماء التكاملي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد(9)، 1990.
- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و مشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، الامانة العامة، القاهرة، 2001.
- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية، المستقبل العربي، العدد (179)، جانفي 1994.
- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- خالد محمد خالد، المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983.
- عبد الحميد إبراهيمي،أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991.
- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1970.

- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
- كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التفتيت و الوحدة، المجلة العلمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 1992.
- محمد فاضل الحسني، الدور الريادي للأمة العربية في بناء الحضارة الإنسانية، دار الرشيد للنشر، العراق 1968،
- عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة، بيروت 1987.
- محسن خليل، الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1986.
- عبد الله إبراهيم، المسالة السكانية و بنية المجال الاقتصادي، الهيئة القومية للبحث العلمي، معهدا لإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1991.
- عبد الهادي يموت، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1988.
- كامل بكري و آخرون، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت 1996.
- عبد العزيز هيكل، النفط و تطور البلاد العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت 1999.
- جامعة الدول العربية، الامانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.
- يوسف عبد الله صايغ، ازمة النفط الراهنة و مستقبل الاقتصاديات العربية، الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.
- دورين وارينز، الإصلاح الزراعي بين المبدأ و التطبيق، دار الطليعة للنشر و التوزيع، بيروت 1985.

- عبد الهادي يموت، العجز الغذائي و مهمة التنمية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1985.
- عبد الحسين وداي، التخطيط و التنمية الزراعية في الوطن العربي، في التخطيط لتنمية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
- عبد الصاحب العلوان، ازمة التنمية الزراعية، افاق الاقتصاد العربي، العدد (117)، الامارات العربية، ابو ظبي، 1999،
- محمد علي الفرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1999.
- حسين علي بخيت، التكامل الصناعي الزراعي، دار الرشيد للنشر و التوزيع، بغداد، 1999.
- سليمان الرياشي و اخرون، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع و الافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (22)، بيروت، 1998،
- علي الدين هلال و جميل مطر، النظام الاقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (3)، بيروت، 1997.
- عبد الوهاب حميد رشيد، العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة في التنمية العربية، الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- علي توفيق صادق، انماط التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للبترول و علاقتها بمستقبل التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981.
- محمد عبد الشفيع عيسى، الحماية التجارية الجديدة في الدول الرأسمالية المتقدمة و أثرها على العالم الثالث، الفكر الاستراتيجي العربي، القاهرة، 1998.
- عبد الرحمان الحبيب، التجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1996،

- محمد هشام خواجكية، توزيع الدخل القومي و النمو الاقتصادي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.
- خيري عربي، قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي، دار الافاق الجديدة، بيروت 1988.
- محمود عبد الفضيل، مشاكل و افاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريبعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1989،
- عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية و تفاقم التنمية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1986.
- سيف الدين الرمحي، مناخ الاستثمار في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، القاهرة 1998،
- عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية و التكامل، دار المجمع العلمي، جدة، 1994.
- ممدوح محمد المصري، دور التجارة العربية البينية في جذب الاستثمار و التكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (13)، 1996.
- محمد محمود الحمصي، خطط التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.
- معتصم رشيد، منطقة التجارة الحرة، الاسس النظرية و امكانية التطبيق، المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1997.
- يوسف صايغ و اخرون، الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2000.
- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع و الافاق، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

- ايناس رفعت صالح، دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.
- سالم احمد القرجاني، الاستثمارات العربية البينية، مجلة المال و الصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد (20)، 2003.
- عبد الرحمان صبري، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 2001.
- حسين صالح الحمادي، نظرة على الاستثمارات العربية بين الواقع و الطموح، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (47)، 2002.
- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- منير الحمش، النظام الإقليمي العربي و التحديات الاقتصادية، المستقبل العربي، العدد (251)، 2000.
- سليمان المنذري، المشروعات العربية المشتركة و ما هو دورها في التكامل الاقتصادي، مجلة الشؤون العربية، العدد(94)، 1998.
- محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منطقة التجارة العربية الحرة، المستقبل العربي، العدد (253)، بيروت، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- فتحي احمد الذوق، الاقتصاد العربي في مشارف القرن الحادي و العشرين، الأهرام الاقتصادي، العدد (1076)، القاهرة، 1999.

- عبد المنعم سيد علي، التكامل الاقتصادي العربي و النظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، العدد (211)، بيروت، 1996.
- عادل حسن، التنمية الاقتصادية العربية و عامل المال النفطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- دعاء محمد سلمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.
- رابح عبد القادر، شريف الغياط، واقع الاتحاد المغاربي و تحديات المستقبل، المؤتمر العلمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية، جامعة أربدالأهلية، الأردن، 2002.
- عيسى احمد الفارسي، دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة دول المغرب العربي، جامعة البعث، دمشق، 2003.
- العربي شرابي، فرص تجسيد اتحاد المغرب في ظل التحولات العلمية الراهنة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد العاشر (10)، ديسمبر 1998.
- عبد الحميد إبراهيم، الاتحاد المغاربي في مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- عبد العزيز هيكل، الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية، حالة التكتل المغاربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 2001.
- معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، نص المعاهدة التي وقعت بمراكش، 17 فبراير 1989، مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.
- مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، مذكرة اعلامية و نواة توثيقية، اتحاد المغرب العربي، الامانة العامة، الرباط، ماي 2001.

- حسن عبد الله جوهر، العولمة الاقتصادية و تحديات التكامل الاقليمي، العدد (144)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.
- النصوص الاساسية، اتحاد المغرب العربي، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، الامانة العامة، الرباط، 2001.
- مجلي الشوربلاتحاد المغرب العربي، النصوص الاساسية، مذكرة اعلامية، اتحاد المغرب العربي، الامانة العامة، الرباط، 2001.
- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007.
- شرابي عبد العزيز، برامج التصحيح الهيكلي و اشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (1) بيروت، 1999.
- الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة (2)، 1999،
- عيسى محمد الفارسي، دورة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة حالة دول المغرب العربي، ندوة التوازن بين النمو السكاني و الموارد الطبيعية في الوطن العربي، جامعة البعث، الجمهورية العربية السورية، ابريل 2003.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، طبعات سنوية مختلفة، 2009،2011،2013.
- اورابح عبد القادر، شريف غياط، واقع الاتحاد المغاربي و تحديات المستقبل، المؤتمر العالمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، جامعة اربد الاهلية، الاردن،

- ولد السالك ديدي، اتحاد المغرب العربي، اسباب التعثر و مداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد (312)، بيروت، 2005.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، و ائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2014.
- اسعد عبد المجيد، اكراهات التكتلات الاقتصادية العربية امام تحديات العولمة: حالة المغرب العربي، المؤتمر العالمي الثالث
- غرفة التجارة و الصناعة، قطر، التعاون الاقتصادي العربي و تحديات السوق الشرق اوسطية، الدورة الثالثة و الثلاثون لمؤتمر الغرفة التجارية و الصناعية و الزراعية للبلاد العربية، الدوحة 5-7 ابريل 1994، دراسات اقتصادية، 1994.
- محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، الدوحة، 2007.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003
- لعمارة جمال، التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، دار الهدى، 2005،
- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية و سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
- موريس شيف ول، الن وينتزر،التكامل الاقليمي و التنمية، البنك الدولي، ط: 2003.
- محمود الحمصي، خطوط التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة (2)، 1983، ص: 76.

- منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 2002،
- الحراثي ميلاد مفتاح، الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي و العشرين، المستقبل العربي، العدد (284)، بيروت، 1995.
- ابراهيم كروان، المعضلات العربية في التسعينات، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (117)، جويلية 1994.
- احمد يوسف احمد و اخرون، التعاون الاقتصادي العربي و افاق المستقبل، البنك العربي، الطبعة (1)، الاردن 2001.
- مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، النصوص الاساسية، مذكرة اعلامية، اتحاد المغرب العربي، الامانة العامة، الرباط، ماي 2001.
- احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999،

المراجع باللغة الفرنسية.

- Calard Daniel, la conférence de Barcelone et partenariat euromedditeranneen, (politique étranger), paris, 1995.
- François gouthier, relation économique international,2émeédition, les presses de l'université lava sainte.Foy, canada.1992.
- P. Maillet et P.Rollet, l'intégration économique européenne,théorie et pratique, ed. Nathan, paris, 1988.
- Pealla vergne, international régional en Afrique de l'ouest ;

édition kart hala, paris, 1999.

- Yves geavaise, fierrejambardo, le commerce international(Armand colin, paris, 1998)

- Secrétariat d'Etat au Commerce Extérieur : Accords commerciaux préférentiels conclus

avec des pays arabes et africains.

- Direction des Relations Economiques Extérieures (DREE) : L'intégration économique

«Sud-Sud»; janvier 2002.

- Direction des Relations Economiques Extérieures (DREE) : Vers un espace économique

euro-méditerranéen; mai 2002.

- RIEBER Arsène et TRAN Thi Anh-Dao : Intégration régionale Sud-Sud et répartition

intra-zone des activités.

- Margaret Garisten de Uries,The IFM 'w a changing World 1945-1985, international monetary fund Washington DC 1986,library of congress cataloguing in publication DATA,.

- Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe : Traité instituant l'Union du Maghreb

Arabe.

- Direction des Etudes et des Prévisions Financières (DEPF) : Enjeux sur le Maroc de

l'élargissement de l'Union Européenne à l'Est; document de travail n° 87 ; avril 2003.

- A. RAHAL et T. HAROUN : Mise à niveau et investissements directs étrangers dans les

pays du Maghreb : réalités et perspectives.

- Abdelmadjid Bouzid, panorama des économies maghrébines contemporaines, printed, Alegria, Alger,1991

- K. DERVIS, P. BOCOCK et J. DEVLIN : Intraregional Trade amongArab Countries :

Building aCompetitiveEconomicNeighborhood; Octobre 1997.

- A.V. DEARDORFF: Economic Implications of Europe-Maghreb Trade Agreements;

juillet 1999.

- DarlyDelauo, Global EconomicGrouthMarkes came back, building design and constriction, june 2002, version 43, I6
- Rapport du FEMISE 2002 sur le partenariat euro-méditerranéen - juillet 2002.
- Espace Euro – méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas du Maghreb :

Maroc, Algérie et Tunisie. Conférence du Femise ; 2003.

- Abdelmadjid Bouzid, panorama des économies maghrébines contemporaines, printed, Algeria,alger,1991
- NejibMiled, Impact des Accords, commerciaux préférentiels sur l'évolution des échanges- Maghrébins le commerce inter maghrébins
- Bicharakhader, le grand Maghrebl'Europe :en jeux et perspectives Paris, publishedottigries, LLN
- Jacques OuldAoudia : Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens, 2006.
- Symposium: " le cout du non Maghreb" Madrid, 24-26 mai 2006 «communication de M.

Habib Ben Yahia Secrétaire Général de l'Union du Maghreb Arabe».

- Banque Mondiale : Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb ;

Novembre 2006.

- KivenWatkius, MakingGlobalizationwork for the poor, finance and developement, march 2001, version 39 I1

- Secrétariat général de l'union du Maghreb arabe, traite instituant de l'union du Maghreb
- Prospective Maroc 2030, actes du 3ème Forum : Maroc 2030 dans l'espace Maghreb ;

Haut Commissariat au Plan (HCP), 2007.

- Pierre Bocquillon, Pascal Confavreux, et OlaiVoionmaa: L'Union Pour la Méditerranée,

une vraie chance pour le sud de l'Europe ; Mai 2008.

- Banque Mondiale : Perspectives et développements économiques 2008 dans la région
- MENA : l'intégration régionale pour une compétitivité mondiale

المراجع باللغة الانجليزية:

- Javanovic, M.N, international economic integration, rovtledge, london, 1992.
- Tinbergen j, international integration 2d.ed. elsevier ; amsterdam, 1954.
- NgoireWoods, the PoliticalEconomyofGlobalization, Macmillan LTD, first published 2000.
- RobsonP, the Economic of International Integration, London, 1987.
- A Mel, agraer, measuring the impact of economicintegration 1999.
- BelaBlasa, the theory of economicintegration, irwinseries in economie home wood, richard, Irwin, 1961.
- Jeffery b, nugent, towards of feasiblepath to economicco-operation and integration in western adia, 1981.
- M.ellman, new stratigiesmediteraneanconference, 1996.
- Robson p, the economic of integration, London, 1987.
- Bohogwati, g. regionalism on multi liberalism, Cambridge University 1993.

- Forouton, f. regionalintegration in sub- saharanafrica, Cambridge University, Press, London, 1993.
- Dewatripont, mathis et al, flexible integration, centre for economicpolicyresearch, london, 1995.
- Thomas H. mcinish, capital markets a global prespective, USA, 2000.
- United States Commission for the study of international migration and cooperativeeconomicdevelopment :unoutherized migration an economicdevelopmentresponse, washingtonDC, july 1990.
- United Nations, Survey of Economicand social development in the escwaregion, new york, 1995.
- World bank, capital control liberalization and stock marketdevelopment, washington, WD 1996.
- IMF, publications, IMFsurvey, july 1997.

Sites d'internet/ websites

- http://www.worldbank.org (25/06/2013)
- http://www.unctad.org.fr (13/05/2014)
- http://www.imf.org (12/04/2014)
- http:// www.maghereb.org/ar/org.cfm (14/03/2014)
- http:// www.trademap.org (08/06/2015)

الملخص:

تواجه البلدان العربية في الوقت الحالي الكثير من التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و التي أدت إلى وهن و ضعف العلاقات العربية البينية و تدني مستوياتها و ضآلة ما حققته مشاريع التكامل العربي من منجزات، حيث اتجهت الدول العربية من خلال سعيها لتحقيق التنمية و التكامل العربي و بالذات من خلال العمل العربي المشترك إلى الاعتماد على وسائل و أساليب لا تتناسب و طبيعة هذه الاقتصاديات و درجة تطورها و احتياجاتها، كما يواجه الوطن العربي في هذا الوقت بالذات اخطر تحدي ألا و هو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة العربية، أهمها التكتل المتوسطي الذي تدعو له أوروبا، و التكتل الشرق أوسطي الذي تتزعمه أمريكا و إسرائيل و تروج له المؤسسات الدولية، و هناك أيضا إضافة إلى هذه التحديات، تحدي العولمة ذلك التحدي القادم الذي لم نعد له العدة و لا نعرف كيف نواجهه أو نتعامل معه، كل هذا يؤكد لنا أهمية تكتل اقتصادي عربي فعلي و فعال نستطيع أن نواجه به كل هذه التحديات.

الكلمات المفتاحية: النظام الاقتصادي الجديد، العولمة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي العربي، التكامل المغاربي.

Résumé :

A l'heure actuelle, les pays arabes affrontent de multiples défis, imposés par le nouvel ordre économique mondial. Cet état de fait les a conduits à une faiblesse et un déclin dans les relations interarabes. Nous constatons également la baisse du niveau économique, où les projets d'intégration arabe ont connu des réalisations dérisoires. En effet, ces pays ont fondé leur politique de développement et d'intégration arabe sur des méthodes et procédés inappropriés. Elles ne correspondent nullement à la nature de leurs économies et de leurs besoins. Le monde arabe affronte de nos jours l'un des défis les plus graves qui est la création de projets régionaux alternatifs dans la région arabe dont les plus importants sont le groupement méditerranéen impulsé par l'Europe, le groupement du Moyen-Orient dirigé par les États-Unis et Israël et qui reçoit l'appui des institutions internationales. Le défi de la mondialisation est aussi menaçant appelant donc des actions arabes communes qui doivent aboutir à instaurer un bloc économique uni.

Les mots clés : Le nouvel économique mondial, la mondialisation économique, l'intégration économique arabe, l'intégration du Maghreb arabe.

Abstract :

The Arabic countries are facing at the present time a lot of challenges imposed by the new global economic system, that lead to the weakening and the weakness of the Arab relations. We notice also that the economic level is decreasing and that little has been achieved by the Arab integration project sfulfilled by the Arab states, as they moved through the pursuit of development and the Arab integration and in particular through the joint Arab action that rely on the means and methods inappropriate to the nature of their economies, the degree of their development and their needs. The arab world nowdays faces the mostserious challenge of the establishment of the alternative regionalprojects in the Arabregion, the most important Mediteraneen bloc supported by Europ, and the Middle Eastern blocled by America and Israël and promoted by the international institutions. There isalso the challenge of globalization, which is difficult to deal with. This situation confirms to us the importance of the Arab economic bloc. By doing so, we can really face all these challenges.

Key words : the new Global Economic system, Economic Globalisation, Arab Economic Integration, Maghreb Integration.